



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الثالث) من الدورة العادية الاولى
لمجلس الامة الثاني عشر
المنعقدة صباح يوم الخميس الواقع في ١/شعبان/١٤١٤ هجرية
الموافق ١٣/١/١٩٩٤ ميلادية

الجلد (٣١)

العدد (١٣)

جدول الاعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالرحيم عكور .
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا .
- * وتغيب بمعذرة عن الجلسة المسائية السادة :
 - ١ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي .
 - ٢ - استكمال مناقشة مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ : ٤
- * وقد تحدث في الجلسة الصباحية كل من السادة :
 - ١ - السيد منير صوبير .
 - ٢ - السيد محمد الحنيطي .

هكذا من الشاهل

كلنا من أهل

الصفحة

- ٣ - الدكتور بسام العموش ، وبالنسبة عنه وعن السادة عبدالباقي جمو ،
ذبيب انيس ، محمد احمد الحاج .
- ٤ - السيد عبدالهادي المجالي، عن جبهة العمل الوطنية.
- ٥ - السيد نادر الظهيريات.
- ٦ - السيد محمود هويل.
- ٧ - السيدة توجان فيصل.
- ٨ - الدكتور محمد ابو عليم.
- ٩ - الدكتور عارف البطاينة .
- ١٠ - الدكتور نزيه عمارين.
- ١١ - الدكتور عبدالخالق الشخانة.
- ١٢ - السيد ضيف الله المومني.
- * ونحدث في الجلسة المسائية كل من السادة :
- ١ - السيد عبدالله اخوارشيدة.
- ٢ - السيد حماد ابو جاموس.
- ٣ - السيد طه الهياهي.
- ٤ - السيد توفيق كريشان.
- ٥ - السيد سالم الزوايدة.
- ٦ - السيد صالح شعواطة.
- ٧ - السيد سليمان السعد.
- ٨ - الدكتور عبدالرزاق طيبشات.
- ٩ - السيد انور الحديد.
- ١٠ - السيد ابراهيم شحدة.
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت صباح يوم السبت ١٥/١/١٩٩٤ الساعة العاشرة.

محضر الجلسة

- ٩ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية .
- ١٠ - معالي السيد سامي قموه : وزير
المالية .
- ١١ - معالي السيد سلامة حماد : وزير
الداخلية .
- ١٢ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير
التنمية الاجتماعية .
- ١٣ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير
التموين .
- ١٤ - معالي الدكتور خالد الغزاوي : وزير
العمل .
- ١٥ - معالي الدكتور طارق السحيمات :
وزير البريد والاتصالات .
- ١٦ - معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس :
وزير الصحة .
- ١٧ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير
دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
- ١٨ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير
التربية والتعليم والتعليم العالي .
- ١٩ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير
دولة .
- ٢٠ - معالي الدكتور ريماء خلف : وزيرة
الصناعة والتجارة .
- ٢١ - معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة
- ٢٢ - معالي الدكتور عبدالرزاق النصور :
وزير الاشغال العامة والاسكان .
- وحضر من الامانة العامة :
- الدكتور حسين ابو عرابي، السيد علي
الحنسيان، السيد محمد الرديني، السيد
مسان النجدواوي.

- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الخميس الموافق ١٣/١/١٩٩٤ ميلادي،
عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة اليوم
الثالث من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة
طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة
السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
- وتغيب بمعلنة من الأعضاء السادة :
- عبدالرحيم عكور، جمال الخريشا.
- وقد تغيب عن الجلسة المسائية السيد
عبدالكريم الدغمي.
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء
السادة: عبدالله النصور، د. فوزي الطعيمة ،
طه الهياهي.
- وحضر من الحكومة :
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي :
رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع .
- ٢ - معالي الدكتور معن ابو نوار : وزير
الاعلام .
- ٣ - معالي الدكتور سعيد القل : نائب رئيس
الوزراء ووزير التعليم العالي .
- ٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل
- ٥ - معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير
الشباب .
- ٦ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير
المياه والري .
- ٧ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير
التخطيط .
- ٨ - معالي السيد احمد الغقايلة : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

- افتتاح الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصائب قانوني وإعلان افتتاح الجلسة

ونبدأ بمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة
كما قلنا أمس أول المتحدثين الدكتور عبدالحافظ
لست أرى الدكتور عبدالحافظ لم يحضر .
إذا السيد منير صوير .

السيد منير صوير :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس المجلس ، الزميلة والزملاء
النواب المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بصفتي عضو في اللجنة المالية فقد تمت
وزملائي رئيس وأعضاء اللجنة بدراسة جميع
جوانب الموازنة دراسة وافية، وبناء عليه فإنني
ألتزم بها جاء في تقرير اللجنة المالية، وأؤيد
توصياتها ومطالبها، وإن إتفاق التجمع النيابي
الديمقراطي على بحث القضايا الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية والقضايا العامة
وتقديم مطالب وتوصيات مشتركة، يجعل من
بيان التجمع حول الموازنة العامة قضية مركزية
متفقاً عليها، وإنني كمعضو في هذا التجمع،
أؤيد ما جاء في هذا البيان وأضيف عليه أولاً،
رجوب توسيع مظلة الضمان الاجتماعي وزيادة
الرواتب التقاعدية وثانياً : دعم صندوق
إسكان المعلمين وتحسين أوضاع المعلمين

وثالثاً: توضيح دور ديوان الرقابة والتفتيش
واصدار قانونه بشكل يتفق ودوره .

وأرد هنا أن أضيف على ذلك وبإختصار
بعض المطالب لمنطقتي الانتخابية - الدائرة
الخامسة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين ،

تحقيقاً لما ورد في رد دولة رئيس مجلس
الوزراء في جلسة الثقة، ولما لسته من رغبة
أكيدة وعارمة لدى غالبية سكان عمان
الكبرى، وما تلقته بعد ذلك من تأييد شعبي
لطلي لإيجاد حل مناسب لوضع أمانة عمان
الكبرى، فإنني أطلب من الحكومة المباشرة
بإعداد قانون يعيد لأمانة العاصمة والبلديات
والمجالس القروية المحيطة بها إستقلاليتها
ليقوم سكان هذه البلديات باستعمال حقهم
الدستوري في إنتخاب مجالس بلدية، وتقسيم
عمان العاصمة إلى عدة بلديات ومن ثم إعادة
تجميع هذه البلديات جميعاً وبشكل ديمقراطي
في أمانة عمان الكبرى، بحيث يتكون مجلسها
من رؤساء هذه المجالس البلدية مع إضافة
عدد من مدراء الدوائر الخدمائية، لا يتعدى
عددنا نصف عدد رؤساء المجالس البلدية،
وبذلك تمارس البلديات كافة واجباتها
وصلاحياتها، وتقوم بتقديم الخدمات اليومية
والحياتية ضمن حدودها، ويقوم مجلس أمانة
عمان الكبرى برسم السياسة العامة، والتنظيم
والرقابة والترحيل، ضمن قانون يحدد

صلاحيات المجالس المحلية ومجلس أمانة عمان
الكبرى .أما في مجال الخدمات العامة فإنني أوجزها
بما يلي :

١ - المراكز الصحية :

أ - إن المركز الصحي والمستأجر في وادي
السير / البلد، لا يفي بالغرض المطلوب
من حيث عدد الغرف وترتيبها وتنظيمها،
حيث يتشارك طبيبان في غرفة واحدة علماً
بأن هذا المركز يستقبل شهرياً حوالي ٣٠٠٠
حالة طب عام وحوالي ٧٠٠ حالة طب
أسنان وحوالي ٥٠٠ حالة إسعاف طارئة
وحوالي ٥٠٠ حالة أمومة وطفولة، لذا
فإنه من الضروري إنشاء مركز صحي
متكامل وإستحداث جزء من المبنى المقترح
ليكون كمستشفى للطوارئ، خاصة في
حالات الولادة الطارئة، والمركز بحاجة
إلى سيارة إسعاف مجهزة لكي يصبح قادراً
على خدمة منطقة وادي السير والقرى
والبلدات المجاورة لها .

ب - تحديث وتوسيع وتحسين المراكز الصحية
الموجودة حالياً في بلدات وقرى قضاء
وادي السير «بدر الجديدة، البصة، عراق
الأمير، مرج الحمام» لتفعيل دورها وتقديم
خدمات صحية أفضل للمواطنين .

ج - دعم المركز الصحي في ناعور ليصبح
شاملاً ودعم العاملين فيه ليتمكن هذا

المركز من تقديم خدمات متكاملة وتحويل
جزءاً منه إلى مستشفى للطوارئ، حيث
أن إمكانية عمل ذلك متوفرة، ودعم
المراكز الصحية في قضاء ناعور .

٢ - الدوائر الحكومية :

أ - أطلب من الحكومة الموقرة التوجه نحو بناء
مجمع للدوائر الحكومية المختلفة، في غرب
عمان / وادي السير، حيث أن جميع
الدوائر الحكومية الموجودة حالياً في أبنية
مستأجرة ومتباعدة، ومعظمها لا يتوفر
فيها أدنى الشروط والمواصفات اللازمة
لأية دائرة حكومية .

وإن مساحة قضاء وادي السير وعدد
سكانه الذي يتجاوز المائة ألف نسمة يعطينا
الحق في طلب تحويله إلى متصرفية أسوة
بباقي مناطق المملكة .

ب - إن إستحداث مركز دفاع مدني في قضاء
ناعور مهم جداً، حيث أن أقرب مركز
دفاع مدني لهذا القضاء يوجد في وادي
السير أو مادبا وإن إنشاء مثل هذا المركز
يؤمن الخدمة السريعة لمنطقة واسعة وقطاع
كبير من المواطنين القاطنين فيها وللمدين
يؤمنون مناطق الأغوار والبحر الميت عن
طريق ناعور، كما يؤمن سرعة مكافحة أية
حرائق قد تحدث في الأجراس الموجودة في
تلك المنطقة .

ج - فتح مكتب للمياه في ناعور لتسهيل أمور

هكذا من الأشغال

المواطنين في مراجعاتهم وإنجاز معاملاتهم.

د - إستحداث بعض الدوائر الحكومية الضرورية لمنطقة مرج الحمام.

٣ - في مجال الرياضة والشباب والتربية والتعليم :

أ - وعدت الحكومة المقررة بزيادة دعمها لقطاع الشباب والرياضة وإستصلاح أكبر عدد ممكن من الملاعب الشعبية، لذا فإنني أطلب بتحسين أوضاع ملعب كلية تدريب وادي السير، وملعب مدرسة وادي السير / البلد، وذلك ببناء الأسوار وعمل المدرجات لها وتوفير اللوازم الضرورية للملاعب ليستفيد منها قطاع واسع من الشباب الرياضي، وطلبة المدارس العديدة في المنطقة، والجمعيات والأندية الرياضية مما سيؤثر إيجاباً على رفد الحركة الرياضية في الأردن بشكل عام والمنطقة بشكل خاص.

ب - التركيز على تفعيل الأنشطة الرياضية في جميع مدارس المنطقة وذلك بتحديث البرامج الرياضية، وتوفير المدربين المؤهلين من خريجي التربية الرياضية لتكون حصص الرياضة الزامية، ورفد الفرق والمنتخبات الوطنية مستقبلاً بالكفاءات الراجعة.

ج - قيام وزارة التربية والتعليم بإجراء مسح شامل للمدارس الموجودة في المنطقة بشكل عام لتحديد احتياجاتها من حيث الصيانة

وتوفير الساحات المناسبة ودراسة أوضاع المدرسين وخاصة في القرى والبلدات البعيدة عن المدن لتحسين أحوالهم وظروفهم الحياتية، لكي يقوموا بواجباتهم على أكمل وجه.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين ،

٤ - إنشاء وصيانة الطرق :

أ - صيانة وتوسيع طريق وادي السير / البصة / عراق الأمير لما لها من أهمية اقتصادية كونها منطقة جذب سياحي وأثاري.

ب - صيانة وتوسيع وتحسين طرق مرج الحمام / أم عبيدة / وادي الشتا / البحات / الألمانية/ القصبات / البصة. والطرق الزراعية المتفرعة عنها لتسهيل وصول الخدمات إلى التجمعات السكانية والأراضي الزراعية المحيطة بها.

ج - إيصال الطرق الفرعية المؤدية إلى طريق عمان الأغوار والتي شطرت ناعور وأراضيها إلى قسمين غربي وشرقي، وصيانة الطرق القديمة التي لا زالت على حالها من مدة طويلة، وخاصة الجزء النالذ من وسط ناعور البلد.

د - الاهتمام بالشوارع الرئيسية والفرعية في المنطقة الصناعية وادي السير، والعمل على إنجاز الجزء الواصل بين شارع المنطقة الصناعية وشارع جزيرة العرب، مما يساهم في حل الأزمة المرورية على مدخل عمان

المستعملة في مناطق الدائرة إلى آلية كاملة وزيادة سعتها وزيادة الخطوط الهاتفية الرئيسية لها. وتحسين أوضاع الشعب البريدية في القرى والتجمعات السكانية.

٦ - أراضي الدولة :

أ - إعادة النظر في موضوع أراضي المعرض الدولي في مرج الحمام حيث تم إستملاك مئات الدونيات منذ أكثر من خمسة عشر عاماً وهي الآن مكب للنفايات ولا تستعمل حتى في زراعة الحبوب، لذا أطلب بالإسراع في إتخاذ الإجراءات المناسبة لإنجاز مشروع المعرض الدولي، لما لهذا المشروع من أهمية حيوية وتأثير على تنشيط الحياة الاقتصادية للمنطقة ولالأردن بشكل عام.

ب - تفويض أراضي الدولة الواقعة ضمن حدود بلدية ناعور ومرج الحمام وهي أراضي حرشية إلى إحدى البلديتين أو كليتهما معاً لتحويلها إلى متنزه قومي لما لذلك من فائدة في المحافظة على الأعراس وصيانتها وقد تدر أموالاً لهذه البلديات لتحسين أداؤها.

٧ - الكهرباء والمحروقات :

أ - العمل على زيادة حصص البلديات من رسوم المحروقات.

ب - العمل على إيصال التيار الكهربائي لبعض المناطق المحرومة منها في التجمعات

الغربي، علماً بأن الدراسات والمخططات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع قد تم إنجازها منذ مدة طويلة في وزارة الأشغال العامة.

هـ - صيانة الطرق النافذة داخل حدود البلديات ووضع خلطات اسفلتية عليها.

و - وجوب التزام الخزينة ووزارة الأشغال العامة بتكاليف استملاك مسار الطرق النافذة داخل حدود البلديات والمجالس القروية، ودفع المبالغ التي سبق والتزمت بها. وخصص بالذكر المبلغ المستحق لبلدية ناعور والبالغ (٦٠٠٠٠) دينار، كان قد تم رصدتها حسبما ورد بالكتاب رقم ١٢٢/٥/٥٣٥١ تاريخ ٢٩/٤/١٩٩٣ والموجه من معالي وزير الأشغال العامة إلى دولة رئيس الوزراء.

٥ - الإتصالات السلكية واللاسلكية

توسعة شبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية، لتغطية الحاجات الضرورية للماسة لخدمة سكان وأصحاب المصانع والمحلات العديدة في المنطقة، حيث يوجد حالياً أكثر من ٤٠٠٠ طلب من وادي السير وضواحيها وحوالي ٢٠٠٠ طلب من سكان قضاء ناعور، كما وإنني أطلب بإلغاء أولوية الحصول على خط هاتفى بدفع ثلاثة أمثال الرسم المقرر، تحقيقاً للعدالة في إيصال الخدمات للمواطنين وتحويل المقاسم اليدوية والنصف آلية

هكذا من الأشغال

السكانية في عراق الأمير، البصة، الألمانية والظهير وتوسيع حدود خدمات مشروع فلس الريف لتشمل جميع التجمعات السكنية.

ج - إعادة النظر في الإنشاقات المعقودة بين البلديات وشركة الكهرباء من ناحية التصرف بالتأمينات وصيانة وإنارة الشوارع ومتابعتها.

د - إنارة الشارع النافذ بين ناعور ومرج الحمام وشوارع المطار مرج الحمام.

٨ - الصرف الصحي :

أ - لم يتم لأن إتمام شبكة الصرف الصحي في المنطقة الصناعية في وادي السير رغم أنها جزء من شبكة ببادر وادي السير وعمان والتي نفذت منذ سنين طويلة، كذلك فإن العمل في تنفيذ شبكة الصرف الصحي لمدينة وادي السير البلد بطيء جداً وبشكل غير معقول، لذا أطالب بالإسراع في إنجازها وتوفير المخصصات اللازمة لذلك.

ب - توسيع مشروع الصرف الصحي لمنطقة ناعور ومرج الحمام حيث أن الدراسات اللازمة أجريت في الأعوام (٨٢، ٨٣) وأعيدت سنة ٩٣ ولم يبدأ التنفيذ فيها حتى الآن.

٩ - خدمات عامة :

ل - العمل على إقامة مسلخ حديث مشترك بين بلديتي ناعور ومرج الحمام.

ب - دراسة إمكانية إنشاء منطقة صناعية مشتركة بين بلديتي ناعور ومرج الحمام واختيار المنطقة المناسبة حسب تقدير الخبراء.

ج - دراسة وحل مشكلة التدفئة المركزية الجماعية في إسكان أبو نصير، حيث لازال المواطنون يعانون منها رغم أنهم تكبدوا تكلفتها مع إثبات الشق ولا يستطيعون منها.

د - تقوم مؤسسة الإسكان العامة وأمانة عمان الكبرى بمنح تصاريح لعمل إضافات على بعض الشقق الأرضية في إسكان أبو نصير وتشرط أن يكون السقف من القرميد أو السطح المائل لكي لا يستفيد القاطن في الطوابق العلوية من هذه الزيادات، لذا أرجو من الجهات المختصة دراسة هذا الموضوع وتحقيق المساواة بين المالكين لهذه الشقق، ومنعاً للخلافات التي قد تنجم عن مثل هذا التمييز في المعاملة بين القاطن في شقة أرضية والقاطن في الطابق الثاني كذلك بين المجاورين.

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء النواب المحترمين،

مع تأييدي ودعمي لمطالب زملائي نواب الدائرة الخامسة السادة : الدكتور همام سعيد، السيد خالد عبدالنبي، المهندس عديموس النهار، السيد مفلح اللوزي، أرجو أن آيين

حتى الآن خدمات الماء والكهرباء والطرق والهاتف والمدارس ولا تلتفتون ان قلت لكم ان هذه الاحياء تقع ضمن حدود امانة عمان الكبرى وان سكانها يدفعون ضريبة المسقفات ورسوم المجاري.

دولة الرئيس، السادة النواب الكرام، أرجو ان اعرض على مجلسكم الكريم مطالب سكان الدائرة الرابعة التي اشرف بتمثيلها وهي على النحو التالي :

أولاً الخدمات الصحية :

أ - تحلو المنطقة الجنوبية والشرقية لعمان من وجود مستشفى لمعالجة المرضى في هذه المنطقة على الرغم من كثافة سكانها، وعليه فانني اطالب الحكومة العمل على إنشاء مستشفى في المنطقة واقترح ان يقام ما بين سحاب والرقيم والعبدلية حيث ان الموقع المقترح يخدم سكان المنطقة ويخفف العبء على مستشفى البشير ويمكن تأمين الأرض من اراضي الخزينة.

ب - فتح مراكز صحية شاملة في كل من خربة السوق وجاوه، الياودة، ام قصير والمقابلين، العبدلية، خشافية الدبابية، وخشافية الشوابكة.

ثانياً : الخدمات التعليمية :

لا زالت منطقة جنوب شرق عمان تفتقر إلى وجود مدارس تعليمية فيها على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم تسعى في خططها

بأن هذه المطالب ومطالب أخرى لم أوردتها في كلمتي هذه سأقوم بتقديمها إلى الوزارات والدوائر المختصة لإجراء اللازم بشأنها.

وختاماً، أشكر دولة الرئيس وأعضاء مجلس النواب الموقر والسادة المستمعين حسن إستماعهم لي، وأسأل الله أن يوفق الجميع لخدمة هذا البلد وأن يحفظ قائد المسيرة الحسين الملقى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد منير صوبر، السيد محمد الحنيطي.

السيد محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، السادة النواب المحترمين ...

أريد ما جاء بكلمة الكتلة النيابية المستقلة التي القاها معالي النائب الدكتور عوض خليفات، لذلك فاني سأكتفي بالحديث عن وضع الدائرة الرابعة.

لقد ظلمت هذه المنطقة بسبب وقوعها ضمن محافظة العاصمة وقربها من مركز الدولة، فان من يسمع باسم العاصمة عمان يتبادر إلى ذهنه لأول وهلة مناطق الشميساني وعبدون وام اذينة، فلا تستغربوا ان قلت لكم ان هناك احياء كثيرة في هذه المنطقة لم تصلها

هكذا من الله جل

إلى الانتهاء من نظام الفترتين الصباحية والمسائية، إلا أن سكان هذه المنطقة لا يزالوا يعانون من هذا النظام لقلة المدارس، وعليه فإني أطلب الحكومة إنشاء مدارس في كل من سحاب، ابوعلندا، المعادي، خربة السوق وجاوه، الياودة، الطيبة، خشافية الدبابية، خشافية الشواكة، والجريدة.

ثالثاً : خدمات الصرف الصحي :

أن منطقة جنوب شرق عمان تخلو من خدمات الصرف الصحي على الرغم من التطور العمراني والتجاري والصناعي فيها، لذلك فإني أطلب الحكومة العمل على إيصال خدمات الصرف الصحي إلى كل من سحاب، ابو علندا، الجريدة، ام قصير والمقابلين، خربة السوق وجاوه، الطيبة، الياودة، حي المعادي، وأم نواره حفاظاً على البيئة والصحة والسلامة العامة، أسوة بمناطق عمان الغربية والشمالية هذا مع العلم بأن مواطني هذه المنطقة يدفعون رسوم المجاري وإن الدراسات لمشروع الصرف الصحي قد تمت منذ عام ١٩٨٥ وقد علمت بأن الحكومة قد رصدت مخصصات لهذا المشروع ضمن موازنات سلطة المياه للأعوام السابقة وقد تم تحويلها إلى مناطق أخرى.

رابعاً خدمات الطرق :

أ - لا تزال منطقة جنوب شرق عمان تفتقر إلى

خدمات الطرق على الرغم من أنها تشكل كثافة سكانية عالية ومساحة كبيرة وبحكم موقعها ولكونها ممراً يربط شمال المملكة بجنوبها إلا أن الحكومة تجاهلت رصد مخصصات لمشروع طريق الحزام الدائري الذي يشكل طريقاً دولياً وعصباً اقتصادياً حيوياً ضمن الموازنة الرأسالية لوزارة الأشغال العامة لعام ١٩٩٤، ولم تعطه الأولوية بل اعتبرته من المشاريع التي يمكن تمويلها من المنح ورصدت مخصصات له ضمن الباب الثاني، ونظراً لأهمية هذا الطريق فإني أطلب الحكومة إعطاؤه الأولوية في التنفيذ، ونقل مخصصات من المشاريع التمويلية إلى الموازنة الرأسالية.

ب - أطلب الحكومة العمل على فتح وتعبيد الطرق القروية والزراعية في المنطقة وصيانة القديم منها.

خامساً الخدمات الزراعية :

أ - أطلب الحكومة أن تقوم وزارة الزراعة (الحراج) باستغلال الأراضي المملوكة للخزينة والحراج والتي تقدر بالآلاف الدونمات بزراعتها بالأشجار الحرجية والرعوية للعمل على إيقاف الزحف الصحراوي وتحقيق مقولة أحسين القلاد (أردن أخضر عام ألفين).

ب - وقف تأجير الأراضي الحرجية وأراضي الخزينة للمقالع والكسارات التي عملت

والكهرباء والهاتف والطرق إلى منازلهم.

سابعاً التقسيمات الادارية :

أطلب الحكومة العمل على رفع مديرية قضاء سحاب إلى لواء تحقيقاً لمطالب المواطنين وخدمتهم.

ثامناً الواجهات العشائرية :

أطلب الحكومة العمل على حل مشكلة واجهة عشائر البلقاء الشرقية المثلثة بالعشائر التالية :

- ١ - عشيرة الحنيطين، ٢ - عشيرة الدبابية،
- ٣ - عشيرة الشواكة، ٤ - عشيرة الحديدة
- المبزرين، ٥ - عشيرة الرقاد، ٦ - عشيرة الزففا.

تاسعاً مخيم الطالبية :

أن وضع مخيم الطالبية مؤلم جداً ويستدعي من الحكومة أن تقوم بالتنسيق مع وكالة غوث اللاجئين للعمل على تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والمدارس وتعبيد الشوارع وإقامة المراكز الصحية، وطلب الحكومة الإيعاز لدائرة الشؤون الفلسطينية لرعاية وتحسين الخدمات فيه بالتعاون مع لجنة المخيم وأن ينال نصيبه من المخصصات التي يتم رصدها ضمن موازنة وزارة المالية لأغانة النازحين.

وختاماً، حفظ الله أردن الخير بقيادة الشريف الهاشمي الحسين بن طلال المعظم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

على تدمير المنطقة صحياً وزراعياً وبيئياً مخالفة بذلك نظام المقالع رقم (٨) لعام ١٩٧١ حيث أن هذه الأراضي تقع ضمن حدود امانة عمان الكبرى.

وفي هذا المجال فانه لايسعني الا ان اكرر الشكر لمعالي امين عمان الكبرى على جهده واهتمامه الكبير لتنظيم وتطوير وتحسين شرق عمان، وأمل ان تحل وزارة الزراعة ووزارة الأشغال العامة والإسكان وباقي اجهزة الدولة المعنية حذو امانة عمان الكبرى وتعطي اهتماماً خاصاً لهذه المنطقة.

سادساً للتنظيم :

أ - نتيجة للتوسع العمراني في منطقة جنوب شرق عمان فإني أطلب وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة العمل على سرعة تنظيم أراضي قرى العبدلية، خشافية الدبابية، خشافية الشواكة، المناخر، البيضا، وابو الحيات والاجزاء الواقعة خارج حدود التنظيم لمدينة سحاب وذلك لإيصال الخدمات العامة إلى سكانها، كما وأطلب برفع المجالس القروية في كل من خشافية الدبابية والعبدلية إلى مجالس بلدية لأكملها الشروط المطلوبة.

ب - كما وأطلب امانة عمان الكبرى العمل على سرعة تنظيم المناطق الواقعة خارج حدود التنظيم في منطقة خربة السوق وجاوه والياودة حيث لا يزال يعاني اهالي هذه المنطقة من عدم إيصال خدمات الماء

هكذا من الأشغال

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد محمد الحنيطي، الكلمة الآن
للدكتور بسام العموش والمتحدث الذي يليه
السيد عبدالمهدي المجالي.

مرة أخرى أرجو من الزملاء مراعاة الوقت
والاختصار في كلماتهم مع العلم من أن الأمانة
العامة والصحافة سوف تنشر كل الكلمات
سواءً أقيمت جزئياً أو كاملة، شكراً.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن ألقى هذه الكلمة باسمي ونيابة
عن اخواني الزملاء :

سماحة الشيخ النائب عبدالباقى جمو

سماحة الشيخ النائب ذيب انيس

سعادة الدكتور محمد الحاج

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
وعلى آله وبعد، فإن مناقشتنا لمشروع الموازنة
العامة أمر هام، ويحتاج إلى الوضوح
والصرامة والمكاشفة وإن البناء على الحكومة
والاعجاب بها لا يعني إلا تقديم النصح
الحالص ببيان العيوب والسلبيات لتلافيها
وتصحيحها وبخاصة أننا نتحدث عن عالم
الأرقام ولا نتحدث في فلسفة وآراء هوائية.

المناقشة لها جانبان :

الجانب الأول : السياسات العامة.

الجانب الثاني : مطالب المحافظة.

أولاً : السياسات العامة :

وهذا هو الجانب الأهم والأصل في
المناقشة ونحادث فيه في المحاور التالية :

أ - وصف الموازنة : في ظني أن هذه
الموازنة تنصف بما يلي :

١ - موازنة أرقامها مضللة : حيث أنها تدعي
أنه لا يوجد عجز بينما ثبت الاقتصاديون
المختصون عجزها رقمياً وقد سبق العديد
من الزملاء حين أشاروا إلى ذلك. وهي
مضللة حيث تعتبر المساعدات والمنح
إيرادات والأمور ليس كذلك، وهي مضللة
حين تقول أن ٥٠٪ من النفقات وأساليب
والأمر ليس كذلك.

٢ - موازنة مبثورة ثلثها : حيث أن ثلثها
مساعداً وقروض متنترة من جهة غير
معلومة.

٣ - موازنة تضخيم النفقات : فلم تراعى
الموازنة أننا بلد عليه مديونية عالية وبالتالي
كان عليها إسقاط النفقات التي لا لزوم لها.

٤ - أنها موازنة ربوية : مع أننا في بلد هاشمي
دينه الإسلام كما ينص على ذلك الدستور.

٥ - أنها موازنة غير شعبية : فلم تنطلق من
مصلحة الضعيف والفقير بل تحدثت بفوقية
وكأننا من دول الرفاه.

٦ - موازنة لاتراعي ظروفنا كدولة ضعيفة
الموارد محاصرة الحدود في تزايد سكاني

نعماني من بطالة وفقر ومع مستقبل سياسي
غامض.

٧ - موازنة كانتونات مؤسسية : فلا نرى فيها
النظرة للاقتصاد على أنه دائرة واحدة بل إن
صراعاً على الأرقام المالية بين المؤسسات
الحكومية يبرز حسب النفوذ والموقع
والقدرة على التقرب من صاحب القرار.

٨ - موازنة لا تراعي الظروف القادمة من
الناحية السياسية حيث ستكون المعركة
اقتصادية بكل معنى الكلمة.

ب - العجز : لقد ذكر العديد من الزملاء
وجود عجز في الموازنة قدره ٤٥٦,٥١ مليون
دينار واتمنى أن تعترف الحكومة في ردها بهذا
العجز بدليل أننا لو لم يكن لدينا عجز لما
اقتضنا. إن عدم اظهار العجز يبشر الناس
بأن الأمور تتطور إيجابياً أن العجز مقبول إذا
كان مبرراً باستثمارات وطنية تعود على الخزينة
بايرادات جيدة وهذا غير موجود.

وإن معالجة العجز لا تكون بالاقتراض
الداخلي والخارجي والإصدار النقدي
والضرائب وضغط النفقات لكن حكومتنا
تتعامل مع كل الأساليب المذكورة وأبقت باب
النفقات مفتوحاً على مصراعيه.

ج - الإيرادات : ليس هناك دقة في تقدير
الإيرادات المحلية ومن المشاهد في الموازنة
الارتفاع الملحوظ في الضرائب والرسوم
والانحياز نحو رفع الأسعار والتضخم وتقليل

فرص الاستثمار والوصول إلى العجز في الميزان
التجاري وزيادة البطالة والفقر وهذا كله على
عكس ما ورد في خطاب الموازنة.

إن بند الإيرادات الأخرى وقيمتها (٧٧)
مليون ونصف تقريباً يحتاج إلى تفصيل وإن
زيادة الإيراد ناتج عن الجباية والتحصيل فمنذ
عام ١٩٨٩ ونحن نشطون في الضرائب التي
تشغل كاهل المواطن. وأتني أساءل عن الإيراد
العائد من الانتاج أين هو وكم هو؟ وإن ذكر
الغرامات والمصادرات يعطيها صفة الديمومة
وهذا غير موضوعي.

أما إيراد الجوارك فإنه قد زاد وهذا يعني
المزيد من الاستيراد وبالتالي العجز في الميزان
التجاري والنقص في العملة الأجنبية ولقد زاد
العائد المقدر من البريد والهاتف والسبب إجراء
التعديلات على تعرفه المكالمات وبالمناظرة فإن
إعطاء المواطن الحق في إجراء ثلاث مكالمات
مجانية كل يوم أمر في غاية الغرابة فمن من
الناس يجري ثلاث مكالمات فقط ١١؟

وماذا عن مكالمات النواب التي تعد
بالغشرات يومياً أنني أدعو إلى اعتبار هواتف
النواب هواتف رسمية مجانية لأنها لمصلحة
عامة هي مصلحة المواطن، كما أدعو إلى إعادة
النظر في عدد المكالمات اليومية المجانية
للمواطن.

د - النفقات : لعل النفقات المرتفعة هي
أبرز ما يميز هذه الموازنة فقد ارتفعت النفقات
الجارية بشكل ملحوظ وسميت بعض النفقات

هكذا من الأعمال

وأسمالية والحقيقة انها جارية. ولقد تركزت النفقات الجارية في عمان وقد ذكر هذا الامر بعض الزملاء سابقاً. ولقد وقع الاتفاق في مسارات غير ضرورية واعتمد الاتفاق على القروض مع انه لا ينبغي ان يكون منها بل يخالف التصحيح الاقتصادي ولقد حصل انخفاض في دعم المواد التموينية (٦ ملايين) وهذا عكس خطاب الموازنة وكذلك حصل انخفاض في دعم الجانب الاجتماعي.

وسؤال لا بد من الاجابة عليه ، لماذا نفق على مؤسسة تتحقق فيها الحسارة او لا تقوم بذاتها بعد ان دُعمت في نشأتها. الأجدر توجيه النفقات إلى مشاريع ذات ايراد. اننا نلاحظ ارتفاعاً كبيراً في نفقات الاجارات والسيارات والاثاث والقرطاسية والمواد المكتبية والحفلات والسفرات.

اننا مدعوون لتخفيض ارقام النفقات وفق الحاجة والأولوية وإذا جمعنا الارقام المخفضة فسيكون امامنا رقم كبير ولقد ذكر احد كتابنا الاقتصاديين ان لدى الحكومة شهية للاتفاق والا فآين الروية الاتفاق وآين الظرف الذي يعيشه الوطن والمواطن؟

ان بعض ما سمته الموازنة نفقات وأسماية لا علاقة له بالتنمية والانتاج ولكنه نفقات جارية كالاتاث والسيارات والتجهيزات ان شطب خصصات شراء المركبات والسيارات والاتاث يوفر الملايين ويوفر لنا العملة الأجنبية، وتستطيع حكومتنا ان تعيش

ولسنسنوات بدون سيارات واثاث علمياً بان سيارات الحكومة فارغة واثاثها من ارقى الانواع. هناك نفقات غير مفهومة وعناوين غامضة تحتاج إلى تفصيل فيند الهبات غير مفهوم وقابل للسرقة وتخصيص ٣ ملايين للنفقات الجارية، و١٧ مليون للنفقات العامة وكلها تصرف بقرار من مجلس الوزراء.

ما مبرر استمرار نفقات التتقيب عن النفط دون جدوى ان المرحلة القادمة تقتضي منا الترجه نحو التنمية والاستثمار الحقيقي والتحصين الاقتصادي والثقافي والاعلامي لنستطيع مواجهة المرحلة وهذا يقتضي من الحكومة ان تشد على بطنها الحزام.

هـ الضرائب : وعدت الحكومة بعدم زيادة الضرائب ونرجو ان تلتزم ان الضرائب في تصاعد مستمر بل يجب اعادة النظر في الضرائب لانها تدفع الحكومة للبلد وسؤال اتركه للضائر الحية المطلعة :

هل يدفع الاغنياء الضرائب حقيقة؟ وهل كشف التقدير الذاتي يتم التعامل معه بمسطرة العدل وهل ذمم المقدرين في ضريبة الدخل غير قابلة للاختراق؟

ان زيادة ضريبة الاستهلاك يعني المزيد من الاستيراد وهذا يكون على حساب الاستثمار. وفي كل العالم تقدم الشعوب ضرائب للحكومة او قل تأخذ الحكومة الضرائب من الناس ولكنها تصب في الاستثمار التنموي وهذا هو الفرق بيننا وبين الآخرين.

واننا نستغرب التحصيلات التي تقوم بها وزارة التعلم العالي من الجامعات الاهلية وكليات المجتمع الخاصة من اجل الاعتماد العام والخاص وهي مبالغ مرتفعة لمحصل بموجب تعليمات لا بموجب قانون وهذا مخالف للدستور.

وبما أننا نتحدث عن الضرائب فاني ادعو إلى اعادة النظر في ضريبة المغادرة من حيث قيمتها وهل من تفرض وارى ان يعفى منها الاردنيون الذين يعملون في الخارج ويقومون بالتحويلات المالية للاردن.

و - اللذين : الدين الداخلي والخارجي مستمر وللأسف ان التسديد يكون بمزيد من الاقتراض مما يعني المزيد من الربا. وتعتمد الحكومة لسداد الدين الداخلي لاصدار الاوراق المالية وهذا يسير على نفس المنوال في علاج الدين الخارجي ان تخفيض الديون عن طريق شرائها او جدولتها أمر مرحلي يطيل فترة الدوران وان اصدار اذونات الخزينة لا يحل المشكلة.

واحب ان اذكر بان الاعفاء من الديون يجب ان لا يكون على حساب المستقبل السياسي لبلدنا الحبيب. والتي استهجن كثرة الدول الدائنة علينا واليكم القائمة بالدول الدائنة: الكويت، السعودية، العراق، امريكا، بريطانيا، كندا، ايران، قطر، اليابان، فرنسا، البرازيل، النمسا، بلجيكا، الدانمارك،

ايطاليا، السويد، سويسرا، روسيا، الصين، فنلندا، المانيا، كوريا، وكنت ابحت عن بنغلاديش وقد نجدها في موازنة العام القادم.

ح - علاقة الحكومة بالمؤسسات : هناك مؤسسات يجب ان تبقى تحت السيطرة الحكومية ولا ينبغي اعطاؤها للقطاع الخاص مثل الاتصالات والملكية الاردنية، لكن وينفس الوقت لا بد من فتح ملف تلك المؤسسات وانا اركز ان هناك نهياً بأرقام عالية جداً في الملكية الاردنية والتي لاتزال تعيش على اكتاف الموازنة وان عمليات النهب والسلب الموجودة فيها يعرفها القاضي والداني، اما مؤسسة الضمان الاجتماعي فانها من اخطر المؤسسات لان انهيارها يعني الدمار الاجتماعي.

لا بد من اعادة النظر في بعض القوانين التابعة للضمان مثل قانون عام ١٩٧٨، مادة ٤٣ و٤٥، ٤٨ و٦٣.

اخيراً :

المطالب العامة :

- ١ - ان تعترف بعجز الموازنة.
- ٢ - إلغاء خصصات السيارات (١,٥٩٣,٠٠٠) السيارات والاثاث والتجهيزات وادعو إلى شطب بند ترميم منبر صلاح الدين وبنوراما الفتوحات الاسلامية. ريبا هذا الكلام يأتي مني الفضل من ان يأتي به غيري، لو قاله احد من

هكذا من الأشهل

اصحاب الخط اليساري لقبيل انه يهاجم الاسلام، انا ادعو إلى شطب هذا البند وإلى تحويله لدعم اذا كان لأهل فلسطين فهذا هو الاجدر والأولى.

صلاح الدين اخذ معه المتبر وهو يفتح فلسطين.

٣ - استمرار دعم المواد التموينية.

٤ - التعامل مع اقتصاد الأردن كدائرة واحدة.

٥ - تحصين المؤسسات الاقتصادية من غاطر الحل السلمي.

٦ - عدم رفع الاسعار وبخاصة عن المواد الاساسية والوقود.

٧ - الغاء البنود المطاوعة الفضفاضة القابلة للتلاعب مثل النفقات الاخرى والمبات والنفقات الطارئة والعامه.

٨ - زيادة عدد المكالمات الهاتفية المسموح بها للمواطن.

٩ - اعتبار هواتف التواب هواتف رسمية.

١٠ - العدالة في توزيع الموازنة على المحافظات في تقصد كأنه لمدينة الزرقاء (٢٦) مليون، ذكر بعض الزملاء بان يكون التوزيع بناءً على الحاجة، وأنا أقول الحاجة وينفس الوقت العدد السكاني لا ينبغي لهذه المدينة ان تبقى لاسباب الكل يعلمها ان تبقى دائماً في تلك الغائفة.

١١ - التوقف عن دعم المؤسسات التي لاجدوى من ورائها.

١٢ - التوقف عن هدر الاموال في التنقيب عن النفط.

وأنا في ظني وتقديري وقد اكون مخطئاً ان النفط لا يمكن ان يكون موجوداً في كل من يحيط بالأردن الا في الأردن، الا اذا كان هناك قرار بجبرنا على عدم اخراج النفط، فلما نتفق حتى يأتي قرار يسمح بذلك.

١٣ - عدم زيادة الضرائب مهما كان نوعها.

١٤ - التوقف عن الاقتراض الخارجي.

١٥ - تلافي سلبات برنامج التصحيح.

١٦ - المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار.

١٧ - ان تعيد النظر لانصاف الاشخاص الذين يحالون على التقاعد بسبب الاعتلال من عسكريين ومدنيين حيث يصرف للواحد من هؤلاء ٦٠٪ من راتبه عندما يكون العجز كلياً بعد تقرير اللجان المختصة الطبية وغيرها وكثير من الذين يتقاضون اموال من الضمان الاجتماعي اسرة بـ (١٢) شخص و(١٥) شخص الراتب المخصص من الراتب الضمان الاجتماعي (٤٠) دينار.

١٨ - الرقابة الشديدة على النفقات المخصصة للسفريات في مهمات رسمية ونفقات الحفلات والضيافة..

٣ - معالجة المكاره الصحية : مكب النفايات والمجلس الماضي الحادي عشر طالب بهذا ولم يحصل شيء الحرية السمرام، بركة البيبي، وقد عادوا اليها من جديد، المخاطر البيئية في الهاشمية، ويا أخوة انتم مسؤولين حكومة ونواب، انا أخشى في منطقة الهاشمية بعد سنوات ان يخرج عندنا اطفال عندهم امراض غريبة ربما غير موجودة في العالم كله.

المصفاة والمحطة الحرارية، والخربة السمرام هذا كله بدأ ينشئ امراض وأسألوا وزارة الصحة وتشدد الرقابة على الوضع الصحي للأطفال الذي نقول ان الانسان اغل ما نملك ومنطقة الضليل كذلك من النواحي البيئية بسبب روائح مصنع الاعلاف والرسيفة بسبب مخلفات الفوسفات حل مشكلة ما يسمى باراضي الخزينة حيث ان ٦٠٪ من البيوت على اراضي الخزينة منذ عشرات السنين وهذا الاقتراح يأتي بإيرادات لصندوق الحكومة على اعتبار ان هذه الارض سيدفع القائمون عليها وقد بنوا الطوابق المرتفعة سيدفعوا بدل المثل وهي نسبة كبيرة جداً احياء كبيرة جداً في المحافظة الحكومة مجمدة لهذه الاموال لاستطيع الحكومة ان تهدم عليهم البيوت، لان هذا سيبب دمار اجتماعي وينفس الوقت ارض الحكومة لم يؤخذ مقابلها مالية.

وانا استهجن مطالبة اللجنة المالية بالغاء وجود ديوان الرقابة وان كنت ادعو إلى ان يكون بقانون أو ان يدمج ديوان الرقابة مع ديوان المحاسبة وان يعطى الصلاحيات لانني اعتقد بدون الرقابة التي لديها الحصانة لا يمكن الا ان تستمر عمليات السلب والنهب من اموال الامة.

١٩ - رفع مخصصات الضمان الاجتماعي للمستحقين.

٢٠ - زيادة الرواتب.

٢١ - فرض رسوم اعل وضرائب على المصانع العاملة في المنطقة التي تعمل فيها وتصب في موازنة المحافظة.

٢٢ - الغاء المياومات جميعاً ولجميع الموظفين.

٢٣ - دعم الاندية الشبابية وترخيص المزيد منها، كما نص على ذلك خطاب العرش السامي، والبيان الوزاري وعدم منع اية مجموعة من المواطنين من ترخيص نادي رياضي لهم.

المطالب الخاصة في المحافظة

١ - زيادة حصتها في موازنة العام القادم حيث ان موازنة العام الحالي ٢٦ مليوناً وهذا غير كاف ولا بد من توزيع الموازنة بناء على الاعداد السكانية والحاجة.

٢ - زيادة حصة الزرقاء من صندوق المعونة الوطنية.

هكذا من الأشغال

٤ - مراقبة المصانع لضمان عدم تسريب المخلفات على سبل الزرقاء.

٥ - السماح بالبناء العمودي في غيحات المحافظة (الزرقاء) (السخنة) (حطين) مادامنا نتحدث عن مسيرة سلمية فلا بد من ان تنسجم الامور كلها وخاصة غيم الزرقاء لأن هذا غيم ال (٤٨) وال (٤٨) غير معنيين بغزة اربحا.

٦ - توسيع شبكات الهاتف حيث ان الزرقاء نفسها تعاني بل ان احياء بأكملها لاتصلها الخدمة الهاتفية ناهيك عن القرى المجاورة مثل العالوك والسخنة والضليل والازرق وحي الرشيد والقادسية وجعفر الطيار والتطوير الحضري والتقنية.

٧ - انجاز الطرق التالية :

- طريق السخنة - جرش، بحيث يصبح بمصريين

- طريق ياجوز، وفي الموازنة نص على ان طريق ياجوز يكلف (١٠) مليون، المخصص نصف مليون معنى هذا اذا ارادوا انجاز طريق ياجوز يحتاج إلى عشرين سنة اذا بقي سعر صرف الدينار كما هو واذا بقيت اثمان المواد المطلوبة كما هي، يحتاج الى عشرين سنة.

- شارع الضليل الرئيسي، هذا الشارع فيه القتل يومياً شارع ضيق وهو طريق دولي والناس هناك ربما لا يدخلوا في ما هو

اغلى ما نملك.

٨ - الوضع الصحي اطالب بفتح اربع مراكز صحية :

- مركز صحي شامل / السخنة.

- مركز صحي شامل / الضليل

- مركزي صحي شامل / الشمال الرصيفة

- مركز صحي شامل / في الهاشمية والارض متوفرة.

٩ - الوضع التعليمي : - بناء مدرسة ابتدائية في حي جعفر الطيار / الرصيفة، - فتح مكتب تربية في الرصيفة.

١٠ - الكهرباء : - ائارة طريق ياجوز ، - ائارة منطقة جريبا ، - ائارة القنية.

١١ - الوضع الاداري : تحويل الرصيفة إلى متصرفية ، - احداث مديرية ناحية في الهاشمية ، - احداث مديرية ناحية في الضليل.

١٢ - فتح فروع للمؤسسة العسكرية والمدنية في الهاشمية والرصيفة.

١٣ - فتح مكتب احوال مدنية في الضليل الذي في الضليل لو اراد ان يقطع شهادة ميلاد او جواز سفر لا بد ان يأتي إلى الزرقاء، وهذه تكلفة في النفقات، وناهيك عن ما يحدث من ازدحام وحوادث.

١٤ - مركز دفاع مدني في الضليل. حصلت حرائق في تلك المنطقة حتى تتحرك اجهزة

١ - ايجاد قسم فني في دائرة تسجيل اراضي الزرقاء وذلك ليتم انجاز معاملات المواطنين في الزرقاء بدل متابعتها في عمان وهذا يحتاج إلى كادر فني من الموظفين وهذا متوفر.

وكذلك ماكينة تصوير المخططات حيث ان المخطط الذي رسمه دينار واحد يكلف اكثر من خمسة دنانير بالإضافة للجهد والوقت المهدور وذلك اسوة ببعض المحافظات (مثل اربد).

٢ - العمل على انجاز جداول التفويض والتي مضت على معظمها عدة سنوات من (١٠ - ١٥) سنة. وتعويضها بالبدل المعقول بحيث يتمكن المواطن ذو الدخل المحدود من دفع بدل المثل مع العلم بان مناطق كثيرة كان من الصعب السكن فيها وبجهد اصحابها تمكنوا من احيائها في الحديث (من احيا ارضاً ميتة فهي له) وهي ارض عطل الزرقاء والرصيفة والجبل الابيض والزاهرة وحي معصوم وحي الظاهرية وحي الامير علي والرصيفة الشمالي وياجوز.

٣ - العمل على انجاز جداول التفويض والتي مضت على معظمها عدة سنوات من (١٠ - ١٥) سنة. وتعويضها بالبدل المعقول بحيث يتمكن المواطن ذو الدخل المحدود من دفع بدل المثل مع العلم بان مناطق كثيرة كان من الصعب السكن فيها وبجهد اصحابها تمكنوا من احيائها في الحديث (من احيا ارضاً ميتة فهي له) وهي ارض عطل الزرقاء والرصيفة والجبل الابيض والزاهرة وحي معصوم وحي الظاهرية وحي الامير علي والرصيفة الشمالي وياجوز.

٤ - العمل على انجاز جداول التفويض والتي مضت على معظمها عدة سنوات من (١٠ - ١٥) سنة. وتعويضها بالبدل المعقول بحيث يتمكن المواطن ذو الدخل المحدود من دفع بدل المثل مع العلم بان مناطق كثيرة كان من الصعب السكن فيها وبجهد اصحابها تمكنوا من احيائها في الحديث (من احيا ارضاً ميتة فهي له) وهي ارض عطل الزرقاء والرصيفة والجبل الابيض والزاهرة وحي معصوم وحي الظاهرية وحي الامير علي والرصيفة الشمالي وياجوز.

٥ - العمل على انجاز جداول التفويض والتي مضت على معظمها عدة سنوات من (١٠ - ١٥) سنة. وتعويضها بالبدل المعقول بحيث يتمكن المواطن ذو الدخل المحدود من دفع بدل المثل مع العلم بان مناطق كثيرة كان من الصعب السكن فيها وبجهد اصحابها تمكنوا من احيائها في الحديث (من احيا ارضاً ميتة فهي له) وهي ارض عطل الزرقاء والرصيفة والجبل الابيض والزاهرة وحي معصوم وحي الظاهرية وحي الامير علي والرصيفة الشمالي وياجوز.

٦ - العمل على انجاز جداول التفويض والتي مضت على معظمها عدة سنوات من (١٠ - ١٥) سنة. وتعويضها بالبدل المعقول بحيث يتمكن المواطن ذو الدخل المحدود من دفع بدل المثل مع العلم بان مناطق كثيرة كان من الصعب السكن فيها وبجهد اصحابها تمكنوا من احيائها في الحديث (من احيا ارضاً ميتة فهي له) وهي ارض عطل الزرقاء والرصيفة والجبل الابيض والزاهرة وحي معصوم وحي الظاهرية وحي الامير علي والرصيفة الشمالي وياجوز.

الدفاع المدني من الزرقاء يكون الامر قد وصل إلى امور صعبة.

١٥ - مكتب للاتصالات في الهاشمية.

١٦ - مكتب لشركة الكهرباء في الهاشمية.

١٧ - مكتب للتنمية الاجتماعية في الرصيفة.

١٨ - وادعو ان تتحمل مصفاة البترول والمحطة الحرارية موازنة بلدية الهاشمية بالكامل، وربما نحتاج إلى مرات قادمة إلى سبب الضرر الصحي ان يكون هناك تأمين صحي على من يسكن في تلك المنطقة او ان تقوم الحكومة بتهجير اولئك الناس من ذلك المكان.

١٩ - تدارك وضع المياه في المحافظة وبخاصة منطقة الهاشمية حيث يشير تقرير مركز البحوث والدراسات المائية التابع للجامعة الاردنية وذلك من عام ١٩٨٧ ان الاملاح مركزة في المياه ١٠٠٠ غم/ للتر الواحد وان خزان الهاشمية الشرقي وخزان البلدية ملوثان بالبكتيريا والجراثيم الاخرى.

٢٠ - حل مشكلة الواجبات العشوائية وانني اذكر بالمنطقة الممتدة من مصفاة البترول وحتى مثلث الازرق التي تستخدمها القوات المسلحة بينما بدأ يبيعها للمنطقة الحرة والمنطقة الحرة تقوم بتأجيرها علماً بان اصحابها الشرعيين لا زالوا على قيد الحياة.

٢١ - مطالب لاثكف الحكومة اعناء مالية بل بعضها يدر دخلاً :

هكذا من الأشهر

السيد عبدالهادي المجالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، ايها الاخوة النواب ، بادىء ذي بدء .. يسري ان اقف امامكم في جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لاتحدث نيابة عن الزملاء في جبهة العمل الوطني الذين كرموني بان القي امام المجلس الكريم كلمة الجبهة وملاحظاتها على مشروع الموازنة وهم :

الشيخ عبدالباقي جمو ، د. هاشم الديباس ، د. راتب السعود ، د. هاني حجازين ، د. احمد القضاة ، السيد حاتم الغزاوي ، د. فرح الرضي ، السيد مفلح اللوزي ، د. عبدالمجيد الغزام ، السيد طه الهياهي ، السيد خالد عبدالنبي ، د. فوزي الطعيمة ، د. نادر ابو الشعر ، السيد عبدالله اخو ارشيده ، السيد مفلح الرحيمي ، السيد فواز الزعبي ، عبدالهادي المجالي.

كما اود ان اتوجه بالشكر للاخوة رئيس واعضاء اللجنة المالية على جهودهم الكبيرة ، وتميز اجتماعات اللجنة والتي من خلالها تمت مناقشة ودراسة السياسات الاقتصادية والمالية فكانت فرصة طيبة للاخوة النواب الذين شاركوا في هذه الاجتماعات للتعرف على هذه السياسات عن قرب.

دولة الرئيس ، ايها الاخوة الزملاء ، لايتخفى عليكم ان مشروع الموازنة هو عبارة

عن وثيقة أمل يتم فيها المزاوجة بين الامكانيات والموارد المتاحة من جهة وبين التطلعات والطموحات التي تتوق الدولة الى تحقيقها عبر عام من حياتها ، كما لايتخفى عليكم ان دور المجلس الكريم في هذه المرحلة من إعداد الموازنة إنما ينصب على تحليل المرتكزات والسياسات التي استندت عليها عملية الاعداد من قبل السلطة التنفيذية ، وتوجيه عنايتها الى ما يجب ان تفعله او تتداركه عند التنفيذ توجهاً لتحقيق العدالة في توزيع الموارد بكل إنصاف وتوازن بين المناطق والسكان ، وضمان تطبيق الانظمة والاجراءات المتصلة بتوزيع اعباء التنمية والتطور على المواطنين بما يتلاءم مع دخولهم وقدراتهم المادية.

ان مشروع قانون الموازنة الذي ناقشه اليوم ، وكما تشير ارقام النفقات الرأسمالية الواردة فيه ، انما يبين وجود زيادة ملحوظة في الإيرادات المحلية مقابل النفقات الجارية وتشكل ما نسبته ٨٦٪ من مجموع النفقات العامة ، اذ نلاحظ ان نمو الإيرادات سيبلغ ما معدله ٨,٤٪ في عام ١٩٩٤ ، بينما يتوقع ان تزيد النفقات الجارية بحدود ٧,٥٪.

كما يلاحظ وجود نمز متوقع يقدر بحدود ٢٢,٥٪ في النفقات الرأسمالية خلال العام الحالي بالنسبة لاعادة التقدير لارتفاع ١٩٩٣ ، وتشور هنا ملاحظة اساسية مؤداها انه في حين خصصت موازنة ١٩٩٣ حوالي ٣٤٠ مليون

دينار للاتفاق الرأسمالي ، فان الاتفاق حسب اعادة التقدير لم يتجاوز ٢٩٣ مليون دينار او ما نسبته ٨٦٪ من المخصص .. مما يجعل على التساؤل عما اذا كان السبب يتمثل في وجود قصور في اداء الاجهزة الحكومية المختصة وعدم تنفيذها المشروعات الواردة في ميزانياتها !.

دولة الرئيس ، السادة النواب المحترمين ، ان ارتفاع اقساط وفوائد الدين الخارجي والمقدرة نحو ٣٩٠ مليون دينار خلال السنة الحالية ، انما تدعو الى ان تواصل الحكومة جهودها الحثيئة من اجل البحث عن معالجة لازمة المديونية الخارجية ، وان تكون هذه المعالجة شاملة ومنصفة للاردن الذي تحمل الجزء الاكبر من تبعات الصراع والأزمات في المنطقة دون ان يتلقى التعويضات المتكافئة مع تضحياته البشرية والاقتصادية ، وان يتم تخفيض هذه المديونية او الغاء القسم الاكبر منها اسوة بما تحقق لبعض الدول في المنطقة اذا ما أريد له ان ينعم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تطلع إليه الدول الدائنة وشعوب المنطقة.

كما نود ان نشدد على البعد الاجتماعي ضمن اهداف مشروع هذه الموازنة وما يليها ، بحيث تتم مراجعة دعم المواد التموينية طبقاً لبرنامج مدروس يهدف الى توصيل الدعم إلى الفئات المحتاجة فعلاً لهذا الدعم ، وان يبدل المزيد من العناية والرعاية لتحسين الظروف

العيشية لهذه الفئات خاصة وأننا نعيش في مجتمع عربي اسلامي يحض على التكافل الاجتماعي وان يتحمل القادرون قسطاً أكبر لئلا يخفف المعاناة عن غير القادرين .

ان الحديث عن مشروع قانون الموازنة يقضي وبدون شك إلى التعرف على انتاجات اقتصادنا وآمال شعبنا ومصاعبه ، بهدف المسيرة بكل ما هو خير وبناء ودفع عجلة التقدم والبناء ، وهنا لايتخفى عليكم ضخامة الهزة التي تعرض لها الاقتصاد الاردني في اواخر الثمانينات وما تبعها من تضحيات واتخاذ سلسلة من الاجراءات المالية والتقنية والاقتصادية بهدف اصلاح الاختلالات المالية والاقتصادية وميزان المدفوعات والسيطرة على معدلات التضخم واعادة بناء الاحتياطيات من العملات الاجنبية والمحافظة على استقرار سعر الدينار الاردني ، وقد انعكست هذه الاجراءات بشكل مباشر في ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطن ، وقد تحمل شعبنا هذه الاعباء ايماناً منه بأنه لا مستقبل لشعب يستهلك اكثر مما ينتج او يبني مشاريعه عن طريق الاقتراض الخارجي .

دولة الرئيس ، ايها الاخوة النواب ،

ان اداء الاقتصاد الاردني الجيد في السنوات القليلة الماضية وما حققه من انتاجات ، التي انعكست بين امور عديدة على تقليص العجز في الموازنة العامة ، والحفاظ على معدلات التضخم بأقل من ٥٪ لكن هذا الاداء يجب ان

هكذا من المأهول

لايجب عنا جملة من التشريعات والاختلالات التي يعاني منها اقتصادنا على رأسها وجود تضخم في القطاعات الانتاجية ذات الصبغة الانتاجية المحلية كالبناء والتجارة الداخلية وقطاع الخدمات الحكومية على حساب القطاعات التصديرية كالصناعة التحويلية والزراعة والتعدين والخدمات التصديرية، كما يبرز الاختلال في سوق العمل الذي انعكس بارتفاع معدلات البطالة، والتي تركزت بين الشباب كما ان هذه المشكلة أصبحت تأخذ منحى خطراً على المجتمع والاقتصاد الاردنيين وذلك من خلال طول دورتها، ذلك انها لم تعد ظاهرة مؤقتة مما قد يهدد انجازات هذا المجتمع واقتصاده على المدى البعيد.

وكذلك لاينبغي عن البال واحدة من اخطر جوانب المسألة الاجتماعية المتمثل في زيادة ظاهرة الفقر حيث تشير الدراسات الرسمية الى وجود آلاف الأسر الاردنية الفقيرة تعاني من الفاقة والعوز ويرتبط نشوء هذه الظاهرة بهيكلية النموذج التنموي الاردني الذي ركز على الانتاج السلمي والخدمي في العاصمة والمدن الرئيسية على حساب الارياف والبادية الأمر الذي يتطلب من المخططين ابداء الاهتمام للمناطق الأقل حظاً والأخذ بمبدأ اللامركزية في الادارة والتنمية لما له من اثر هام في تقليص الانشقاق العام وتوجيهه بصورة أكثر توازناً وعدالة.

دولة الرئيس، ايها الزملاء الكرام، ان ابرز ما نسجله من ملاحظات على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ يمكن ان نجمله بما يلي:

* ان هناك جهداً ملحوظاً قد بذل في اعداد مشروع قانون الموازنة فيما يتعلق بمختلف ابواب الانفاق، او تنظيم وتوزيع الإيرادات، بقي فيها القطاع العام ذا حجم كبير وضخم كان يجب ان يرافقه اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص وتطبيق عملية التحامية لاسيما بالنسبة للمؤسسات العامة المتعثرة، وهو ما نأمل تداركه في خطة التنمية الخمسية، اذ لا يظهر في المشروع اي من هذه المؤسسات التي سيتم نقلها تدريجياً أو كلياً للقطاع الخاص واي من المؤسسات التي سيتم تخفيض ملكية الحكومة لها.

* ان مشروع قانون الموازنة قد خلا من معالجة مشكلات القطاع الزراعي والتعاوني وما يعانيه من تعثر يصل حد الانهيار جراء الاغفال المتواصل لهذا القطاع ومؤسساته، مما يستدعي ان تقدم الحكومة وبصورة عاجلة بحل الأزمة المالية التي تعاني منها المنظمة التعاونية، وحل مديرية المزارعين ومشكلات القطاع الزراعي المتمثلة، باقامة الصناعات الزراعية، والتسويق والتأمين الزراعي وتشجيع التصدير للاسواق الخارجية.. وان تنطلق الحكومة من نظرتها

إلى الزراعة كقطاع حيوي ومهنة اساسية للمواطن الاردني والسمة الغالبة للاقتصاد الاردني.

* لقد غطى مشروع الموازنة جزءاً كبيراً من القطاع العام لكنه لا يتصف بالشمولية لجميع مؤسسات هذا القطاع، اذ حسب ورد في بيان معالي وزير المالية فهناك ما يزيد عن ٣٥٪ من انفاق القطاع العام والمتمثل في اتفاق المؤسسات العامة غائب عن هذا القانون ناهيك عن اتفاق المجالس البلدية والقروية، اي ان مناقشة مشروع القانون لا تحيط بكافة النفقات والإيرادات في القطاع العام كما انها لاتعكس جميع السياسات الحكومية في هذا القطاع.

* ضرورة التنبيه إلى ظاهرة ارتفاع فاتورة المستوردات التي وصلت ارقاماً قياسية في العامين الماضيين حيث بلغت المستوردات السلعية نحو ٢٢٩١ مليون دينار او مايشكل ٧٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما وصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٤٦٢ مليون دينار أو ما يعادل ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي، بينما في المقابل كان معدل الصادرات منخفضاً مما يستدعي ضبط عملية الاستيراد لاسيما للمواد الكيماوية او الغذائية التي يتولر بديلاً لها من الانتاج المحلي، ويكفي ان نشير هنا إلى تضخم مستوردات المملكة من اللحوم ومشتقات الاجبان الاجنبية والفواكه التي

تستنزف جانباً من العملات الصعبة من جهة وتلحق الاضرار بالمنتجين الاردنيين.

* التشريعات المالية والاقتصادية: لقد آن الوقت لتحديث جملة التشريعات المالية والاقتصادية بما يتفق وطبيعة المرحلة الراهنة، ولا بد من التأكيد هنا ايضاً، على مشاركة القطاع الخاص مثلاً بغرفة التجارة والصناعية ونقابات المهنة، في صياغة ومناقشة هذه التشريعات، وبما يساعد على بناء بيئة ادخارية استثمارية سليمة ومتينة، وبالنسبة للقطاع الخاص المحلي، وقادرة في نفس الوقت على جذب رأس المال الاجنبي وبالسرية الممكنة، حيث طالب الحديث في هذا الموضوع، واصبح يتكرر في كل مشروع موازنة وكل برنامج حكومي.

* ان مشروع الموازنة اذ يتحدث عن توسيع مظلة التأمين الصحي للمواطنين، فان الأمر يستدعي الانطلاق نحو تحقيق هذا الهدف من خلال تجميع المؤسسات والاجهزة التي تقوم بالرعاية الطبية في القطاعين المدني والعسكري بما يساعد على تركيز الجهد والاشراف وتوفير الاموال وتحسين مستوى الخدمات الطبية وتوسيع مظلتها بصورة افضل.

* ان تدلي مستوى المعيشة بالنسبة للموظفين لاسيما من ذوي الدخل المحدود والعاملين في القطاعين المدني والعسكري،

هكذا من المأهول

كان مشار اهتمام من هذه الحكومة والحكومات السابقة، ومع ارتفاع تكاليف واعباء الحياة فان المرجو ان تعمل الحكومة على تدبر الأمر وتفي بها اعلنته بشأن تحسين اوضاع الموظفين كافة عن طريق زيادة دخولهم والمزايا والحوافز في مجالات السكن والرعاية الاجتماعية والطبية لهم ولأسرهم.

* أنشأ اذ نسجل ما ورد في بيان الحكومة الوزاري حول موضوع البيئة ومشروع قانونها الا ان مشروع الموازنة، قد خلا من الاشارة الواضحة إلى رصد المخصصات اللازمة لإنشاء مؤسسة البيئة واخراجها إلى حيز الوجود. واعطاء مشروع قانونها حقه الاستعمال لكي تنهض بمسؤولياتها خلال هذا العام.

دولة الرئيس، ايها الزملاء النواب، لا يمكن الاستمرار في زيادة الضرائب غير المباشرة او المباشرة في ظل عدم توفر نظرة وخطة شاملتين تأخذ في الاعتبار اثر الارتفاع في الضرائب على حوافز الانتاج وتوزيع الدخل وهيكل مالبية القطاع العام بكافة مؤسساته.

أننا ندرك تمام الادراك ان قدرة الاردن على مواجهة التحديات والمصاعب التي تعترض طريقه انما تكمن في قدرة ابناءه على التحمل والتضحية، والاعتماد على الذات في وجه الضغوط التي مورست عليه في مختلف المراحل، فأننا نستذكر بالاجلال والاعتزاز ان

قيادة الاردن ممثلة بجلالة الحسين وجهوده وسياسياته الحكيمة كانت من اهم العوامل التي عززت هذه القدرة الاردنية الفذة ومكنت بلدنا من ان يحيا في افياء الخير ونعمة الاستقرار التي تقتدر اليها بلدان كثيرة في المنطقة وخارجها داعين بهذه المناسبة إلى ضرورة وقفنا المتأسكة خلف قيادتنا وحكومتها ومطالبين الحكومة بان لا تدخر سعياً في الاستمرار بدعم قواتنا الباسلة واجهزة الامن التي ساهمت باقتدار في صون الاردن وحماية أمنه والدفاع عنه في وجه كل الاخطار واشكال العدوان التي واجهته في مسيرته الطويلة.

أما ما يتعلق بمحافظة الكرك، والتي كنت أرغب ان يتحدث عنها نائباً واحداً ليكمل حاجاتها وتطلعاتها نيابة عنا جميعاً، فمع تأييدي لطرورات الأخوة نواب محافظة الكرك أرجو أن أ طرح النقاط العامة التالية تأكيداً لما قاله البعض وتنوياً للحكومة لمعالجة قضايا المحافظة.

مع اعترافنا واحترامنا لما قدم للمحافظة خلال عقود ماضية من بنى تحتية ومشاريع عامة، فأننا نريد ان نسجل ان المحافظة لازالت تعاني من تخلف عام وفي معظم المجالات اذ ان البنية التحتية لم تكتمل بعد وحتى ان بداية العمل في البنية التحتية جاء متأخراً مما أثر على تقدم المحافظة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والزراعي.

السيد نادر الظهيريات : دولة الرئيس، الزملاء النواب :

يقول الله تعالى في كتابه العزيز ﴿ ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات إلى اهلها، واذا حكمتكم بين الناس ان تحكموا بالعدل ﴾ صدق الله العظيم.

بداية اتقدم بالشكر للحكومة الموقرة ولوزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ولجميع من ساهم في اعداد هذه الموازنة، وللجنة المالية الموقرة لمجلس النواب على ما بذلته من جهد يستحق التقدير.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

من خلال مراجعتي لقانون الموازنة العامة ارجو ان ابين الامور التالية :

١ - تشير القراءة للموازنة العامة انه لأول مرة تغطي الإيرادات المحلية النفقات الجارية لكن الزيادة في الإيرادات ناجمة عن ارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي للأفراد، والذي يؤثر بدوره تأثيراً سلبياً على الحياة الاجتماعية للمواطن، وفي هذا المجال لابد من إيجاد طرق حديثة وسهلة ومقننة لتحصيل الضرائب، وإيجاد تشريعات تعمل على منع ازدواجية الضريبة، وتخفيف العبء الضريبي على المواطنين وخصوصاً على الافراد اصحاب الدخل المنخفضة.

ولا أريد ان ادخل في تفاصيل هذه الجوانب وانما أود طرح الحلول الممكنة والتي يمكن ان تعالج هذا التخلف.

١ - الاسراع في انشاء المنطقة الصناعية وتشجيع المستثمرين بأعطاء المنطقة امتيازات تشجيعية.

٢ - المباشرة في انشاء المدينة الرياضية لتكون مرفقاً رياضياً لاستعمال الشباب وتطوير مهاراتهم.

٣ - الاهتمام بالسياحة ووضع استراتيجية للاستفادة من الاماكن السياحية في المملكة ووضع عاصمة الكرك كأحد الاماكن الهامة السياحية.

٤ - الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية في المحافظة وأنا اؤكد ان الاهتمام بهذا القطاع يأتي من خلال الاهتمام العام بالزراعة في المملكة.

٥ - ان جامعة مؤتة مرفقاً حضارياً في المحافظة ولكن مع الاسف لان المتطلبات الاساسية لهذه الجامعة لم تتحقق للآن، علماً انها باشرت اعمالها منذ زمن بعيد، فأننا نرجو دعم الجامعة لاستكمال حاجاتها ومتطلباتها. وشكراً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام، شكراً للسيد عبدالمهدي المجالي الكلمة الآن للسيد نادر الظهيريات، والمتحدث الذي يليه السيد محمود هويمل.

هكذا من المأهول

٢ - لقد تم تخفيض الدعم للمواد التموينية من (٣٦) مليون دينار في موازنة العام الماضي إلى (٣٠) مليون دينار في هذا العام وهو امر قد يؤدي إلى التأثير على الوضع المعيشي لأصحاب الدخل المنخفضة والفقراء.

٣ - نلاحظ ارتفاع عبء الدين الخارجي للسنوات ٩٢ - ١٩٩٤ بحيث ارتفع من (٣٣٦) مليون عام ١٩٩٢ إلى (٤٦١) مليون دينار عام ١٩٩٤ وهذا مؤشر غير ايجابي، مما يتطلب من الحكومة الحرص في سياستها المالية الخاصة باعادة جدولة الديون والاقتراض الجديد خوفاً من الوقوع تحت عبء الدين في المستقبل.

٤ - اشار خطاب الموازنة بتفاؤل استمرار النشاط الاقتصادي على نفس الوتيرة للسنوات السابقة اذ اشار إلى نمو الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي حوالي ٦/٦ عام ١٩٩٤ لكن يجب ان نلاحظ نقطتين رئيسيتين اولهما :

أ - ان معالي وزير المالية قد اشار إلى تباطؤ في الزخم الاقتصادي للربع الاخير من ١٩٩٤.

ب - ان النشاط الاقتصادي للسنوات ٩١ - ١٩٩٣ جاء على خلفية ظروف طارئة كعمودة جزء من رؤوس الاموال الاردنية من دول الخليج، لذلك فاننا نطالب الحكومة بالعمل على إيجاد الخطط والآلية الاقتصادية اللازمة

لحفاظ على نفس الوتيرة من النشاط الاقتصادي.

٥ - لم يرصد في مشروع قانون الموازنة اية زيادة لرواتب الموظفين من القطاعين المدني والعسكري والمتقاعدين، والمستفيدين من الضمان الاجتماعي، ونظراً لارتفاع الاسعار الحاد وزيادة تكاليف المعيشة وخاصة على صغار الموظفين والمتقاعدين فقد بات ضرورياً تحسين اوضاعهم المعيشية من خلال زيادة الرواتب زيادة تتناسب مع الظروف المعيشية القاسية، وبهذه المناسبة نذكر بكل تقدير اعلان دولة رئيس الوزراء عن نية الحكومة دراسة اوضاع الموظفين والعسكريين تمهيداً لزيادة رواتبهم.

٦ - البطالة والفقر : ان مشروع الموازنة خلا من وضع حلول لهذه المشكلة المستعصية، لمشكلة تعتبر من اخطر المشاكل التي يعاني منها الوطن خاصة اذا ما اقترنت مع الفقر، وفي هذا المجال فاني اعتقد ان فتح الباب لعدد محدود من الوظائف لا يعتبر حلاً لهذه المشكلة. ويمكن التخفيف منها من خلال:

أ - إيجاد بنية استثمارية مناسبة تشجع القطاع الخاص ورؤوس الاموال الخارجية على الاستثمار وقيام الحكومة باستثمارات في مشاريع ذات جدوى اقتصادية وتفعيل وتنشيط ودعم لصندوق التنمية والتشغيل، و صندوق المعونة الوطنية والمؤسسات المشابهة.

ب - تعديل وتطوير المناهج التربوية والتعليمية ووسائل الاعلام المختلفة، وتفعيل دور المسجد بحيث تطور مفهوم العمل للشباب بطريقة تجعله لا يأنف من الاعمال اليدوية، لا ان ينتظر سنيناً طويلة بعد تخرجه من المدرسة، او المعهد، او الجامعة املاً في وظيفة مكتسبة قد يكون الوصول اليها صعب المثل.

٧ - خلعت الموازنة من اي ذكر لدعم القطاع الزراعي باستثناء امور روتينية في وقت يعيش فيه المزارع وضعاً صعباً نتيجة للظروف الطبيعية التي تعرضت لها المنطقة واغلاق الاسواق الخارجية امام الصادرات الاردنية، وكما نتمنى ان تتضمن الموازنة ابواباً للتخفيف من مديونية المزارعين، والتوجه لانشاء صناعات زراعية، ودعم المؤسسات التي تعتبر ذراع المزارع في العملية الزراعية وتشجيع زراعة الحبوب والاعلاف من خلال توفير الدعم المادي لها في الموازنة.

٨ - جاء في خطاب الموازنة تحت مشروع تطوير وادي عربة :

أ - مادة (١/٥٠٧) سلطة وادي الاردن حيث تم رصد مبلغ ٥٨١,٠٠٠ دينار لانشاء (٨٤) وحدة سكنية، حيث قامت سلطة وادي الاردن بانشاء مشاريع رياضية في مناطق (ام مثلاً، قاع

السعيدين، وادي موسى، رحمة) من اجل استخدام المياه الجوفية في الزراعات المروية، وتدريب اهل المنطقة على الزراعة، وبعد التأكد من نجاحها توزع الارض عليهم، وقد زودت هذه المشاريع بعشرات البيوت البلاستيكية والزجاجية المكيفة في منطقة رحمة، من اجل انتاج زراعي خاص ومناسب تحت هذه البيوت، مع امكانية التحكم في الظروف الجوية ومياه الري، وبالرغم من مئات الالاف التي صرفت على هذه المشاريع تعرضت للإهمال والتخريب بما في ذلك الاستراحات التي انشئت لاقامة الموظفين ولم تستطع السلطة في اية سنة من زراعة كامل اراضي هذه المشاريع والبالغة الفَي دونم، ووصلت هذه المرافق إلى الانهيار الشبه الكامل ولم يحدث في وادي عربة اي تطور جديد وعلى ضوء هذا الواقع لا ادري لماذا تقرر انشاء (٨٤) وحدة سكنية في وادي عربة علماً بان خطة السلطة تقتضي بتطوير المنطقة اقتصادياً وإيجاد فرص عمل مناسبة واختيار الاماكن المناسبة حسب برنامج هذا التطوير وتزويدها بالمرافق والخدمات، والخوف من انشاء وحدات سكنية بدون فرص للعمل قد يضطر الناس للهجرة إلى اماكن اخرى، مما يتسبب في ضياع هذه الاموال تماماً كما ضاعت الاموال في

المشاريع التي اقامتها السلطة في هذه المنطقة وتلفت.

ب - سلطة وادي الاردن - اشغال وانشاءات حضائر وسدود صحراوية.

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام ،

تبين هذه الفقرة ان مهام اجهزة سلطة وادي الاردن قد انتقلت إلى مناطق أخرى في المملكة، وهذا الانتقال او المساهمة تدعو إلى التقدير والاحترام، ولكنها قد تكون ناتجة عن اسباب أخرى سلبية في سلطة وادي الاردن على سبيل المثال لا الحصر ان هذه الاجهزة لا عمل لها في وادي الاردن بعد ان انجزت مشكورة جميع الاعمال التي انيطت بها مما يجعل بقاءها بدون عمل ترصد الفرص لاجاد عمل اخر غير مرضي وغير مقبول اذ ان الواجب يقتضي ابقاء هذه الاجهزة مشغولة وفي حالة انجازها لبرامجها يعاد النظر في اوضاعها كما نص قانون سلطة وادي الاردن حتى لو اقتضى ذلك تحويل هذه الاجهزة إلى نشاطات في امس الحاجة إلى خبراتها مثل تطوير البادية ومثل اعادة هذا الترتيب يرفع عن وزارة المياه كلفة تنعكس على اثنان المياه وترفع من كفاءة مؤسسات التطوير في مناطق أخرى.

ج - دراسات وابحاث واستشارات :

وردت هذه الفقرة في خطاب الموازنة لتشير إلى دراسة معالجة المياه الخارجة من محطة تنقية اربد حيث لم يوضع لها

اية مخصصات وهذه المياه وغيرها من محطات التنقية في المناطق المطلة على امتداد وادي الاردن يتوجب دراسة استغلالها في زراعات مفيدة مع التأكيد على عدم إسالتها في مجرى وادي العرب والادوية الأخرى تجنباً لاختلاطها بمياه الفيضانات.

د - اكمال مشروع الضخ من ابار المخيمة (١/٥٥) خصص لهذا المشروع عام ١٩٩٣ (٣٢٠.٠٠٠) دينار عام ١٩٩٤ (١١٠.٠٠٠) دينار. ان ابار المخيمة ثبت معدل لتصريفها خلال الخمس سنوات السابقة ما بين (٨٥٠ - ٨٥٠) لتر / الثانية من الابار الخمسة، لا ادري ما هو الأساس الذي اعتمد عليه لتوقعات زيادة المياه من هذه الابار بكلفة تصل إلى نصف مليون دينار.

هـ مشروع الضخ من ابار الكرامة إلى سد وادي شعيب (٢/٥٥) لقد تم رصد مبلغ نصف مليون دينار لضخ مياه قليلة جداً ومالحة جداً إلى سد وادي شعيب بمياهه العذبة وأبها افضل وأقل كلفة ضخ هذه المياه من البيرين وخطها في قناة الملك عبدالله القريبة جداً من البيرين ام ضحها إلى سد وادي شعيب والذي يعد عن البيرين مسافة (٩) كم حيث يحتفظ بمياه عذبة.

و - مشروع الضخ من آبار العدسية والباقورة، تصل كلفة هذا المشروع إلى (٣٥٠) الف دينار عدا المشغلين والاداريين والسيارات لضخ المياه من آبار العدسية والباقورة إلى قناة الملك عبدالله علماً بان المياه في هذه الابار مالحة وقليلة لا تتفق مع ما صرف عليه.

ك - سد الكرامة : انني اثنى كل جهد ينصب في توفير قطرة ماء واحدة في وقت يعاني فيه الوطن وضعاً مائياً صعباً، وبالنسبة لسد الكرامة فانني اقدر اهتمام اولئك الذين يدافعون عن اقامة هذا السد وفي الوقت نفسه احترم رأي اولئك الذين يتحفظون على انشائه، ومن هنا وفي ضوء هذا الخلاف والذي ينصب حسب اعتقادي على المصلحة العامة، ارى ضرورة التريث في اقامة هذا المشروع حتى يتسنى لمجلس النواب الاطلاع على جميع الملاحظات التي اثيرت حول انشاء السد المذكور، كما وان التكلفة تشير إلى انها ستتجاوز كثيراً قيمة العطاء المعلن.

دولة الرئيس ، الزملاء النواب ،

انبني امني تماماً المصاعب التي يمر بها الوطن، وثقتنا بالقيادة الحكيمة والحكومة الموقرة كبيرة بان يتجاوز وطننا هذه المصاعب، كما انني اعرف بان لا يجوز احداث اية زيادة

على الموازنة وكنا ننادي في المجلس السابق بان يكون لمجلس النواب دور في اعداد الموازنة حتى يتجنب الجميع اطالة الوقت في النقاش والمطالب وانني اذ اضع هذه المطالب امام المجلس الكريم وامام الحكومة الموقرة لارجو ان ينفذ الممكن فيها وفي ضوء الامكانيات المتاحة .

١ - الزراعة : يعاني هذه القطاع من مصاعب كبيرة اهمها التسويق وارى تخفيفاً لهذه المشكلة وهي التسويق الحلول التالية والتي قد تسهم إلى حد كبير في امتصاص جزء كبير من الانتاج الزراعي.

أ - البحث عن اسواق خارجية جديدة تعويضاً لما فقدته المملكة من اسواق.

ب - تشجيع الصناعات الزراعية سواء من خلال المال الخاص او المال العام.

ج - ايجاد مخازن للتبريد، يتم فيها تخزين جزء من فائض الانتاج.

د - تشجيع مبدأ المقايضة مع الدول الشقيقة والصديقة.

هـ - تضمين البروتوكولات التجارية نسبة من الانتاج الزراعي في مجال التصدير.

و - وضع سياسة زراعية مرنة وواضحة تلتزم بها وزارة الزراعة غير خاضعة للتبديل والتغيير وفي ضوء الظروف الحالية لا بد من ايجاد نمط زراعي مرن ومقنع يوضع حسب منهجية علمية

كلد من الأشغال

وبمشاركة المزارع الذي هو أساس العملية، نمط يخفف من زراعة الحضر و يشجع زراعة الحبوب والأعلاف، وتوفير المراعي شريطة أن تجد هذه الزراعة الدعم الكافي.

٢ - الهاكف : ارجو ان ابين بان منطقة جنوب الكورة لازال الاتصال بها ومنها صعب جداً ويحتاج المواطن إلى ساعات حتى يوفق بالاتصال وسبب ذلك هو عدم تحديث شبكات المنطقة حيث مازالت عن طريق المقاسم اليدوية كما ان لواء الاغوار الشالية بحاجة ماسة لتوسيع الشبكات وبعض التجمعات لازالت خالية من هذه الخدمة الضرورية.

٣ - الكهرباء : طالبت بكلمة الثقة بانارة القرى والتجمعات السكنية في كل من حي القرية السياحية في الشونة الشالية، والسبخة ومنطقة حي البرتول في المنشية، وحي الحامرة، والقرن وقد وعد دولة الرئيس في رده مشكوراً على ان يبدأ العمل في منتصف كانون اول ١٩٩٣.

٤ - يساهم قطاع البلديات في خطط التنمية وخاصة في المناطق النائية حيث يقع عليه دور كبير في جميع جوانب الخدمة العامة، وحتى يكون دور هذا القطاع فاعلاً يترتب أولاً :

١ - ان تضع الحكومة في الموازنة العامة نسبة مئوية لدعم البلديات.

٢ - تعديل المادة (٤٩) من قانون البلديات بحيث تزداد الرسوم، فلا يجوز ان يبقى والذي فرض قبل ما يزيد على اربعين عاماً على ما هو عليه حيث كانت البلديات محدودة جداً فعل سبيل المثال يفرض على كل لتر كاز (١,١) فلس، وعلى كل لتر بنزين (٢,٢) فلس علماً بان اعداد المجالس البلدية ارتفعت إلى (١٧٦) بلدية، و(٤٠٠) مجلس قروي و(٧٠) مجلس خدمات.

٣ - ترفيع المجالس القروية في الاغوار وهي العدسية، المنشية، الياس، ابو عبينة إلى بلديات وانشاء مجلس قروي في السليحات.

٥ - التربية والتعليم :

أ - تعاني مدارس لواء الاغوار من نظام الفترتين نظراً لتزايد اعداد الطلبة وعدم وجود ابنية كافية وتعلمون أيها الزملاء الكرام ما للتعليم المسائي من صعوبة ومعاناة في أيام الصيف الحارة في مناطق الاغوار وانعكاس ذلك على العملية التربوية مما يتطلب بناء المزيد من المدارس للحد من الدوام المسائي.

ب - انشاء كلية للزراعة تتبع جامعة العلوم لخدمة ابناء الاغوار والكورة خاصة وان الارض متوفرة لهذه الغاية وتقوم جامعة العلوم بالتجارب في هذه الارض.

ج - زيادة عدد المقاعد او المنح في الجامعات الاردنية لطلبة الاغوار والكورة نظراً للاوضاع المعيشية والاجتماعية التي يعاني منها أهالي المنطقة.

٦ - الصحة :

أ - تزويد مستشفى معاذ بن جبل وأبي عبينة بالأجهزة والسيارات وخاصة الاسعاف وزيادة اطباء الاختصاص، وزيادة المراكز الصحية في لواء الكورة.

ب - إنصاف العاملين في قطاع الملايا والبلهارسيا حيث ان قسماً كبيراً منهم لازال يتقاضى حتى الآن راتب ثمانية شهور فقط بينما يحرم من الشهور الاربعة الاخرى وقد ذكرت ذلك في خطبة الثقة. أرجو أن يتم شملهم بنظام الخدمة المدنية.

٧ - الطرق :

أ - توسعة مع عمل خلطة اسفلتية لطريق الشونة الشالية - الشونة الجنوبية حيث انها الطريق الوحيدة التي تربط التجمعات السكانية في الوادي مع باقي المملكة والغبقة الغربية.

ب - فتح طريق أم قيس والشونة الشالية خاصة وان ابناء هذه المنطقة. والمخيبة القوقا والتحت تربطهم مع الاغوار مصالح مشتركة في الزراعة، وخدمة مستشفى معاذ

بن جبل، وسلطة المياه، وسلطة الكهرباء. ج - تعبيد وتوسيع طريق كفرابيل - المشايخ حيث اصبح غير صالح للمرور. د - فتح وتعبيد كفر راكب - الاغوار.

هـ - الاهتمام بالطرق الزراعية في الكورة والاغوار الشالية والتي تعتبر ضرورية لاستغلال الاراضي الزراعية.

٨ - الصرف الصحي : تخلو مناطق الاغوار الشالية من شبكات للصرف الصحي والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على البيئة وعلى مصادر الشرب والري، ولذلك بات من الضروري الاعداد لتنفيذ هذا المشروع خاصة وان الدراسات كانت قد أعدت لهذه الغاية من قبل سلطة المياه، وعدم وجود محطات للتنقية في المنطقة يترتب عليه مخاطر صحية وبيئية كبيرة.

٩ - صندوق المعونة الوطنية : تعتبر مناطق الاغوار والكورة اكثر مناطق المملكة فقراً، نظراً للوضع الزراعي الذي يعيشه المواطنون والبطالة التي تخيم بظلالها على هذه المناطق وهذا يتطلب من وزارة التنمية التي نقدر دورها، دوراً أكبر، كما ان على وزارة التنمية ان تعيد النظر في وقف المساعدات عن بعض الامر وقد وعد معالي الوزير مشكوراً بحل هذه المشكلة.

ولايجوز ان يكون رب الاسرة الفقيرة أو ابنه او زوجته سبباً في قطع المساعدة إذا ما

تبين انه يقوم بعمل موسمي مؤقت، وهل تكفي اياها الزملاء مبلغ عشرين دينار لعائلة حتى يمتنع الجميع عن البحث عن عمل يكفهم رزقهم.

وفي هذا المجال فإني أطلب ببناء مركز اجتماعي في دير أبي سعيد كون البلدية تبرعت بالأرض اللازمة.

١٠ - الرياضة والشباب :

١ - دعم الاندية الرياضية ومراكز الشباب كل من الكورة والاعوار.

٢ - الاسراع في انجاز المجمع الرياضي في منطقة الشيخ حسن والاعوار الشمالية والذي بدأ العمل به في العام الماضي ليكون متنفساً شتوياً لابناء الوطن كله.

١١ - الاسكان الوظيفي في وادي الاردن، قامت سلطة وادي الاردن مشكورة بتفويضهم وحدات السكن الوظيفي لسكانها من موظفي السلطة في الاعوار، بينما ينتظر باقي الموظفين من الرزارات الاخرى تفويضهم السكن الذي يقطنون فيه وهم جميعاً من ابناء الاعوار اسوة باخوانهم موظفي السلطة.

١٢ - وفي مجال المياه فإني اطلب بحل مشكلة المياه المستعصية لبلدة كفرابيل في الكورة والاستفادة من ماء زريق.

وفي الختام اتمنى من الله جلّت قدرته ان

يحفظ قائد الوطن وولي عهد لبيقى الاردن وأمة امن واستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد نادر الظهير، الكلمة الآن للسيد محمود هويلم والتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل.

السيد محمود هويلم :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي وبعد،

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين.

شرف عظيم أن أكون أحد أعضاء الكتلة النيابية المستقلة، وعليه فإني أؤيد ما جاء في كلمة الكتلة التي القاها معالي الدكتور عوض خليفات واكتفي هنا بعرض مطالب دائرتي الانتخابية إلا أنني هنا وقبل الخوض في مطالب دائرتي الانتخابية أود أن أكرر الشكر والتقدير لرئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية على الجهد المتميز الذي بذلوه في دراسة موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ وكما وأنني أؤكد على ما جاء في كلمة الكتلة من حيث ما جاء حول ديوان الرقابة والتفتيش فإني مع العمل على اصدار قانون خاص يعزز دور الديوان وتنظيمه،

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

١ - سلطة وادي الاردن :

وهنا سأحدث في النقاط التالية :

١ - الاراضي الزراعية :

لقد أوشكت سلطة وادي الاردن من الانتهاء من توزيع الوحدات الزراعية وغالبية المواطنين المقيمون في المنطقة لم يحصلوا على قطع اراضي وعليه ولتحسين اوضاع المواطنين لابد من العمل على التسريع في المرحلة الثانية وتوزيع الاراضي بطريقة تحقق العدالة والمساواة بين المواطنين.

٢ - اراضي الخزيفة :

يوجد مساحات شاسعة من اراضي الخزيفة وهذه تسبب اشكالات بين المواطنين المقيمين في المنطقة وبين ما يدعون ان لهم حقوقاً كواجهات عشائرية وعليه فإني أطلب بتقسيم هذه الاراضي إلى وحدات زراعية ثم توزيعها على المواطنين إلى حين توفر المياه لها وبذلك كل واحد يعرف نصيبه على واقع قطعة معينة. اما بالنسبة للواجهات العشائرية فالكل يدعي ان له حقوق عشائرية فالسؤال المطروح اين الواجهات العشائرية لسكان المنطقة.

٣ - الظواهر الطبيعية :

لقد حدث في منطقة غور الجديدة ظواهر طبيعية وهي ظهور حفر عميقة

مع يقيني ان حديثي حول المطالب لا يغير شيئاً في الموازنة الا المشاريع التي رصدت لها الارقام ضمن الموازنة الحالية الا انني يا دولة الرئيس حين فكرت في مطالب دائرتي الانتخابية فكرت ملياً بماذا أبداً وإلى اين انتهي وكما قلت في مناقشة البيان الوزاري لهذه الحكومة حيث قلت ان منطقتي بحاجة إلى بيان وثاري خاص بها وهنا فإني أقول اننا بحاجة إلى موازنة خاصة بنا حتى نستطيع رفع مستوى معيشة المواطنين الذين لم يعرف عنهم الا عزة النفس والولاء للوطن والقيادة الهاشمية وهنا أدع دولة رئيس الوزراء والوزراء لزيادة المنطقة للوقوف عن كسب عما سأقوله حين أعرض مطالبي وأقول أيضاً دولة الرئيس لابد من الاهتمام بالانسان من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وأقول أيضاً سيدي الرئيس ما فائدة وجود الخدمات من كهرباء وماء وخدمة هاتفية ومستشفى، والمواطن لا يستطيع تسديد الفواتير المطلوبة منه فالتلفون مفصول والكهرباء مقطوعة، وعجز عن دفع كسفية الطبيب او ثمن العلاج. ولم يبق الا المياه وكم من بيت سيدي الرئيس مهدد بقطع المياه عنه والسبب في ذلك قلة الدخول اذا ما قيست بتلبية الحاجات الاساسية للفرد.

وهنا سيدي الرئيس أود أن أجمل مطالب دائرتي الانتخابية وهي على النحو التالي :

ب - وزارة الزراعة :

يعتمد أكثر من ٩٠٪ من سكان المنطقة على الزراعة ولا يخفى على أحد سيدي الرئيس من أن الزراعة أصبحت عبئاً على المزارع بدلاً من أن تهيء له العيش الكريم. هناك مشكلتين أساسيتين وهما مشكلة الديابة البيضاء والتي تسبب التجمد وهذا المرض الخطير سيدي الرئيس لا يستطيع المزارع أن يقطع ثمرة واحدة من مزرعته إلى كلفته الآلاف الدنانير وهذا الأمر سنوياً فهل المطلوب من المزارع أن يموت جوعاً والمشكلة الأخرى الاختناقات التسويقية ونحن هذه الأيام نعيش هذه المشكلة حيث أن أسعار الخضار رخيصة لاتغطي التكاليف والسؤال هنا ماذا عملت وزارة الزراعة من دراسات لحل المآسي التي يعاني منها المزارع. وماهي الحلول المطروحة؟

(وهنا اتصت الجميع لسبح اذان الظهر)

السيد محمود هويل :

ج - وزارة التنمية الاجتماعية :

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله عز وجل ﴿لا يلاف قريش ايلانهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيب الذي أطعمهم من جوع وامنهم من خوف﴾ صدق الله العظيم. كما قدمت سابقاً سيدي الرئيس من أن اعتماد المواطنين على الزراعة هي عبء على

وبشكل مفاجيء وهذا الأمر يهدد حياة المواطنين وممتلكاتهم ولحد الآن لم يحدث اي اجراء يقي المواطنين خطر هذه الظاهرة هل تنتظر الحكومة سيدي الرئيس إلى أن يحتسفي أحد بيوت المواطنين وبعد ذلك تتحرك بشكل جدي وسريع؟ وماذا ينفذ ذلك بعد ان يموت المواطن.

٤ - الوحدات السكنية :

يعاني سكان المنطقة من عدم وجود قطع السكن مما يسبب الاعتداءات على اراضي الخزينة او حتى على الاراضي المملوكة للغير وعليه فلا بد من مسح شامل وتحديد مواقع تصلح للسكن ولاتصلح للزراعة وهذا الأمر يتطلب جهداً جماعياً من الحكومة.

٥ - مشاريع سلطة وادي الاردن:

اما بالنسبة لهذه المشاريع سيدي الرئيس فكل عام تدهمها السيول ويحدث لها أضراراً جسيمة يتضرر منها المزارع ومشاريع السلطة وتبقى المياه غير صالحة لري المزروعات لما يصاحبها من رسال وحجارة تؤثر على مشاريع السلطة كما تؤثر على مشاريع المواطنين والحالة هذه لابد من دعم السلطة مادياً وإعادة الدراسة لحل مثل هذه المشكلة لان المزارع يئن من الديون فيكفيه ما هو

طويل الاجل لثلاثين سنة مثلاً ومن حصة الحكومة الاردنية مبلغ مليون دينار لبلدية الكرك لاقامة مشروع او لتحسين مدينة الكرك أو ان تقوم الشركة نفسها بعمل مشاريع انتاجية تخدم المحافظة ومثل هذا الوضع يمكن ان يطبق على الشركات الأخرى ويستفيد من ذلك محافظتي معان والطفيلة ونكون بذلك قد طورنا تلك المحافظات.

هـ - مديرية قضاء غور الصافي :

يقطن هذه المديرية حوالي ٣٠٠٠٠ نسمة بالإضافة إلى انها منطقة جذب سكاني ومنطقة سياحية اضافة إلى ذلك بعدها عن مركز المحافظة وعليه فاني أطلب بترقية مديرية قضاء غور الصافي إلى لواء ومديرية ناحية المزرعة إلى قضاء. اما مطالبي بما يخص باقي الوزارات فاني سأقدمها للامانة العامة توفيراً لوقت المجلس الكريم وفي الختام فاني أسأل الله ان يحفظ الاردن آمناً مستقراً تحت ظل القيادة الهاشمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد محمود هويل الكلمة الآن للسيدة توجان فيصل والمتحدث التالي هو الدكتور محمد ابو عليم.

السيدة توجان فيصل :

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ، لا بد

المزارع حيث لا يستطيعوا توفير الحاجات الأساسية لبيته، وعليه فاني أطلب بتوسيع قاعدة صندوق المعونة الوطنية وإعادة الدراسة المعمول بها والوصول إلى المواطن في بيته لاثنا معنيين بالبحث عن الفقر والجوع والقضاء عليهما كما واني أطلب بتوسيع قاعدة صندوق التنمية والتشغيل وأطلب هنا ان يقوم معالي وزير التنمية والشؤون الاجتماعية لزيارة المنطقة والتعرف على حجم المعاناة التي يعانيها المواطنون.

د - الشركات المتواجدة في الجنوب :

الا ترى معي دولة الرئيس ان يكون لهذه الشركات حضور متميز وغير تقليدي لتطور محافظات الجنوب حيث يوجد شركة البوتاس العربية وشركة اسمنت الجنوب والفسفات ومؤسسة الموانئ واود هنا أن أقترح طريقة لحدمة هذه المحافظات وسأتناول شركة البوتاس العربية كمثال نقيس عليه بالنسبة لباقي الشركات كلاً منها حسب وجودها.

فهل تعلم يا سيدي الرئيس انه لا يوجد في مدينة الكرك كراج لوقوف السيارات وهل تعلم يا دولة الرئيس انه لا يوجد في المحافظة مصنع يمكن ان يخفف من حجم البطالة وخاصة في القطاع النسوي فلا أدري يا دولة الرئيس ماذا يحدث لو أنضمت شركة البوتاس العربية قرضاً

من الإشارة بداية إلى أن هذه الموازنة تعكس التوجهات السياسية للحكومة قبل أن تعكس توجهات إقتصادية - مالية ذلك أن الظروف الخاصة التي صاحبت هذه الموازنة وأوجدها واثرت على وضعها هي ظروف سياسية، وفي مقدمتها وضع المديونية وما نتج عنه من برنامج تصحيح، وكذلك المباحثات السلمية وما يصاحبها - إن لم نفل يزاحمها بل ويحل محلها - من طروحات إقتصادية إقليمية هي بمجملها وتفصيلها طروحات سياسية حتى العظم.

ونبدأ بالمديونية، وهنا أود أن أؤكد قناعتي بأن المديونية كما عرفناها مؤخراً لم تكن في يوم من الأيام حالة إقتصادية، لا في الأردن ولا في بقية دول العالم الثالث التي هوت تترى في ذات الشراك الذي يستحيل الفكك منه ضمن اية معطيات إقتصادية بحتة، فلا الدين أقرضونا وأقرضوا غيرنا من دول العالم الثالث قصدوها إجراء إقتصادياً كأى إقراض ينكي بحسب إمكانية المدين على السداد، ولا الدين يخططون لنا الآن باسم التصحيح في صندوق النقد يطرحون بالفعل مشاريع تؤدي إلى السداد وقيام إقتصاد وطني مستقل قوي في الدول المديونة ولنا بحاجة هنا لبيان الكيفية التي انصبت فيها المبالغ المستدانة ثانية في بنوك وجيوب الدول الدائنة، ولا لبيان أن هذه الدول قد استعادت فعلاً أضعاف رأسمال دينها في السنوات القليلة الماضية، ولكننا سنشير هنا إلى الحقيقة البينة والتي مفادها أننا

ايضاً... فلما ان يرتب هؤلاء الفوضى التي خلقوها. أو على الأقل ان ينتحوا فلا يفرضوا علينا كيفية ترتيبها إذا أصروا على ان نتحمل نحن عبء تصحيح ما أثلفوا.

دولة الرئيس، الزملاء الأفاضل،

ولسأني إلى شيء من التفصيل حول التصحيح الاقتصادي المطروح علينا في هذه الموازنة، لنرى إلى أي حد تحقق هذه الموازنة تصحيحاً أو اصلاحاً حقيقياً. وهنا لا أريد أن أكرر ما سبق وأشار اليه زملائي عن عجز الميزانية، أو عن مبدأ الجباية عبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ولكنني أريد أن أذكر أن ما تذهب اليه الحكومة من زيادة في الضرائب غير المباشرة، والتي تنعكس أثارها على الشرائح الأفقر من المستهلكين، يمثل توجهاً مخالفاً لنص دستوري صريح فيما يتعلق بالمبدأ الضريبي الذي يتبناه دستورنا إذ تنص المادة - ١١١ - من الدستور على أن «على الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وإن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال».

وأضافة لتأكيد الدستور على مبدأ الضريبة التصاعدية، فإن الإشارة هنا إلى مراعاة قدرة المكلفين على الأداء تجعلنا نتوقف أمام أخطر ظاهرتين عمدان مجتمعنا سياسياً واقتصادياً وإنسانياً وحتى أخلاقياً... وهما الفقر والبطالة.

ان آخر ما فكرت به هذه الموازنة والحكومة التي قامت بوضعها هو حالة المكلف بدفع كل هذه الإيرادات الجديدة المطلوب جبايتها، وقدرته على تحمل المزيد من الدفع في ظل الفقر والبطالة.

وبداية فإن تقديرات الحكومة لظاهرتي الفقر والبطالة ليستا حقيقتين، وفارق التقدير بين ما يمليه منطق الواقع وبين ما تظهره أرقام الحكومة يدل على ما هو أبعد من الخطأ، انه يدل صراحة عن إهمال وتعميت متعمدين.

فأرقام البطالة التي تقول الحكومة أنها انخفضت بفعل سياساتها الاقتصادية التصحيحية إلى (١٣٪) لا تشمل إلا احصاءات طالبي العمل لدى ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل، وربما خريجي هذا العام والعام الماضي... وتتناسى الحكومة ان اعداداً كبيرة من الباحثين عن العمل قد أحبطوا من اجراءات الحكومة وفقدوا الثقة بجدية توجهها نحو حل مشكلتهم فأحجموا بالتالي عن التقدم إلى السديوان أو الوزارة، كما أن العاطلات عن العمل من النساء أحبطن أكثر وأكثر من توجه الدولة الصريح، وكذلك من توجه المجتمع الذكوري ككل، نحو مطالبتها بالتزام البيت باعتبار ان أولوية التشغيل في عرفهم تكون للرجل هذا اذا لم يتم اتهامها بأنها سبب البطالة أصلاً وهو ماتم فعلاً حتى في تقارير الدولة الرسمية وفي تحليلاتها للاسباب ظاهرة البطالة، وهذا يعني ان غالبية

هكذا من الله على

نصف القوى العاملة المعطلة - وهي العمالة النسائية - غير ممثلة أصلاً في إحصاءات الدولة الرسمية عن البطالة.

أما الفقراء فإن ادعاء الحكومة خفضه إلى (٥,٣٪) لحالات فقر المجاعة وإلى ١٣٪

لحالات الفقر المطلق فإنه إدعاء غير صحيح

لأن مجرد رفع أسعار المواد التموينية المدعومة -

بكل ما يمثله هذا الدعم من اعتراف بانها

مواد أساسية للحياة - بنسبة تتراوح بين

(١٠-٣٠٪) خلال الأشهر القليلة الماضية،

ورفعها لسعر الوقود بكافة أنواعه

واستعماله، وما صاحب هذا الرفع من

رفع لإسعار في السوق حتى طالت الملابس

المستعملة (البالة) .. هذا الارتفاع في الأسعار

أوقع شرائح عريضة من مجتمعنا في خاخي فقر

المجاعة والفقر المطلق، وفي مقدمتهم كافة

المتقاعدون ممن لا يملكون مصدراً آخر للرزق

سوى التقاعد، وغالبية الموظفين الحكوميين

وعدد كبير من صغار المستخدمين لدى القطاع

الخاص الذين خفضت عوامل زيادة عرض

العمالة وقلة الطلب عليها أجورهم الفعلية

بتسارع، وأخيراً عدد من صغار التجار

والحرفيين الذين سقطوا هم أيضاً في خاخي

الفقر بسبب الكساد العام نتيجة تدني القدرة

الشرائية لزيائهم .. فهل أحصت الحكومة

لهؤلاء في قوائم الفقراء أم أنها اكتفت بقوائم

الذين كانوا ينفقون على أبواب صناديق المعونة

منذ سنوات؟؟ وكيف ستجمع من هؤلاء لهذا

العام مبلغ (١٢٧٥,٧) مليون دينار، وهي إيرادات الدولة التي تأتي غالبيتها العظمى من الضرائب، وهذا المبلغ يزيد على ما جمعتهم ومن عوائد مدخلات العائدين، وخاصة الجمركية منها، خلال العام الماضي بمئة ألف دينار؟.

دولة الرئيس، الزملاء النواب،

ما أردناه يؤدي بنا إلى أن نخرج قليلاً على

الرقم الذي تعلنه الموازنة للتضخم وهو

(٤,٥٪) وهو مأخوذ عن الرقم المعلن في

العام الماضي أيضاً، وأعتب على اللجنة المالية

التي أشادت به واعتبرت أنه «احتواء للتضخم

وحد من ارتفاع معدل مستوى المعيشة» .. فهو

ليس احتواء للتضخم، بل دليل ما نعرف من

واقع الأسعار المرتفعة باضطراد وبنسب تفوق

هذا كثيراً، ولكنه بالفعل «حد من ارتفاع

مستوى المعيشة» لأن مستوى المعيشة عند

غالبية المواطنين لم يعد يرتفع أبداً بل على

العكس، هبط إلى مستويات متدنية إلى حد

يمكن أن يوصف بأنه لا حضاري ولا إنساني

بمعايير القرن العشرين والحادي والعشرين!!.

وللدواعي الموضوعية نقول أننا لا نعرف أية

سلة معيشية أخذت الدولة في حسابها لقياس

الفلاء والتضخم هذا، فسلة الفقراء زادت

كلها زيادات هائلة، وهي سلة السياسات أما

إذا أدى خفض كلفة مواد وخدمات ترفيه

وكيالية أخرى، وبعضها وارد فعلاً في قوائم

الضرائب الجديدة، بحيث يوازن انخفاض

كلفة سلعة باهظة واحدة ارتفاع كلفة مئات السلع الأساسية، فهو أمر جائز ويمكن وإن دل على شيء فهو يدل على قدرة الأرقام على تشويه الحقائق .. ويدل أيضاً على غياب العدالة في توزيع الثروة والغرم على كافة فئات المجتمع حسب قدرتها على تحمل الغرم أو حاجتها الماسة لبعض خيرات الثروة.

أما ما تقدمه الموازنة من حلول لمشاكل

الفقر والبطالة لعله فيتمثل في (١٤) مليوناً

رصدت لصندوق المعونة الوطنية، وهي هبات

للمحتاجين غير مستردة وغير استثنائية أي أنها

كالمسكن لا تشفي المريض إذا لم تؤد إلى أمانه

عليها .. ومبلغ (٢,٥) مليون لصندوق

التنمية والتشغيل الذي لم تزد ميزانيته للعام

الماضي على عشر ملايين هي منح وهبات

خارجية .. وبالمقابل تخفف الحكومة دعم مواد

التموين الأساسية من ٣٦ مليون إلى ٣٠

مليون .. ورغم ضآلة كافة هذه المبالغ قياساً

بموازنة الدولة وبكافة بنودها الاتفاقية الجارية

والرأسمالية، فإن أية جدية في التوجه نحو حل

مشكلتي الفقر والبطالة كان سيفرض على

الأقل أن توجه ال (١٤) مليون إلى صندوق

التنمية والتشغيل وإن يضم إليها الثلاثون

مليوناً المخصصة للدعم والتي يذهب معظمها

إلى دعم المقتلر باختيار أن استهلاكه أكثر ..

وهي حالة ما تزال قائمة رغم محاولات وزارة

التموين الأخيرة لحجب البطاقة التموينية عن

أصحاب الدخول من مستوى معين.

أما الحل الأهم للفقراء والبطالة، وهو الاستثمار من أجل إيجاد فرص عمل للفقراء والعاطلين، فقد خلت منه الموازنة تماماً بحجة التوجه نحو تقليص دور القطاع العام وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وهو توجه عمود ويخلصنا من سوء إدارة الدولة وهدرها للمال العام في العديد من منشآتها واستثماراتها وحتى خدماتها .. ولكن المرفوض هنا هو، أولاً: أن لا يتم توقف القطاع العام تماماً عن الاستثمار الانتاجي قبل توفير أية بيئة استثمارية جديدة صالحة أكثر وجاذبة للقطاع الخاص سواء أكانت بيئة تشريعية أو إدارية أو بشكل إصلاحات مالية أو ضريبية، أو حتى مناحات ديمقراطية يطمئن المواطن والمستثمر الخارجي معاً لامكانية استمرارها لاحقاً .. وكل هذه إجراءات كان من السهل اتخاذها طوال سنوات الاعلان عن التصحيح، ولم تكن لتكف الخزينة شيئاً ولم يكن ليلزمها سوى بضعة أشهر لتظهر إلى حيز الوجود.

ويأتي هذا الاحجام عن الاستثمار حتى في الخطة الخمسية التي تتحدث عن «العمل على زيادة توافر فرص العمل الجديدة من خلال التوسع بالتدريب وتمويل المشاريع الانتاجية لدوي الدخل المحدود وتشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة» وغني عن القول أن المشاريع الصغيرة هي حلول آتية مستعجلة لتوفير العمل قد تناو لها ميزانية عام واحدة إلى جانب استثمارات تنمية انتاجية أخرى،

هكذا من الأعمال

ولكن ان تصبح هذه المشاريع الصغيرة هي الطموح الاقصى ونهاية الاستثمارات خطة تملك امتداداً زمنياً خمسة سنوات، فهو الامر المستغرب والاغرب من هذا كله، ان تتمخض كل هذه الاستراتيجيات والخطة والموازنة معاً عن صندوق تنمية وتشغيل مخصصاته من الموازنة (٢,٥) مليون او ما يتوقع له من معونات لا تزيد عن عشرة مليون! ائمتي سندخل حقل الاستثمار الكبير المجدي والمنافس والصالح للتصدير مادامنا نخطط فقط لمشاريع صغيرة ستختنق بعضها البعض قريباً بسبب الازدحام والتنافس على السوق المحلي المحدود للسلع والخدمات! كيف يتفق هذا مع طلب الحكومة الانضمام الى اتفاقية (الجات) التي لا تقوى عليها احياناً حتى الدول الصناعية المتطورة والقائمة على التصدير واكتساح اسواق الآخرين... وكيف يتفق ايضاً منطق المشاريع الصغيرة مع بقية سياسات الانفتاح التجاري واستمراره بل وزيادة الاستيراد الملحوظ في سنوات «التصحيح» للسلع الاستهلاكية الكيالية مما زاد في العجز التجاري ويات يهدد، اذا استمر جزءاً كبيراً من موجوداتنا من العملة الصعبة؟ اليس أحد أهم أهداف التصحيح خنق هذا العجز؟؟

وعوداً إلى المديونية التي أوجبت علينا هذا التصحيح... ألم يقل لنا حين تساءلنا عن المبالغ المقرضة باسمنا عام ٨٨، أي عام ظهور حقائق المديونية، ان الامر ليس فساداً مالياً أو ادارياً، أو سوء إدارة للمال العام، ولكن ان تصبح هذه المشاريع الصغيرة هي الطموح الاقصى ونهاية الاستثمارات خطة تملك امتداداً زمنياً خمسة سنوات، فهو الامر المستغرب والاغرب من هذا كله، ان تتمخض كل هذه الاستراتيجيات والخطة والموازنة معاً عن صندوق تنمية وتشغيل مخصصاته من الموازنة (٢,٥) مليون او ما يتوقع له من معونات لا تزيد عن عشرة مليون! ائمتي سندخل حقل الاستثمار الكبير المجدي والمنافس والصالح للتصدير مادامنا نخطط فقط لمشاريع صغيرة ستختنق بعضها البعض قريباً بسبب الازدحام والتنافس على السوق المحلي المحدود للسلع والخدمات! كيف يتفق هذا مع طلب الحكومة الانضمام الى اتفاقية (الجات) التي لا تقوى عليها احياناً حتى الدول الصناعية المتطورة والقائمة على التصدير واكتساح اسواق الآخرين... وكيف يتفق ايضاً منطق المشاريع الصغيرة مع بقية سياسات الانفتاح التجاري واستمراره بل وزيادة الاستيراد الملحوظ في سنوات «التصحيح» للسلع الاستهلاكية الكيالية مما زاد في العجز التجاري ويات يهدد، اذا استمر جزءاً كبيراً من موجوداتنا من العملة الصعبة؟ اليس أحد أهم أهداف التصحيح خنق هذا العجز؟؟

وعوداً إلى المديونية التي أوجبت علينا هذا التصحيح... ألم يقل لنا حين تساءلنا عن المبالغ المقرضة باسمنا عام ٨٨، أي عام ظهور حقائق المديونية، ان الامر ليس فساداً مالياً أو ادارياً، أو سوء إدارة للمال العام،

هكذا من الأشغال

دولة الرئيس، الزملاء الافاضل، صحيح ان قانون الموازنة لا يدوم الا لعام واحد، الا انه أخطر من كل القوانين الاخرى الدائمة لان ظلاله تنعكس على سنوات عديدة قادمة، ولا يجوز ان نستمر في ترويج مقولة انه قدر عتوم لمجرد اننا لامتلك سلطة تشريعية من نقل بعض من مخصصات فصل إلى فصل آخر ولاننا لامتلك حق زيادة نفقاته وانما تنقيصها واننا وتلك حكمة توزيع وفصل السلطات في الدستور، نملك ان نرد المشروع بأكمله الى ان يأتي مشروع نرضى بسياساته وتوجيهاته كما نرضى بتفصيلاته..

ولا يجوز ايضاً ان نسلم بمقولة نفاذ الوقت اللازم لوضع موازنة جديدة.. فاللدستور ايضاً ينص وبصراحة ووضوح على ان مجلسنا هذا كان ينبغي ان يتخذ في الاول من تشرين الاول في دورته العادية الأولى، ولو حدث هذا لكان في الوقت أكثر من متسع..

ولكن هذه الموازنة كانت تطبخ على نار هادئة في الوقت الذي لم يكن هذا الشعب يعرف بعد ما إذا كان سيتخب ومن سيتولى عن مراقبة الموازنة التي ستقرر لقمة عيشه وكساده ومستقبل ابنائه.. وما يدفع من جيبه وما يقبض باسمه..

ولان الخطأ لا يصحح بخطأ، فقد آن الان ان نعيد الامور إلى نصابها ليستقر كل شيء.. الديمقراطية وقوانين الاستثمار والنقد وسنعرز الصرف والوضع السياسي

والاقتصادي.. ولنستقر جميعاً امنين في بلد أمين..

وشكراً لحسن اصغاثكم.

دولة رئيس المجلس: شكراً للسيدة توجان فيصل، الدكتور محمد ابو عليم، المتحدث الذي يليه الدكتور عارف البطاينة.

الدكتور محمد ابو عليم:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الله سبحانه وتعالى علم الانسان، ووضع الميزان، وجعل فوق كل ذي علم عليم.

دولة الرئيس، ايها الزملاء:

اولاً: ان موازنة عام ١٩٩٤ هي حصيلة إيرادات ونفقات ففي مجال الإيرادات العامة لدي الملاحظات التالية:

١- ضريبة المبيعات: أكد مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ على ان تقدير الإيرادات المحلية إستند على اساس عدم نية الحكومة إتخاذ اي اجراءات ادارية لزيادة الضرائب والرسوم. وفي حالة تطبيق ضريبة المبيعات فما من شكل في أن هذا سيترك آثاراً على حصيلة الإيرادات الضريبية، وبالتالي على هيكل الإيرادات المحلية.

ب- ضريبة الدخل: توقعت وزارة المالية زيادة حصيلة ضريبة الدخل بمقدار (١٠) مليون دينار، دون توضيح مبررات هذه الزيادة.

ج - القروض المستردة : أشارت تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ إلى أن أقساط القروض المستردة التي سيتم تحصيلها ستبلغ (٥٥) مليون دينار.

أي بزيادة مقدارها (٥) مليون دينار، ونسبتها (١٠٪) مقارنة مع أرقام إعادة التقدير لعام ١٩٩٣. وقد أشارت تقديرات الموازنة إلى أنه من المتوقع أن يتم تحصيل المبلغ المقدر لعام ١٩٩٣ بالكامل، إلا أن البيانات المتوفرة لدينا عن الشهور الثمانية الماضية تشير إلى تحصيل ما يقارب (٦٤٪) من المبلغ المذكور، مما يضيف شكوكاً حول احتمال إسترداد المبلغ المتوقع حسب تقديرات عام ١٩٩٤. وهذا يعني أن هنالك مبالغة في تقدير حصيلة القروض التي سيتم إستردادها خلال العام المقبل.

د - المساعدات المالية : عند النظر إلى أرقام المساعدات المالية التي قدرها مشروع موازنة عام ١٩٩٤، نجد أنها تتكون من منح ملتزم بها بمقدار (٢٦) مليون دينار. بالإضافة إلى منحة مجموعة السوق الأوروبية ومقدارها (٢٠) مليون دينار، ومنح منتظرة بمقدار (١٠٤) مليون دينار. وقد شكلت المنح المنتظرة ما نسبته (٦٩,٣٪) من إجمالي المنح المقدرة. كما أنه لم يرد أي تفصيل عن مصادر هذه المنح.

هـ - المنح الغنية : تبين لنا من خلال التدقيق في بيانات تقديرات الموازنة، أن

هنالك ثغرة في طريقة احتساب المنح الغنية، حيث تقوم وزارة المالية بإدخال المنح الغنية ضمن بند المساعدات، عند احتساب الإيرادات العامة. ونفس الوقت تستثني منها عند احتساب العجز المالي مع المساعدات. هذا في مجال الإيرادات. ثانياً : أما في مجال النفقات العامة :

١ - النفقات الرأسمالية : لدى النظر إلى البيانات التاريخية المتعلقة بالنفقات الرأسمالية والتي تبين نسبة الاتفاق الفعلي إلى المقدّر، نجد بأنها لم تتجاوز ما نسبته (٨٠٪) خلال السنوات الست السابقة. وبالتالي فإن النفقات الرأسمالية التي قدرها مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ قد تكون مبالغاً فيها.

ب - مشكلة البطالة والفقر: تعد مشكلة البطالة والفقر من أبرز التحديات التي تواجه الأردن. ومع قناعتنا بأن حل المشكلة يجب أن لا يقع على عاتق الحكومة لوحدها، إلا أنه من خلال تدقيق بيانات مشروع الموازنة، لم يتبين لنا أنها تُعطي الاهتمام الكافي لمعالجة ذلك. ومثال ذلك المخصصات التي رُصدت لصندوق التنمية والشغل، وهي مخصصات غير كافية لتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، خاصة إذا أردنا أن يغطي الريف والبادية ويتوسع في المشاريع الإنتاجية.

ج - دعم المؤسسات: الشخصية كهدف مطلوب للحكومة في المرحلة القادمة، ولدى القيام بقراءة متأنية لبيانات الموازنة، لم يظهر من هذه البيانات ما يشير إلى تحقيق هذا الهدف. وبما يؤكد المبالغ المرسودة لهذه المؤسسات التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة بإعادة هيكلتها وتفعيل دور القطاع الخاص فيها.

ثالثاً : في مجال العجز المالي

١ - أشارت بيانات مشروع الموازنة العامة إلى أن نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ستبلغ (٥٪). بإفتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يُقدر بحوالي (٣٥٩٥,٧) مليون دينار لعام ١٩٩٣، وإفتراض معدل نمو نسبته (٥٪) لعام ١٩٩٤. ويُؤخذ على هذا التقدير الملاحظة التالية :

أ - لم يتم توضيح المبررات التي دفعت وزارة المالية إلى إفتراض معدل نمو مقداره (٥٪) للناتج الإجمالي المحلي في عام ١٩٩٤، علماً بأن التقديرات تشير إلى معدل نمو أعلى من ذلك بالأسعار الجارية والثابتة. ويبدو أن معدل نمو الناتج المحلي الذي إفترضه مشروع الموازنة قد يكون معدل النمو الحقيقي المتوقع للناتج المحلي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا الافتراض يُعتبر غير دقيق لأن أرقام الموازنة تستند إلى الأسعار الجارية وليس إلى الأسعار الحقيقية.

النتيجة وإذا ما تم أخذ جميع ملاحظاتنا

السابقة في الاعتبار سواء المتعلقة بالإيرادات والنفقات، فإن ذلك سيحدث تغييراً في موقف الموازنة العامة، مما يتطلب معه تغييراً في النسب التي توصل إليها مشروع الموازنة العامة الحالي.

وإباً : ملاحظات أخرى :

أ - مصادر التمويل الداخلي : لم يوضح مشروع الموازنة لعام ١٩٩٤ طبيعة ومصادر القروض الداخلية التي قدرها المشروع والبالغة (٣٠) مليون دينار. فلم يتضح ما إذا كانت هذه القروض مستشمل أدوات الدين العام الداخلي، أم أنها تقتصر فقط على القروض المصرفية المباشرة، أم كليهما معاً.

ب - تطورات السلام الجارية، لاشك في أن عملية التسوية الجارية حالياً في المنطقة سوف تحدث تغييرات هامة على المسيرة الاقتصادية لدى دول المنطقة بدون إستثناء. وأن هذه التغييرات ستشمل كافة القطاعات الاقتصادية خاصة وأن هنالك «لجنة وصاية إقتصادية» في التعددة الأطراف كما تعلمون. ويبدو لنا من قراءة أرقام مشروع الموازنة أنها لم تأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار على الرغم من أهميتها الكبيرة على الاقتصاد الأردني، خاصة وأنه قد بدرت تصريحات عديدة من مصادر دولية مختلفة. على أن للأردن نصيباً من المساعدات المحتملة، وكذلك الإشارة

هكذا من الأهل

إلى إعفاء الأردن من ديون الخارجية.

سياسات وتساؤلات

١ - ألا تعتقدون أن قرار البنك المركزي برفع سقف الاعتماد قد يكون متأخراً ويساعد على خروج رؤوس الأموال. إنني أتساءل فقط.

٢ - إن الاتفاقية الأردنية الفلسطينية هي إشارة إلى متانة العلاقة الأخوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني. ولكن هذه الاتفاقية وما يتبعها من إتفاقيات أخرى بحاجة إلى وضوح وتوضيح.

٣ - يشكو الشعب، ومع كل الحق، من كثرة الضرائب وكأن اقتصادنا هو اقتصاد حرب.

٤ - كم هي الأموال المستردة من ديون بنك البتراء؟ ومن يحاسب لجنة تصفية البتراء؟ ومن هي الجهة التي تدقق على المؤسسات التي تساهم بها الدولة، مثل : فندق الأردن وغيره؟ ولماذا لا يُعرض وضعها المالي على مجلس النواب؟

٥ - ماهي تسعيرة الغاز الوطني الذي يُباع إلى سلطة الكهرباء أرى أن يكون لمحافظة المفرق نسبة من العائدات.

٦ - هنالك ركود في السوق التجاري الأردني غير مبرر. فحبذا لو تشرح لنا الحكومة أسباب هذا الركود.

٧ - إن المواطنة والانتباه يفرضان على أصحاب

رؤوس الأموال تحريك الاستثمار، وعلى الحكومة أن تخفف الضرائب وترفع رواتب العسكريين والمدنيين المتقاعدين والعاملين على حد سواء.

٨ - الصناعة : هناك قصور واضح من الحكومات المتعاقبة في حق الصناعة بالرغم من وجود وزارة الصناعة التي يعتبر عملها مكتسباً حسب الأنظمة والقوانين التي تعمل بها. ويتمثل القصور في عدم وجود جهة معينة في القطاع العام تعمل في مجال البحث الصناعي وتطوير واستغلال الخامات المعدنية والمتوجات الزراعية والمياه والطاقة وغيرها.

إن القطاع العام يعتمد على القطاع الخاص، الذي يحجم بدوره عن المخاطرة في كثير من المشاريع التي تتطلب البحث والدراسة لأنها طويلة الأمد، في حين أنه يسمى إلى الربح السهل السريع، فلذلك لا بد من وضع قوانين تمنح القطاع العام القوة والالتزام بأجراء البحوث التصنيعية المختلفة، لاستغلال كل ما هو متوفر من مواردها الطبيعية. ولو وجدت مثل هذه الدراسات لكنا قادرين على تقديم ما يحتاجه المستثمر من معلومات ودراسات علمية.

إنني أهاب بهذه الحكومة أن تكون رائدة في هذا المجال لتخرج من البيروقراطية المكتيبة، وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، وحسب التخصص

المناسب.

دولة الرئيس، إن العالم يدخل مرحلة جديدة، وهناك متغيرات عالمية وتحديات كبيرة.. لهذا علينا غاطبة العقل والمنطق لمواجهةها والاعتماد على تحريك المواطن.

نحن بحاجة إلى تطوير اجتماعي وثقافي وتربوي لمواجهة تحديات العصر.

دولة الرئيس، إن الانضمام إلى الجسات (GATT)، وفتح الأسواق الحرة هي مواضيع بحاجة إلى دراسة مستفيضة ووضع خطط وبرامج علمية وعصرية لا تحتل الخطأ بدل التراجع هنا وهناك.

أيها الزملاء، إنني أؤمن عالياً لدولة رئيس الوزراء المهمة الوطنية العظيمة التي قام بها كمفاوض حين دافع عن حقوق الأردن الثابتة، وأقدر توجهاته لاعادة النظر في شؤون الأردن الداخلية.

واخيراً..

أما بالنسبة لمحافظة المفرق فإنني سأقدم مطالبها مكتوبة إلى الحكومة. ومعاً سنحقق الكثير بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور محمد ابو سليم، الكلمة الآن للدكتور عارف البطاينة، والتجديد الذي يليه الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور عارف البطاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إن كلمتي هذه هي عن المطالب العامة في محافظة اربد دون الدخول في التفاصيل، وقد تم اعدادها من قبل نواب المحافظة جميعهم وكرموني بأن القيتها بأسمهم وهم السادة مع حفظ الألقاب :

عبدالرؤوف الروابدة، عارف البطاينة، احمد الكوفحي، عبدالمجيد العزام، عبدالرزاق طبيشات، صالح ارشيدات، صالح شعواطة، عبدالرحيم عكور، نادر ابو الشعر، فواز الزعبي، طلال عبيدات، ابراهيم سمارة، مفلح الرحيمي، سليمان السعد، احمد القضاة، ضيف الله المومني، فخر الربضي، حاتم الغزاوي، نادر ظهيرات.

إن هذه المطالب لا تغطي جميع حاجات المحافظة، وإنما تمثل اطاراً عاماً لها، وهي ضرورة جداً ولا تختمل التأخير ولذا فإن املنا ان نسمع من الحكومة وعداً بتليتها خلال مدة معقولة.

أولاً : الاوضاع الصحية

إن الاوضاع الصحية في محافظة اربد متردية وذلك للنقص الواضح في عدد الاسرة في المستشفيات وعدد المراكز الصحية. إن عدد

هكذا من الله على

ومراقبة نوعيتها باستمرار.

رابعاً : الطرق

لقد طال الاملد على طريق اربد - عمان واصبحت معاناة المواطنين يومية من تأخير الانجاز، ولقد اطلعنا على الجهود الدافئة التي يبذلها معالي وزير الاشغال العامة والامكان مشكوراً لاتجاز الطريق في موعدها الذي التزمت به الحكومة وهو ١٩٩٤/٣/٩، الا اننا نرجو زيادة الجهود كما نرجو ان ينفذ معاليه وعده بدراسة طريق بديل وبخاصة في منطقة الانبيارات تنفذ بسرعة حتى تكون طريقاً بديلاً اذا حدثت انبيارات جديدة - لاسمح الله - بعد وضع الطريق في الاستعمال.

ان الطرق القروية والزراعية مازالت دون حاجة المحافظة ولذا فاننا نتطلع إلى اعطاء المحافظة حصتها العادلة مقارنة بعدد السكان ومساحة الرقعة الزراعية والحاجة لاستغلال الاراضي الصالحة للزراعة التي مازالت مهملة. كما ان مدينة اربد بحاجة إلى طريق دائري يسهل الانتقال من جنوبها لشمالها ومن شرقها لغربها دون اختراق المدينة بكثافة جعلت الحركة المروية فيها تعاني من صعوبات يصعب حلها.

ان طريق اربد الشونة مازالت في مرحلتها الثانية التي تنتهي في مدينة كفر اسد، والحاجة ماسة إلى اكمال الطريق حتى الشونة حتى ينجز المشروع كاملاً خلال السنوات الثلاث القادمة بخدمة للمواطنين وحركة المنتجات الزراعية.

اسرة المستشفيات في محافظة اربد اقل من نصف المعدل في المملكة، ورغم جهود الوزارة منذ سنوات لتحويل كلية نسبية المازنية إلى مستشفى وإحالة عطاء مستشفى الملك عبدالله الا ان هذه الزيادة في عدد الاسرة تكفي بالكاد لتغطية حاجة الزيادة السكانية. ان المحافظة بحاجة إلى مستشفى في كل من لواء بني كنانة ومنطقة غرب اربد، وتوسعه مستشفى الاميرة بسمة وإنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الطبية الملكية وتوسعة مستشفى عجلون وبناء مستشفى جديد في جرش للقرى الغربية.

ثانياً : الاتصالات

مازال العديد من قرى المحافظة وبخاصة في شمالها وغربها تعاني من عدم توفر الاتصالات الآلية، وبالرغم من ان مشروع اتصالات المحافظة مقرر لعام ١٩٩٤ الا اننا لم نلاحظ تخصيصات لهذه الغاية ولم يطرح عطاء التنفيذ. يضاف إلى ذلك ان مدينة اربد والمدن والقرى الاخرى تعاني من نقص واضح في عدد الهواتف المتاحة للمواطنين والمؤسسات العامة والخاصة.

ثالثاً : المياه

ان كمية المياه التي تضخ للمحافظة متدنية جداً مقارنة بمعدل الضخ في المملكة، كما ان نوعية المياه متدنية ومالحة كما ان معظم البنايع ان لم يكن كلها لم تعد صالحة للشرب. ان الواجب والمعدلة يستدعيان اعطاء المحافظة بجميع مناطقها حصتها العادلة في المياه

خامساً : البلديات

ان اوضاع البلديات في المحافظة ليست على مايرام، فمخصصاتها دون حاجة عدد سكانها ومساحة رقعتها، كما ان حصتها من حصيلة ضريبة المحروقات والشغل على الطرق دون حصتها العادلة، ولذا فاننا نرجو ان يدرس وضع هذه البلديات وإيجاد الحلول لاضاعها المالية حتى يتمتع ساكنوها بحقوقهم في الخدمات العامة.

سادساً : الادارة

ان كلاً من لواء عجلون ولواء جرش يتوفر فيه جميع الشروط والمتطلبات للترقيع إلى محافظة حتى يتسنى لها اللحاق بركب المحافظات الاخرى في حصتها من الخدمات العامة والتسهيلات الرسمية، ولانجد منطقاً مقبولاً لتأخير ترفيع اللوائين الى محافظتين. كما ان قضاء المزار الشمالية تتوفر فيه متطلبات الترفيع الى لواء، وكذلك منطقة غرب اربد ولذا فاننا نطلب من الحكومة سرعة اتخاذ اجراءات ترفيع المنطقتين إلى لوائين.

سابعاً : التعليم العالي

ان الاغوار الشمالية وعجلون بحاجة ماسة إلى انشاء كلية زراعية في كل منهما لتطوير الزراعة في هذين اللوائين اللذين يعتبران من الروافد الرئيسية للقطاع الزراعي في الاردن. اما لواء جرش فهو بحاجة إلى كلية سياحية لتعليم جميع المهن المتخصصة بالسياحة.

ثامناً : السياحة

تتوفر في المحافظة مواقع سياحية يندر وجودها مجتمعة في موقع آخر، وهي تتراوح بين المواقع الاثرية الاسلامية واليونانية والرومانية والمواقع السياحية الجبلية والغورية وبين الحمامات المعدنية المتعددة. ان المحافظة تعاني من قصور واضح في الجهد السياحي الرسمي من انشاء الفنادق والاستراحات السياحية وتطوير الحمامات المعدنية والمواقع السياحية لتشجيع السياحة الداخلية والخارجية إلى المحافظة للتخفيف من اثر البطالة الواضح وتحسين مستوى الدخل في المنطقة.

تاسعاً : اربد الكبرى

ان مدينة اربد والقرى المحيطة بها اصبحت بحاجة ماسة إلى خطة تطويرية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الحاضر والتصور المستقبلي لمدينة يتجاوز سكانها النصف مليون قبل نهاية القرن، ولا يمكن ان يتم ذلك مع الحفاظ على حالة التشرذم الاداري والتخطيطي للمنطقة، ولذا فاننا نطلب من الحكومة سرعة اجراء دراسة شاملة للمنطقة تمهيداً لتحديد التصور الاداري والتخطيطي واستباق الانبيار الشامل في الخدمات والمشاريع في المنطقة.

عاشراً : الصناعة

تعاني المحافظة من تدني عدد الصناعات وبالتالي عدم امكانية تطوير الدخل والقليل من حجم البطالة المتزايدة كمتواليات هندسية، وان

كلد من الشهل

حجم مدينة الحسن الصناعية وموقعها لا يكفي لمواجهة الحد الأدنى من حاجات محافظة للمليون مواطن، ان الحاجة تستدعي ان تشجع الحكومة انشاء الصناعات في المحافظة ونشرها على كل رقعة المحافظة وإن تكون الحكومة المبادرة في هذا المجال لتشجيع القطاع الخاص.

حادي عشر : محطة تنقية المياه العادمة في اربد

ان هذه المحطة لا تعمل بكفاءة جيدة، او ان تصميمها لا يكفي المدينة، ولذا فان الروائح الكريهة التي تصدر عنها تجعل الحياة صعبة في جميع الاحياء المحيطة بها، كما ان المياه الصادرة عنها تمر عبر وادي حرور وتؤدي إلى انتشار الذباب والبعوض طيلة فصل الصيف مع ما يترتب على ذلك من خطورة انتشار الامراض وتعكير صفر حياة الناس، كما تنتشر الآثار السيئة لتشمل منطقة الاغوار. ان الحاجة ماسة لسرعة الانتهاء من دراسة صرف صحي مدينة اربد الكبرى ودراسة مصادر التمويل ليتسنى لهذا المشروع الهام فرص التنفيذ بأقرب فرصة لاهمية البيئة وخاصة المحافظة على نوعية المياه السطحية والجوفية.

ثاني عشر : المشاغل

ان المحافظة رقعة زراعية متميزة بكامل منطقتها، وصلاحياتها لمختلف انواع المزروعات، وهي بحاجة إلى انشاء مشاغل للاشجار الشجرة في كل من منطقة لواء بني

كنانة وغربها ولواء عجلون ولواء جرش لزراعة الاشغال اللازمة لكل منطقة وتسهيل حصول المواطنين على حاجاتهم من الاشغال بأقل كلفة وجهد.

ثالث عشر : المخيمات

ان الأوضاع الصحية والبيئية للمخيمات في المحافظة دون المستوى المقبول، ولذا فان الحاجة ضرورية وماسة لدراسة وضع كل غيم على حدة، وانشاء الشوارع والأرصفة والاسوار، وتنفيذ مشاريع الصرف الصحي وتوفير المدارس والحدائق والمناطق الحرفية وغير ذلك من مشاريع الخدمة العامة.

رابع عشر : افراز الاراضي

لقد اصبحت مشكلة الشيوخ مشكلة حادة تحول بين المواطنين وبين استثمار اراضيهم، وقد اقتنعت الحكومات المتعاقبة بضرورة ازالة الشيوخ ما امكن ذلك، ولكن الاجراءات ما زالت تراوح مكانها، ولذا فاننا نرجو سرعة اتخاذ الاجراءات الضرورية لافراز الاراضي إلى (٤) دوائر كحد أدنى في المناطق السهلة ودونين في المناطق الجبلية.

خامس عشر : القبول في الجامعات والبعثات

ما زالت نسبة القبول في الجامعات والبعثات الدراسية لآبناء المحافظة دون معدل النسبة في المملكة، ولذا فاننا نرجو ان يولي هذا الموضوع عناية خاصة وان يحدد القبول

جهودهم الطيبة وتقديرهم القيم.

وأود ان انتقل مباشرة إلى مطالعاني على مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ والذي يعتبر وثيقة امل للدولة وليسهل تحقيق هذا الامل لأبد من توفر امور اساسية في هذه الوثيقة.

أ - ان تكون المعلومات الواردة فيها دقيقة وبعيدة قدر الامكان عن المبالغة في تقرير الإيرادات مما يتوجب معه بناء هذه التقديرات على اساس قدرة المواطنين باعتبارهم الممولين الرئيسيين لهذه الإيرادات.

ب - ان تكون الموازنة وثيقة امل للمواطن مثلاً هي للدولة، املاً مبنياً على خلاص المواطن من تراكمات القروض السابقة لا اغراقه في قروض جديدة تكبله بقيود الدين مثلاً تكبل ابناءه واحفاده مستقبلاً.

ج - ان يكون للموازنة طابع التضحية من الجهة التي تنظمها بحيث تصبح الحكومة قدوة للمواطن تلزمه اديباً في تقليدها في التضحية التي عليها ان تمارسها من خلال ضغطها للاتفاق العام وعدم تبديدها له مستذكراً في هذا السياق الزيادات التي اقترعها الحكومة لأعضائها أفساداً من اين جيء بهذه الزيادات: أتري من الضرائب أو من القروض التي تسجل على المواطن،

د - على وثيقة الامل ان تهدف إلى معالجة مشكلة البلاد الرئيسية الا وهي الفقر

والبعثات لكل منطقة من مناطق المحافظة نسبة لعدد سكانها.

سادس عشر : المحميات الرعوية

ان منطقة الشلالة من املاك الدولة صالحة لانشاء محمية رعوية فيها تساعد مربي المواشي على خدمة مواشيهم ورفع اعدادها خدمة للمحافظة والوطن ولذا فاننا نرجو سرعة دراسة هذا الموضوع وتنفيذه عاجلاً.

سابع عشر : التمريض على اصحاب الاراضي التي استملكتها سلطة وادي الاردن بخصوص سد الرحلة والتي مضى عليها اكثر من عشر سنوات، او اعادتها إلى اصحابها.

ثامن عشر : نطالب الحكومة بالعمل على تمكين دائرة الآثار من البدء بتحويل سجن اربد القديم إلى متحف ومكتبة مع العلم ان قرار التحويل قد تم سابقاً ورصدت المبالغ في الموازنتين السابقة والحالية لتحويله إلى متحف ولأن لم تتم اجهزة الامن العام باخلاء المكان لتمكين دائرة الآثار بالبدء بالعمل.

ذوثة الرئيس، انتهيت من طلبات المحافظة والان وباختصار جداً انتقل إلى مطالبتي المتعلقة بالموازنة. واختصاراً للوقت سأذكر بعض النقاط، لاناخذ أكثر من خمس دقائق واكتفي بنشر الباقي في الصحافة المحلية.

في مستهل كلمتي هذه لأيسعني إلا ان اجزي الشكر لرئيس واعضاء اللجنة المالية على

هكذا من الأشغال

والبطالة لقد طمئن وزير المالية في خطابه امام هذا المجلس بان انخفاض نسبة البطالة في بلادنا جاء ملازماً لانخفاض القوى العاملة فكيف انخفضت نسبة القوى العاملة، مع العلم بان السوق العربية لم تستوعب اية عمالة جديدة في الفترة المشار اليها بل على العكس من ذلك عادت بعض القوى العاملة من تلك الدولة مؤخرًا لتشكيل عبئاً جديداً يضاف إلى ماهر معروف من زيادة طبيعية سنوية على القوى العاملة.

١ - من الملاحظ ان الموازنة بشكلها الحالي وفي الباب الاول تقترح زيادة النفقات الجارية بنسبة تقارب ٧٪ في حين ان الزيادة في النفقات الرأسمالية لا تتعدى ٥٪ وكان من الاجدر تخطيط الزيادات في النفقات بشكل عكسي بحيث تكون الزيادة في النفقات الرأسمالية أعلى من الزيادة في النفقات الجارية لكي يتمكن الاقتصاد الاردني من مواجهة المشاكل الاجتماعية والاستثمارية التي يعاني منها، بدل ان تكون هذه النفقات مستهلكة وغير منتجة.

٢ - يتبين من مراجعة بنود النفقات او الاولويات التي يبيت عليها الموازنة كانت غير سليمة ولي عليها تحفظات حيث ان الزيادة المخصصة للاتفاق انخفضت في مجالات محاربة الفقر والبطالة والخدمات الاجتماعية في حين ان النفقات الجارية

زادت في مجالات اخرى وعلى سبيل المثال لا الحصر :

أ - زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطني ب (مليون دينار) فقط عام ١٩٩٤ مقارنة مع زيادة مقدارها (٥ مليون دينار) في عام ١٩٩٣.

ب - انخفضت مخصصات صندوق التنمية والتشغيل إلى (٢,٥ مليون دينار) في عام ١٩٩٤ مقارنة مع (٣ مليون دينار) في عام ١٩٩٣.

ج - انخفض مخصص دعم المواد التموينية من (٣٦ مليون إلى ٣٠ مليون دينار) ولم يحدد خطاب الموازنة طريقة تخفيض هذا الدعم.

د - انخفض بند الاتفاق على المجالات الصحية لغير المشمولين بالنظمة التأمين الصحي من (٢,٥ مليون إلى ٢ مليون دينار).

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

وبالرغم من التزامي بأن تقييم الموازنة يجب ان يركز على القضايا الوطنية العامة الا انني اجد نفسي مضطراً للتعرض لقضيتين محددتين تتعلقان بصحة المواطن هما :

١ - لقد وضع خلال عام ١٩٩٣ برنامج محدد لتحديث خدمات مستشفى الاميرة بسمة يتضمن حلولاً فنية منها تحسين الخدمات المتعلقة بالتصوير الشعاعي وغرف العمليات بحيث يضمن تقديم هذه

وزارة الصحة لم تواصل استكمال الخطوات التي بذلت.

لقد لفت نظري اثناء وجودي في بريطانيا في زيارة خاصة منذ بضعة اشهر عن وجود ثنائية مرضى (تلسيميا) اردنيين يتلقون علاجهم هناك وبأن الكلفة التقريبية لعلاجهم لعلاج هؤلاء الثنائية تبلغ حوالي المليون دينار. اني آمل ان تلقى هاتين الملاحظتين الاهتمام اللازم من الحكومة.

وفي الختام والتزاماً بأحكام الدستور التي بموجبها لا يقبل اي اقتراح بتعديل النفقات او الوردات المربوطة بعقود، كما لا يجوز لمجلس الامة ان يزيد في النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح على حده على انه يجوز بعد انتهاء المناقشة ان يقترح وضع قوانين لاحداث نفقات جديدة بقانون جديد.

فأني اقترح على المجلس الكريم ان يتقدم بطلب إلى الحكومة لاصدار قانون بملحق موازنة يعالج الاوضاع المالية للموظفين والمتقاعدين وخاصة ذوي المداخل المنخفضة حيث تقتضي الضرورة ذلك.

واشير في هذا المجال إلى ضرورة ادخال ريع اليانصيب الخيري تحت رقابة ديوان المحاسبة واعتباره جزءاً من ايرادات الدولة لتتفق بمعرفة الحكومة على بان قيمتها تقدر بحوالي ١٥ مليون دينار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الخدمات على اساس علمية تتفق مع المواصفات العالمية ووقف تسرب الاشعة من غرف التصوير، وتضمن الحد الأدنى من السلامة والتعقيم داخل غرف العمليات.

ومع الاسف اوقف العمل بهذا البرنامج بعد ان اكتملت دراساته وتوفر التمويل له، وهذا امر يميز في نفسي خاصة وانني شخص من ذوي الاختصاص الطبي ويؤمني ان ارى وزارة الصحة تعتمد اساليب عمل لا تراعي الصحة العامة للمواطنين.

وكذلك فقد الفت الوزارة مشروع يتضمن انشاء وتجهيز خمس وحدات غتصة في تقديم خدمات الطوارئ في خمس مستشفيات قائمة وتغطي مساحة واسعة من المملكة بعد اكتمال الدراسات وتوفير التمويل.

٢ - موضوع انشاء وحدة لمعالجة فقر الدم الناجم عن انيميا البحر الابيض المتوسط (تلسيميا) ويعاني منه قرابة ٦٠٠ شخص داخل المملكة ومعظمهم من الاطفال وبحاجة الى زراعة نخاع العظمي وقدرت كلفة انشاء هذه الوحدة بـ ٧٥٠ الف دينار تم توليها وبدأت المراحل الاولى للتنفيذ بالتنسيق ما بين وزارة الصحة والجامعة الاردنية ومدينة الحسين الطبية. غير ان

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً، الدكتور نزيه عمارين ، والمتحدث
الذي يليه الدكتور عبدالحافظ الشخانة .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة الرئيس ، حضرة الزميلة حضرات
الزملاء نواب الشعب المحترمين ،

بداية نقدر للحكومة الجليلية جهدها
واجتهادها في اعداد وتقديم الموازنة في
موعددها الدستوري ولايفوتي التنويه والتقدير
والشكر بجهود اللجنة المالية لجلسنا الكريم.

حضرات الزملاء ، ان موازنة ١٩٩٤ لها
ميزة خاصة حيث كتب عليها مواجهة ومعالجة
المعدي من الاولويات الوطنية والامات
المتراكمة عبر السنين بدءاً بالحفاظ على امن
الوطن واستقراره ومروراً بالمحسوبة والبطالة
وجيوب الفقر ومواجهة العجز المتراكم من
الموازانات السابقة والديون الخارجية والداخلية
وزيادات متتالية وباهظة في الضرائب والرسوم
واجور متدنية ، وانتهاءً بصفوف المؤسسات
الدولية القصرية التي لا ترحم امام هذه
التحديات الخطيرة والكبيرة يقف بلدنا الصغير
بحجمه وسورده والكبير بقيادته وانسانيته
يدعونا جميعاً إلى المزيد من الواقعية والحد في
خططنا وقراراتنا والحفاظ على وحدتنا المقدسة
كل هذا وسط عالم تتسارع فيه الاحداث
وتتضارب فيه القيم الانسانية وتقلب مفاهيم
الحياة وقرائنها فزال امبراطوريات ونشأت
دويلات وثلاثت أخرى والعبرة لمن اعتبر.

دولة الرئيس ، الزملاء الافاضل ،
ان الوطن يجتاز مرحلة صعبة وشائكة
والترجمة البسيطة ، لخطورة وضخامة
التحديات تقول باننا مطالبون بالكشفة
والمعارضة الوطنية ، وبشد الاحزمة على
الصعيدين الرسمي والشعبي لا على الشعب
فقط ، كما اننا مطالبون بمضاعفة الجهود لزيادة
نسبة النمو الاقتصادي من خلال زيادة
التصدير وتقليص الاستيراد وترشيد
الاستهلاك.

ولتحقيق الاماني والطموحات الكبيرة التي
نتطلع اليها لا بد من ان تتوفر لها العناصر
القيادية المؤهلة في مختلف الاجهزة
والمؤسسات ، فالتخطيط مهما كان سليماً
لا يمكن ان يحقق اهدافه ما لم تكن هناك قدرة
ميدانية على التنفيذ قائمة على الاستمرارية
والكفاءة الذاتية . . وان الاستمرارية في القيادة
أمر على غاية من الاهمية خاصة في المناصب
الرئيسية وعدم تأثرها في المناصب السياسية
والتغيرات الوزارية المتتالية ، وتحصينها في وجه
اطماع واهواء مراكز القوى المتنفذة على ساحة
الوطن.

دولة الرئيس ،

انني اكتفي بالملاحظات التي وردت في
كلمة التجمع النيابي الديمقراطي من الموازنة
العامة واحتفظ بحقي بايصال ملاحظاتي إلى
الامانة الجليلية ، وانتقل إلى مطالب محلفتي
التي اتشرف بتمثيلها وسوف ادخل إلى هذه

المطالب من منظور وطني.

دولة الرئيس، ايها الاخوة الافاضل،
لعلكم جميعاً تساءلتم عن موقف نواب محافظة
الكرك من الثقة بالحكومة وعن الاسباب
الكامنة وراء حجب وامتناع غالبيتهم ولعل
أهمها الاسباب التالية :

ان واقع المحافظة مؤلم جداً حيث ان الركود
يخيم على جميع نشاطات الحياة والمداخيل
متدنية. وجيوب الفقر متشرة، والبطالة
متفشية، والخدمات دون المستوى والمشاريع
الحكومية فيه معدومة والتجاوزات على حقوق
المحافظة وابنائها قائمة على قدم وساق من
قبل الحكومة والوزارات وديوان الخدمة المدنية
على حد سواء، اليكم بعض الامثلة :

١ - اخرها نقل مليونين دينار كانت غصصة
دعماً لمشروع المستشفى الحكومي المقترح
منذ خمسة عشر عاماً، نقلت لشراء
مستشفى النديم في مادبا رغم حاجة
المحافظة الماسة إلى مثل هذا المبلغ الذي
يمكن ان يسد عدة ثغرات في المحافظة.
وكان الأولى ان تقوم الحكومة بتأمين «معدة
اشعة متكاملة» حيث ان المحافظة بأمر
الحاجة إليها إلى يومنا هذا مما يضطر
المواطنون السفر إلى مستشفى البشير او
الجامعة او المستشفيات الخاصة في عمان
لاجراء الصور الشعاعية الملونة المطلوبة
وتحمل معاناة السفر وتكاليفه يومياً عبر
السنين.

٢ - قبل هذا تم نقل غصصات بناء مدينة
رياضية متكاملة بعد إختيار الموقع، تم
نقلها بقدرة قادر إلى محافظة الزرقاء.

٣ - حصص الجامعات من الرسوم والضرائب
الجامعية والتعدي على حصة جامعة مؤتة.

فلقد قرر مجلس الوزراء ان تكون حصص
الجامعات من الرسوم لعام ١٩٩٤ على الشكل
التالي :

الأردنية ٣٠٪، التكنولوجيا ٢٥٪، مؤتة
١٥٪، الزرقاء ٨٪ ولقد كانت الحصص في
السابق موزعة بحيث تنال جامعة مؤتة ١٨٪
ولكن هذه النسبة بدلاً من ان ترفعها ونساوبها
بشقيقتها باقي الجامعات انخفضت إلى ١٥٪
واضيفت الزيادة إلى جامعة الزرقاء، ونحن
هنا لسنا ضد زيادة حصة جامعة الزرقاء
ولكننا حتى ضد ان تكون هذه الزيادة على
حساب حصة جامعة مؤتة والتي تعاني من
عجز كبير في ميزانيتها يقدر بالملايين وذلك
لأنها لا تزال في طور الانشاء والتأسيس،
ونطالب بتوزيع النسب على هذه الجامعات
حسب حاجاتها بعد عودة حصة مؤتة
الاصلية.

دولة الرئيس، الاخوة الافاضل ،
موضوع هام هو موضوع ملح الطعام وشركة
البوتاس واستغلاله من البحر الميت إليكم
بعض الحقائق عن هذا الموضوع :

١ - ان كل طن بوتاس يستخرج بالاعوار
يؤازيه انتاج واحد طن ملح طعام صالح
للاستعمال البشري ويمكن الرجوع إلى

هكذا من الأشهر

تقارير شركة البوتاس والجمعية العلمية الملكية بهذا الخصوص.

٢ - ان إنتاج الشركة من مادة البوتاس يقارب (١,٨٠٠,٠٠٠) طن بالسنة هذا يعني ان هناك انتاج موازي قصري مادة ملح الطعام يعادل ما يقارب ٢ مليون طن ملح طعام سنوياً أصبحت هذه الكمية الهائلة الآن على شكل جبال من الملح غير المستغل والمعرض للعوامل الجوية والتلف والخسارة.

٣ - ان تكلفة انتاج وتكرير ملح الطعام البوتاسي منخفضة تقارب خمسة إلى ثمانية دنانير فقط للطن الواحد حيث ان تكلفة انتاج وتكرير الطن من ملح الازرق تقارب ٣٠ ديناراً او يزيد.

٤ - كنت قد أثرت هذا الموضوع عدة مرات في مؤتمرات التنمية السابقة. وكان الجواب ان هناك امر دفاع حكومي لعدم استغلال ملح طعام البوتاس وذلك حماية لشركة انتاج ملح طعام الازرق حين ان الاخيرة فرضت خاوه على شركة البوتاس تشتري بموجبها ما يقارب من (١٤) الف طن ملح طعام منتج من البوتاس لتعيد تصنيعه وبيعه ثانية. ولكن السؤال ماذا عن باقي انتاج الشركة والذي يقدر الآن بالملايين.

اعتقد ان هذا الموضوع جدير بالاهتمام والدراسة والتنفيذ واعتقد جازماً بأنها ستعود

على الوطن بما لا يقل عن (٣٠) مليون دينار سنوياً سيما وان هذه المادة مطلوبة جداً في اسواق الصين واليابان وجنوب شرق آسيا. المؤسسات والشركات الكبرى العاملة في الجنوب

١ - نطالب بنقل ادارتها إلى مواقع العمل الانتاج، حيث ان هذه الشركات هي عماد الاقتصاد الوطني وكلفت الخزينة مئات الملايين من الدنانير ولا يعقل ان تكون ادارتها بعيدة مئات الكيلومترات عن موقع العمل والانتاج ولاندرى اسباب تجاهل الحكومة لمثل هذا المطلب، ليتسنى للقيادات الادارية والفنية والمالية الاشراف الميداني المباشر ان مثل هذه المشاريع الاقتصادية الهامة بحاجة إلى مدراء ميدانيين وليس مدراء مكبيين.

٢ - حصر تعيين قياداتها وادارتها من ضمن كوادرها العاملة وحسب سلمهم الوظيفي معتمدين بذلك معيار الكفاءة والخبرة والامانة والعطاء وتكون هذه سنة ونظاماً لجميع مؤسساتنا ولابد من ان نسجل للحكومة هنا خطوة مباركة بالنسبة لشركتي البوتاس والفوسفات واضعين بذلك حافزاً هاماً للمزيد من العطاء والاخلاص والتفاني لدى جميع كوادر العاملين وطموحاتهم ونجنب بذلك مؤسساتنا وشركاتنا من التعثر والفشل والافلاس.

في مجال الزراعة :

١ - استمرار دعم الاعلاف وتوفيرها والقضاء على السوق الموازي.

٢ - المختبر الحيواني الموجود في قضاء القصر والربة كامل التجهيزات منذ سنوات ولكنه لم يقدم اية خدمة لمربي الدواجن والاعنام في المنطقة رغم الحاجة الماسة اليه لعدم توفر الكوادر العاملة.

٣ - اعفاء المزارعين من الفوائد وجدولة ديونهم.

٤ - تنظيم التسويق الزراعي واستيعاب الفائض زراعياً والعمل على تصنيعه وتصديره.

٥ - العمل على تأسيس وبناء مسلخ للدواجن لاستيعاب الفائض من الانتاج.

في مجال الفقر والبطالة :

لانتفق مع الارقام التي وردت على لسان الحكومة في هذا الموضوع، اود ان اوضح ايها الاخوة ان مايقارب من ثلث الاسر في محافظة الكرك تعيش دون خط الفقر المطلق، وان جيوب الفقر المدقع اخذة بالازدياد والانتشار خاصة في مناطق الأغوار وقرى الخريشة والقطرانة والعمر ووادي الكرك.

وان التستر خلف صناديق المعونات الاجتماعية والمساعدات النقدية البسيطة لا تؤدي إلى القضاء على الفقر والمطلوب : توحيد صناديق ودوائر المعونات الوطنية

٣ - ان تمنح الأولوية لاهل المنطقة المقيمين حال توفر الكفاءة. وان يوضع حد لمعايير المحسوبية واعطاء الأولوية والاحقية للجيل الناشئ.

٤ - طالعتنا احدي الصحف ان مثيلات احدي شركاتنا لدى العدو حققت ارباحاً وصلت مايقارب الف مليون دولار بالسنة في حين ان مثيلتها لدينا لم تتجاوز ارباحها ١٠٠ مليون دولار، وان صحت هذه الارقام فهي بحاجة إلى مراجعة ورياء معالجات ادارية وتسويقية.

موضوع الطرق

١ - الاولوية لطريق الكرك القطرانة : وهو مدخل المحافظة الرئيسي سيء وضيق ومنعطفاته خطيرة خاصة منطقة الدبة نطالب بإعادة انشائه وتحويله إلى طريق سريع بأربع مسارب ونحن نعلم محدودية امكانية الدولة ولكن لابد من ذكر هذه المطالب لانها فعلاً ضرورية للمحافظة واحداً بعين الاعتبار في الموازنات القادمة.

٢ - اصلاح وتوسيع وتعميد الطرق التالية :

أ - طريق اللجون الجديدة - الربة وهو يجتذم جميع قرى شبال المحافظة.

ب - طريق الجديدة - الكيلو ١٤.

ج - طريق الكرك - الصالحية الشهابية.

د - طريق الكرك - المريفة.

هكذا من الأهل

والزكاة في دائرة واحدة وتقوم هذه بدراسة حالة كل اسرة دراسة ميدانية وواقعية بحيث تمكنها من ايصال الدعم إلى مستحقيه فعلاً وعلى شكل تقديم مشاريع صغيرة تجارية وزراعية وتربية المواشي. تستطيع من خلالها الاسر الفقيرة الاتفاق على نفسها من خلال عمل منتج.

واما عن معالجة مشكلة البطالة في المحافظة فنطالب ما يلي :

١ - البدء ببناء المدينة الصناعية لتشجيع الاستثمار الصناعي حيث تتوفر آلاف الدونيات في منطقة اللجون غير المستغلة وان تقوم الشركات الكبرى في الجنوب بتمويل بناء مثل هذه المدن الصناعية.

٢ - وقف اعطاء التصاريح لانشاء اية صناعات جديدة في منطقة العاصمة وحصرها للمناطق الريفية.

٣ - البدء بتأسيس كلية التمريض، حيث انها تستوعب تسماً كبيراً من البطالة من الجنسين وتساعد على سد النقص الحاد في سلك التمريض في المملكة.

٤ - اعادة النظر في اسس التعيين لديوان الموظفين وايضاف التجاوزات التي تحصل في كل قائمة تعيينات على حصة أبناء الكرك حيث ان المعاطلين من أبناء المحافظة يتظرون سنوات وبجميع الاختصاصات والدرجات العلمية والكفاءات، ولكننا نفاجاً مع كل قائمة تعيينات ان نصف الى

ثلث المتقدمين، هم ليسوا من أبناء المحافظة المقيمين.

نحن ليس ضد هذا التداخل الاجتماعي الوطني ان كان هذا الهدف من ذلك بالعكس نحن اول من يشجع هذا الترجه على ان يكون بالانجهاين، وبالتبادل بين حصص المحافظات، ولكننا حتماً ضد التجاوز والتطور على حقوق الآخرين وخاصة عندما يتعلق الامر بلقمة العيش.

دولة الرئيس، الاخوة الافاضل :

ان حوالي ٣٠٪ من المحظوظين بالتعيين سواء في الدوائر الحكومية او الشركات والمؤسسات العامة... ان تعين هؤلاء اياها السادة النواب لا يحميكم اسس العدالة وتكافؤ الفرص وانما تلعب المحسوبية والوساطة ومدى علاقتهم بمراكز القوى المتنفذة على ساحة الوطن...

واصبح السؤال الروتيني عندما يوفق طالب عمل بوظيفة ما، في محافظة الكرك السؤال يا اخي بالله من واسطتك؟ وليس مؤهلك؟ او كفاءتك؟ او خبرتك؟ او امانتك او مدى حاجتك؟ وهكذا اياها الاخوة الافاضل.

اصبح المواطن وكرامته وكبرياؤه وهيبته رخيصة لصراع لقمة العيش، وتكون النتيجة خطيرة وخطيرة جداً وخوفنا ان يفقد هذا المواطن الحس الوطني والالتقاء إلى الوطن والقانون والنظام الذي لم يضمن له حتى لقمة

اما أن الآوان لبناء دولة المؤسسات والقانون فعلاً لا قولاً وشعاراً.

اما أن الآوان للحفاظ على اطر ومؤسسية هذه المؤسسات الوطنية بان يوضع نظام يقضي بحصر قيادة هذه المواقع من نفس كوادرها المتقدمة المؤهلة بالكفاءة والاخلاص والالتقاء ونكون بهذا يا دولة الرئيس قد قدمنا للوطن أهم واتجع خطة ونظام للحوافز وذلك بان يعطى لكل ذي حق حقه ونقضي على المحسوبية والوساطة والشللية إلى غير رجعة ان شاء الله.

إلى متى نستمر في مكافئة من فشل في موقع ما، تكافؤه بتعيينه في منصب ارفع واهم من السابق فيكون بذلك الفشل حليفه حتماً في الموقع اللاحق والمتضرر حتماً الوطن والمواطن.

ألا ترون اياها الاخوة الافاضل ان وراء هذه التساؤلات المريبة... الاجابة الشافية للكثير الكثير من معاناتنا ومعاناة شركاتنا ومؤسساتنا ومصانعنا المتعثرة ادارياً ومالياً وبالتالي معاناة الوطن والاجيال من بعدنا.

ليس من وراء هذه التساؤلات المريبة الاجابة الشافية عن مسببات أجسم وأخطر مرض وطني الا وهو شعور الاحباط واليأس واللامبالاة وفقدان الحس والالتقاء الوطني الذي بدأ يستشري في شوارعنا الوطني والقومي.

ونحن نؤمن ان الله في عون الوطن والمخلصين من ابنائه المسؤولين وادعو الله ان يحفظ جلاله

العيش الكريم واجبره ان يكسر نفسه وكبرياؤه ويذهب إلى فلان او فلان باحثاً وحتى مستجدياً الوظيفة والسترة بالرغم من أحقيته، ويصبح ولائه لا للوطن وانما لهذه الشلة او تلك...

اما أن الآوان لتحديد والتزام الاسس السليمة المعتمدة في التعيين والتوظيف والترقيع والترجيح والتنقلات.

اما أن الآوان لان يحصل المواطن على حقه دون وساطة.

اما أن الآوان لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل بدلاً من مجتمع الجباية والظلم.

اما أن الآوان لوضع حد لمجتمع المحسوبية واللاكفاءة.

اما أن الآوان لوضع حد لتسييس وتجيير المواقع الادارية المتقدمة لصالح هذه الشلة او تلك.

اما أن الآوان لوقف معايير الترضية والجهوية والفتوية في إشغال المناصب الحساسة في الدولة والتي تمس الجهاز الاداري بكامله بدءاً بالمحافظين ومدراء الشركات والمؤسسات العامة وامناء الوزارات والسفراء والملحقين ورؤساء الجامعات.

دولة الرئيس، منذ اوائل السبعينات وجلالة الحسين المعظم وسمو ولي عهده الامين ينادون بالاصلاح الاداري ولكن لا من مجيب.

هكذا من الأشهر

وبدأنا الاتصالات والرجاوات إلى أن من الله عليهم بالعودة للعمل.

هؤلاء العمال ايها الاخوة يعملون منذ عام ونصف بآثار مادية دون اي ضمانات وهم لا يتقاضون الا يوم العمل الفعلي، فأيام العطل والجمع والاعياد غير محسوبة ويتم طردهم دون سابق انذار.

انا بصدق يا اخوان لا يمكن ان نستمر بالتعامل مع الناس على هذه الطريقة، وانا لذي عمال من المصاروة للاسف لكنني اضطر ان انذرهم قبل ذلك ب (٣٠) يوم انه سيتم انهاء العمل... الخ.

فكيف يمكن التعامل مع العمال الاردنيين بهذه الطريقة؟ واني زملائي الاعزاء اشكو من مرارة انه في كل صباح يكون في بيتي لا يقل عن ٣٠ مراجعاً، وكلهم لهم مطلب واحد البحث عن العمل، وانا مقتنع ان هذه معاناتكم جميعاً وليس لي وحدي، ربما تكون البطالة اشد والفقر اشد في منطقتي الانتخابية لكن حال الاردن قريب من بعضه.

اردت ان ابداً حديثي لأقضي الضوء على حال المنطقة التي امثلها لكنني يا اخوة استخرب كثيراً عندما استمعت لكل الكلمات التي تحدثتم بها فيكاد لا يكون هناك منطقة الا مظلومة، واذا كان ذلك صحيحاً وانا مضطر ان اصدق، فمن هو ليس مظلوم؟ او كما اشار احد زملائي من هو الظالم؟ اذا كان هنالك مظلوم فلا بد من ظالم واذا كان ذلك

الحسين العظيم باني نهضة هذا الوطن ورمز عزته وصموده والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً. الدكتور عبدالحافظ الشخاينة، والمتحدث الذي يليه، الشيخ ضيف الله المومني.

الدكتور عبدالحافظ الشخاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيس، حضرات النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كنت قد سجلت اسمي للحديث في اليوم الاول، لكن الظروف لم تكن مناسبة والسبب في ذلك ايها الاخوة ان هنالك حادثة تمت في ماديلا ولا بد انكم جميعاً سمعتم وقرأتم عنها حيث كان هنالك (قلاب) تابع للاشتغال العامة عمل بالخلطة الاسفلتية، ويركب في هذا (القلاب) ٣٠ عاملاً، ثمانية منهم داخل غرفة القيادة مما ادى إلى عدم تمكن السائق من السيطرة على المركبة وتدهورها مما اودى بحياة شاب في ريعان العمر، عمره فقط (٢٢) عام. واخرون لا يزالوا في المستشفى، وانشغلت طوال ذلك اليوم وبعده في هذه القضية.

وفي اليوم التالي وعندما قررت ان احضر لاشراك في هذه المناقشة وجدت انه في الصباح الباكر ان بيتي محتل من قبل ٣٠ عاملاً يعملون في وزارة السياحة تم طردهم بشكل جماعي، وبدلاً من ان يحتلوا موقع العمل احتلوا بيتي،

السياسة الاقتصادية المترجمة لنا بهذه الموازنة؟ فإذا كان الجواب نعم... فالسؤال كيف سيكون ذلك؟ واذا كان الجواب لا... فلماذا نضيع وقتنا ووقت الآخرين؟ فأنتم ايها الزملاء تتعاملون مع موازنة معدة قبل انتخابكم وامكانية التغيير فيها محدود، وستعاملوا في كل المرات القادمة مع موازنات معدة بغيايكم ولن يكون لكم فيها اي تأثير، الا اذا استطعنا ان نغير طريقة عملنا بشكل كامل وطريقة مناقشتنا... فالمطلوب أولاً الاتفاق على الخطط العريضة للسياسة الاقتصادية الوطنية، ثم ترجمة ذلك لأرقام في الموازنة والا ستذهب كل وعودكم للناخبين بالتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية أدراج الرياح... من هنا يجب إعادة النظر إما في موعد الانتخابات وإما في موعد تقديم الموازنة... وقبل ذلك يجب وبالحوار مع الحكومة رسم خطوطها وتوجيهاته حيث تل ستكون الموازنة نتيجة عمل المجلس والحكومة بروح الفريق الواحد. ومن مراجعتي للتوصيات التي قدمتها اللجان المالية للحكومات خلال الأربع سنوات الماضية، يقين انها لم تأخذ ولا لاف توصية واحدة فعلنا ايها الزملاء ان نفكر في آلية اخرى للعمل.

من قراءة الخطة الخمسية... وخطاب الموازنة... وأرقامها يتبين ان التوجه الاساسي هو التقليل او إلغاء دور الدولة الانتاجي...

صحيحاً ان كل الاردن يفتقر إلى كل هذه الخدمات فأين ذهبت المليارات؟ نحن غرقنا في المديونية والتي نعاني منها وسنعاي طويلاً، وقيل لنا انها ذهبت على البنية التحتية والبنية التحتية تعني خدمات.

انا ربما لا اتفق كثيراً فحقيقة بعض الخدمات هائلة جداً في الأردن ربما اتيح لنا المجال ان نصل إلى أوروبا ونحولنا كثيراً، اكاد اقول ان شبكة الطرق الموجودة في الاردن تضاهي ما هو موجود في أوروبا.

واكاد اقول الاتصالات الهاتفية على احسن حال وان الكهرباء واصلت معظم المناطق وان... وان... وان لكن حقيقة في هنالك مناطق مظلومة اكثر من غيرها لتفق على هذه النقطة وبما انكم تمثلون كل الشعب الاردني وليس فقط مناطقكم الانتخابية فلتكن دعوكم ولتكن مطالبكم منصبة بالدرجة الأولى للمنطقة التي تتعرض للظلم اكثر، الاقل حظاً والا اذا كل واحد يريد ان يكسب منطقته، فيا اخوان ليس هكذا، يجب ان نتعامل مع الوطن، ارجو ان تملكوني على هذه المداخلة لكن اريد ان استغل الامتياز الذي اتمتع به تحت هذه القبة، وان افكر بصوت عالي.

لقد سبقني في الحديث عن مشروع قانون الموازنة العديد من الزملاء المحترمين، ولاثني لا أريد أن أكرر ملاحظاتهم حول الموازنة ولقناعتي ان ذلك لا يقدم ولا يؤخر... فأثني اتساءل ما الجدوى من هذه المناقشة... وهل ان مناقشتنا وإرافنا يمكن ان تؤدي إلى تغيير

هكذا من الأشغال

رافساح المجال للقطاع الخاص.. وتبينة الظروف والحوافز لتشجيعه على الاستثمار. وأنا أعتقد ان القطاع الخاص في بلدنا لا يزال ضعيفاً وغير قادر على القيام بواجبه، زيادة على انه يتأثر وبسرعة بكل ما يدور حولنا.. وبشكل ما يمكن ان يثر تخوفه.. وهذا ما نلمسه الان ومنذ أربعة شهور، وأنا اعتقد ان المجال يتسع لنشاط القطاع العام والقطاع الخاص.. ولكن زمام المبادرة يجب ان تكون ولو مؤقتاً في يد القطاع العام للقيام بالمشايع الانتاجية المولدة للدخل وفرص العمل، ولا مانع من طرحها بعد ذلك للاكتتاب العام وبيعها للقطاع الخاص.. اما الاستمرار بالاتفاق على البنية التحتية دون الاستثمار المتبع في قطاعي الزراعة والصناعة.. فهذه هي السياسة الاقتصادية التي أفرقتنا في المديونية والتي لاتعرف كيف سنخرج منها.. فالمطلوب ان نوازن بين القطاعين قطاع الخدمات وقطاع الانتاج.. وان نوجه الاتفاق الرأسمالي باتجاه مشايع إنتاجية وليس باتجاه البنية التحتية فقط، حينها سنبدا السير على الطريق الصحيح لتحقيق التنمية، وزيادة الانتاج مما سيخفف من البطالة ويحد من اتساع رقعة الفقر عملياً وليس فقط على السوق. فمع احترامي الشديد لكل الاخوة الذين عملوا على وضع الخطة الخمسية ٩٣.. ٩٧. وعلى وضع موازنة هذا العام.. لكل ما أوردوه من أرقام سواء بنمو الناتج

القومي، او تقليص للمديونية، او بتقليص البطالة كلها أرقام نفتقر للدقة وللبراهين، وكل الحديث عن تحقيق التنمية المتوازنة وذلك عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين لانشاء مشاريعهم الانتاجية في مختلف محافظات المملكة هو كلام ليس أكيد مهما بلغ حجم تلك الحوافز.

ايها الزملاء، إنكم تلاحظون غياب العدالة في توزيع النفقات على المحافظات ومن المحافظات على الألوية.. فهل يجوز حضرات الزملاء ان يكون حجم الاتفاق على لواء مادبا وقضاء ذيبان (٤٢٠,٠٠٠) دينار فقط، من موازنة مقدارها حوالي ٢ مليار دينار وهذا اللواء وبكل المقاييس مؤهل لان يكون الاخت التاسعة لمحافظة المملكة، وهل يعقل انه حتى شراء مستشفى التديم الذي سبق وتحدث عنه الزميل نزيه المهارين انه اقتطع له مبلغ للاسف تمويل شراء هذا المستشفى موضوع على الباب الثاني الغير ملزم، والذي انا شخصياً على الباب طالب بشطبه من خلال اللجنة المالية. وهل يعقل ان سد الوالا الذي يتكرر اسمه في كل موازنة تقريباً.. يبقى تنفيذه مؤجلاً.

ايها الاخوة.. انتم نواب الوطن.. وكل واحد منكم يمثل بالكمال.. وكل المتحدثين اكدوا ان مناطقهم مظلومة. ولكن الا تعتقدوا ان هنالك مناطق مظلومة اكثر من غيرها - الله اعلم -؟ لذا أرجو ان تضمروا صوتكم لصوتي

للمطالبة بترقيع لواء مادبا إلى محافظة وقضاء ذيبان للواء - والجبل إلى ناحية، وان يكون شراء مستشفى التديم فوراً دون تأجيل، وهذا رجاء وان يعطي سد الوالا الأولوية على غيره من الشايعه.. ومن منكم ستردد في هذا الموقف فليرجع لآخر دراسة قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية، وخاصة ايها الاخوة ان سنوات الجفاف متوالية منذ عدة سنوات، ونسأل الله ان يعود علينا بالغيث في هذا العام ولا سيزداد الم الناس وقرهم عما سترتب على الحكومة مسؤوليات جديدة.

زملائي الاعزاء: ان منطقتي تعاني من نقص حاد في الخدمات، وارتفاع شديد في نسبة الفقر والبطالة وانني اطالب الحكومة باجراء سريع للتخفيف من حدة هذه المعطيات.. فالبليات غارقة في الدين ولاتستطيع ان تستمر بتقديم الخدمات اللازمة، فلا بد من اسعافها ومساعدتها باقامة المشايع الانتاجية بدءاً بإدبا وماعين وجريته وانتهاء ببلدية ذيبان.

إن وضع التعليم في لواء مادبا وقضاء ذيبان لصعب جداً.. حيث لا يزال في المدينة عدد كبير من المدارس المستأجرة والغير صحية وكل مدارس المدينة دون ملاعب ما عدا مدرسة واحدة، وفي الريف تحتاج المدارس لاضافات غرف صحية ووحدات صحية.. كما ان الشواغر ليست معبأة ويستعاض عنها بالتعليم الاعصافي.. لذا أرجو تعبئة هذه الشواغر ومن ابناء المنطقة.

وهنا لابد من الاشارة إلى ان عدم تساوي الظروف التعليمية بين مدارس المملكة يجعل من القبول الاستثنائي قاعدة لايجوز المس بها وهنا ايها الاخوة ان احدى مدارس اللواء لم ينتج منها طالب واحد بالتوجيهي ولعدة سنوات، وان المنح الدراسية يجب ان تعطى على اسس اجتماعية واقتصادية ليس لما علاقة بالمدل بسبب الظروف الميأة لابناء الاغنياء. وثكنهم من الحصول على معدلات اعلى.. فأبناء الاغنياء هم اصحاب المعدلات العالية وهنا لابد من الاشارة إلى ان زيادة مخصصات المنح الجامعية جاءت محبطة ولاتتناسب مع زيادة رقعة الفقر، وأطالب بزيادتها على الاقل بنصف مليون دينار من المخصصات التي اوصت اللجنة بشطبها. محتاج منطقتي لاقامة بعض الطرق واكمال بعضها مثل طريق صياغة البحر الميت، ماعين البحر الميت، مكاور البحر الميت، حمامات ماعين، مكاور، القريبات، ذيبان، المثلثة الشقيق وكثير من الطرق الزراعية الضرورية وأرجو العمل على اقامة مركز دفاع مدني في مليح، ومكتب أحوال مدنية في الجبل وفتح فرع للمؤسسة المدنية في ذيبان، وترقيع مجلس قروي لب لبلدية، واقامة بلدية في قرى الجبل وتحسين خدمات الاتصالات الهاتفية وتحويلها إلى خدمة آلية. وتزويد كل من المراكز الصحية في بلدة ذيبان ونليخ بسيارات اسعاف وفتح دار ولادة في كل من العريض وذيبان.

هكذا من الأشهر

وانا اعتقد يا اخوان ان هذه مطالب انسانية وضرورية لا تختمل التأجيل، وكان جواب وزير الصحة لي قبل ايام مؤلم جداً لا اريد ان اذكره.

والاهم من كل ذلك اقامة سد الرولا وكتعمريض بسيط عن جر مياه تلك المنطقة لعمان دون سبب مقنع، فيضخ اياها الاخوة لعمان مالا يزيد عن ١٠ ملايين متر مكعب، كانت تكلفتها ٢٢,٨ مليون دينار، علماً بان نسبة الهدر في المياه في عمان تصل إلى نسبة ٥٦٪.

ربما تكون شبكة المياه مسؤولة عن اكثر من ١٥٪ هذا الفاقد، فلو صرفت ال ٢٢ مليون دينار على تحسين شبكة المياه في عمان لابقبت مياه المساكين لهم وما لحق الضرر الكبير في المنطقة وفي البيئة حيث لم يعد وادي الهدان كما كان فقد قلت اشجاره واختفت الكثير من طيوره وتغيرت كل المنطقة وطبيعتها وهذا اعتقد بتعارض مع توجهات الحكومة الموقرة.

اتنا نناقش اليوم افضل السبل لاتفاق مال الشعب الاردني لما فيه خير هذا البلد، وللتذكير فقط ان كل ما يصرف وما صرف على الزراعة التي يقتات معظم ابناء الريف الاردني منها لايساوي شيئاً بالمقارنة مع الخسارة التي تحملها هذا الشعب في بنك البترول، وبنك المشرق، وبنك الاردن والخليج، وبعض الشركات المتعثرة كشركة الانخراج التلفزيوني... كل هذا يتطلب منا

جميعاً نواباً وحكومة وقفة واحدة للتصدي لكل انواع التسبب ويتطلب منا تحسين وتفعيل دورنا الرقابي على كل المؤسسات بدءاً بالبنك المركزي الذي لم يسمح بحافظه لديوان المحاسبة بالتدقيق على اعماله وانتهاء بأصغر المؤسسات... وهذا يتطلب تحصين رئيس ديوان المحاسبة بوجود المجلس وبغضائه والحصول على تقارير شهرية، ويتطلب تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الذي استطاع ان ينجز الكثير خلال فترة قصيرة من عمله وتوفير هدر المال العام وإيقاف التجاوزات ونتمنى ان يكون ذراعاً لهذا المجلس بالرقابة على السلطة التنفيذية مما يتطلب تنظيم عمله بقانون، وليس بنظام كما هو عليه الآن.

وفي الختام، ظروفاً أيا الاخوة صعبة جداً... ولكني أحمده الله سبحانه الذي يسر لنا جميعاً ولهذا الشعب الطيب الكريم ملكاً صالحاً. وقيادة حكيمة... اطال الله في عمر صاحب الجلالة. وأبقاه ذخراً للشعب الاردني والامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً دكتور عبدالحافظ الكلمة الآن للشهيد ضيف الله المومني وهو اخر المتحدثين في هذه الجلسة.

السيد ضيف الله المومني :
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ والعصر ان الانسان لفي خسر إلا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ﴾. صدق الله العظيم
دولة الرئيس، السادة الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ان الدارس لمشروع الموازنة العامة للدولة ليلمس الجهد الكبير من قبل الحكومة فنرى التزاماً عليه تقدير ذلك الجهد، كما يرى التزاماً عليه ايضاً تقدير جهد اللجنة المالية التي استغرقت وقتاً ليس بالقليل تناولت فيه جوانب الموازنة بالتحليل والتدقيق في الارقام التي تضمنتها الموازنة.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،
عما يجلب الانتباه ما قامت به الحكومة من المحافظة على احتياطات المملكة وتحسينها بشكل نسبي مع قيامها بسداد أو شراء ديون خارجية وزيادة الاستثمار وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع معتدل في معدل الاسعار وتحسن الإيرادات الداخلية نتيجة اداء المالية العامة وكذلك قيام الحكومة بتطوير التشريعات المالية المختلفة وعززت على تقديمها للمجلس بما يكفل الأداء الاقتصادي. بالرغم من اننا كنا نأمل من الحكومة ان تنجز نحو اهم التشريعات الكفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادي عند تطبيقه الا وهو قانون الزكاة الذي يرجى اجراء دراسة جادة

له ومدى انعكاسه بشكل كبير على الاقتصاد الاردني والمواطن الاردني، حيث يسهم في القضاء على الفقر وتغطية النفقات الكبيرة في محاولات لاتصلها الموازنة العامة للدولة وامكانية الاستفادة من المبالغ المتبقية والتي قد تكون كبيرة في رفد الموازنة العامة ببعض البنود التي قد تتفق مع مصارف الزكاة. وهذا جزء من تطلعاتنا التي تلتقي مع تطلعات سمو الامير الحسن لايجاد صندوق زكاة عالمي.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،
لا بد من الاجابة على بعض الاسئلة قبل السعي لايجاد الحد الأدنى من الصيغ التكاملية العربية، ونحن الشعوب العربية التي ترى الوحدة اغنية كل مواطن لا تروى ولم تر شيئاً سابقاً أو لاحقاً الا بعض الاتفاقيات الجمركية الشنافية، ثم يتحدث خطاب الموازنة عن التنسيق مع الدول العربية للنظر في المقاطعة العربية مع اسرائيل مع ان بعض الدول العربية تقاطع بعضها بعضاً اقتصادياً وسياسياً ولا تروى فيها ورد الا آمالاً بعيدة المنال ما بين الدول العربية تغطية لما سيتم بعد التطبيع السياسي والاقتصادي مع العدو، وكأن هذا سيكون فيه الخير لنا.

ثم ان الامل كبير في ان نرى الفقرة التي تشير إلى تحقيق التنمية المتوازنة في المحافظات تُطبق على ارض الواقع، وذلك بنشر المشاريع الاقتصادية في الالوية والمحافظة البعيدة ليكون لها دور كبير في حل مشكلة البطالة

هكذا من الأشهر

حتى لا تبقى تلك المشاريع آمالاً بعيدة النال
تتل في كل عام.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء :

ان طرح ضرائب جديدة يشغل كاهل
المواطن في ظروف اقتصادية لا تمكنه من تحمل
المزيد من الاعباء سيما وان قيمة ضريبة
المبيعات البالغة ١٠٪ تعتبر قيمة كبيرة فوق
مقدرة المكلفين. ويأتي تأثيرها كونها ضريبة
غير مباشرة وفي مجال التطبيق ستكون اشمل
من ضريبة الاستهلاك كما سيؤدي إلى رفع
التكاليف بالنسبة للانتاج المحلي وهذا بدوره
ينعكس على المستهلك ويوجد مناخاً عاماً من
ارتفاع الاسعار مما يوسع دائرة الفقر في
المجتمع بالاضافة إلى تقليص الطلب على
الانتاج المحلي.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء :

لعله من المفيد طرح برنامج اقتصادي
يكون فيه حل لمشاكلنا من فقر وبطالة ولو
بنسبة مقبولة. لا ينجح هذا إلا في مجتمع
كمجتمعنا الأردني الذي يعيش وكأنه اسيرة
واحدة بشعور واحد وما ذلك إلا للفقشة
الاجتماعية التي ساهمت وتساهم فيها وزارات
الأوقاف والتربية والاعلام، والمحمور في ذلك
البرنامج من كان عنده فضل مال وطعام
قليل من لا فضل له.

ايها الاخوة : قد لا يروق مثل هذا
البرنامج للكثير من الذين يحبون المال حباً جما
قرأت قبل ايام ان هناك حوالي ٧٠ ألفاً من

الذين لا كورونات لهم لان دخلهم يزيد على
٥٠٠ دينار شهرياً. لو طلب من هذه الفئة
بالوسيلة المناسبة التي تراها الحكومة لو طلب
التنازل عن مئة دينار وسيكون له ذلك باذن
الله لان المجتمع مجتمع تكافل وتضامن
فسيكون مبلغ من المال وسيكون التصحيح
الاقتصادي الحقيقي الذي يذهب في المجالات
المختلفة ومن أمثلتها:

أ - دفع رواتب تضمن العيش الكريم لمن بلغ
فوق الستين من العمر.

ب - اقامة مشاريع تنموية تعم ارجاء الوطن.

ج - اعطاء مكافآت لطلاب الوظائف الذين
تراكم طلباتهم في ديوان الخدمة المدنية
ريثما يتم الفرج تضمن لهم شيئاً من
الاستقرار النفسي.

د - دعم صندوق المعونة الوطنية.

ولن تعدم الحكومة الوسيلة للتنظيم
والتخطيط لذلك لان الهدف إيجاد مجتمع
التكافل والتضامن والتعاون والاخاء.

ثم لا يمكن لنا ان نتصور حياة فاضلة
كريمة الا باتباع اصول الحق الاثري الذي
لا تقوم حياة انسانية فاضلة إلا به واعتبر ان في
هذه الجملة نداء لمن ييده الأمر للعمل على
التخلص من داء الراسطة والمحسوبة التي
حلت على الرشوة البغيضة في ايماننا هذه مما
يحدث الغبن في الضروس وما يؤدي إلى تدهور
المجتمع برمته...

- فتح مجال الالتحاق بالجامعات للإداريين
العاملين في وزارة التربية والتعليم اسوة
بزملائهم في الميدان / برنامج التأهيل
التربوي.

دولة الرئيس، السادة الزملاء،

اثنى على مطالب زميلي الدكتور احمد
القضاة والدكتور فرح الرضي لعجلون
واخص بالحاح تحويل اللواء إلى عفاطة
لينهض بعد العثرات واشير إلى نقاط محددة،
منها :

- اتمنى على الحكومة حل مشكلة الصحة
بتحويل مستشفى الايمان إلى مستشفى
عسكري وبناء مستشفى للصحة جديد، او
استبدال مستشفى الايمان بعد تحويله
للمدنيين بمستشفى آخر جديد، او بتعاون
وزارة الصحة مع الدفاع وبناء مستشفى
عسكري على نصف قطعة الأرض
المخصصة لذلك في مثلث اشغينا.

- نتمنى على وزير الطاقة زيارة التجمعات
السكانية التي تصل إلى ١٥ تجمعاً يتراوح
الواحد منها ما بين ١٠ منازل - ٢٥ يلفها
الظلام لعدم وجود الكهرباء (الزيارة
ليلية).

- اتمنى على وزير الزراعة تزويد المديرية في
عجلون بالآليات المختلفة لمساعدات
المزارعين ولو بالاجرة الرمزية وذلك
لاستصلاح الأرض وعمل الطرق

ولتذكر وخصوصاً المسؤولين قول الله
تعالى سبحانه وتعالى : ﴿ولقد ارسلنا رسلنا
بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوموا
الناس بالقسط﴾ صدق الله العظيم.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء،

- الموظفون وافراد القوات المسلحة والامن
يتقربون ما ستوفره الموازنة من زيادات
فرضت شفوية على السنة بعض المسؤولين
بأنها كريمة واعدد موازنات لاسرهم بناء
على ما سمعوه.

- الجهاز القضائي لا بد من دعمه وازاحة
القائمين عليه نفسياً وذلك لضمان سرعة
الانجاز والبت في القضايا بين الناس حتى
لا يبقى القضية الواحدة سنوات تزيد على
ال ٥ سنوات.

- قطاع المعلمين يبدع مستقبل الامة من
الاجيال وهم مؤمنون على تنشئتهم فلا بد
من انصاف هذا القطاع ودعمه مادياً.

- التقاعدون القدامى عسكريين ومدنيين،
رواتبهم متدنية لا تؤمن لهم سبل العيش
الكريم اضافة إلى انهم ليسوا مشمولين
بنظام الاسكان.

- فتح مجال القبول في الجامعات بشكل اوسع،
على الخصوص في الكليات النظرية التي
لاحتياج إلى مختبرات وما شابه ذلك.

- فتح مجال التعمين لخرمجي ما قبل عام ١٩٨٤
فهؤلاء يمرون بضائقات اقتصادية خانقة.

الزراعية. وكذلك وزير الاشغال لتزويد مكتب الاشغال لان طرق اللواح بحاجة إلى صيانة مستمرة وإلى ربط القرى مع بعضها البعض.

- ونتمنى على الحكومة العودة إلى مشروع السد الذي كان سيقام على وادي كفرنجة المحاط بالأراضي الزراعية الواسعة.

- اتمنى على وزير التعليم العالي الاسراع في ادراج مسألة تحويل كلية بنات عجلون إلى كلية جامعية.

- اتمنى على وزير الداخلية حل مشكلة المواصلات ما بين كل من عجلون وعنجرا - إلى الزرقاء فهي مشكلة خطيرة.

- ونتمنى على وزير المياه زيارة المنطقة ليرى مجموعة البرك التي تتجمع فيها مياه الشتاء لعله يسعى إلى صيانة بعضها فتسد بعض النقص في مياه شرب الماشية التي ترتادها أيام الصيف.

والله اسأل الهداية إلى الطريق المستقيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً اخواني بقي هناك حوالي (٢٦) متحدث ولذلك سوف ارفع الجلسة لنستأنفها الساعة الرابعة من بعد الظهر حتى نستطيع ان ننجز هذا العمل الكثير.

الدكتور محمد الزين تفضل .

الدكتور محمد الزين : شكراً دولة

الرئيس، هناك كثير من الزملاء في التزامات عدة اليوم ظهراً ومساءً، فإذا تكرم دولة الرئيس ان تكون هناك جلسة يوم السبت صباحية ومساوية ومستمرة. وفيه امكانية نهي هذا الامر مساء يوم السبت ولو حتى الساعة الحادية عشرة، لكن هناك كثير من الزملاء في التزامات عدة خاصة اليوم بعد الظهر.

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد انا بقدر هذا الكلام، لكن انت شاهدت لنا يومان ونصف بكلام مستمر وكلمات بعضها متكررة، (٢٥) مع جراب اورد الحكومة واللجنة المالية والتصويب ما يكفي يوم السبت.

انا متأكد انه نفس الشكوى سنتشأ ان تعبنا وطولنا واربع لنا الجلسة.

هناك ناس مستعدين للعودة وسيكون هناك نصاب، لذلك ترفع الجلسة لمساء اليوم الساعة الرابعة.

وترفع الجلسة للاستراحة على ان يتم استئنافها الساعة الرابعة مساءً من نفس اليوم.

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة، حيث للنصاب قانوني، وأول المتحدثين السيد عبدالله اخو ارشيدة.

السيد عبدالله اخو ارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وكافة الرسل والنبيين،

دولة الرئيس، الزملاء الاكابر،

السلام عليكم مجلساً وحضوراً ورحمة الله وبركاته،

يشرفني ان افتتح كلمتي بأن احبي قائد هذا البلد عنوان النخوة المروءة والبأس العربي وسليل منهل حنيننا التاريخي لمجدنا العربي الاسلامي المفقود. مردفاً ازجاء التحية والاعجاب لولي عهده وشقيقه دماً ونسباً وصفات لما يسمو به في مراتب العلم والحصافة القيادية والكفاءات والملكات الفطرية الفريدة، داعياً لهم ولأولادهم باليمن والسيادة.

بعد هذا انتني لأحبي شعبنا العربي العظيم على صفتي انهر الخالد والمقدس على بسالته واصالته وقدرته على التصدي لأهني الولايات والكوارث ونخوته الفريدة لتحمل الصدمات بشموخ واباء كريمين مقروناً بقدرة فائقة على التطور واستيعاب مستجدات الحياة وتحمل اعباءها والتكيف معها فهو هبة الله لهذه الارض المقدسة. وهكذا شعب من تلك الامة الخالدة ان وجد سبيلاً وتبناه له فرص لكان له ولأمتة قدرة على اختصار دورة طويلة من تاريخ الانحطاط، ولاتقنطروا من رحمة الله.

دولة الرئيس، الزملاء الافاضل، سأختصر عليكم ما أمكن اما موضوع البحث وهو مناقشة الموازنة العامة للدولة، فاني اتمن جهد اللجنة المالية الكريمة ومن شاركها في دقة التمحيص ومحاولة الوصول ما امكن إلى امثل التصويبات التي اسعفها الجهد الوصول اليها. وارجو ان تأخذ الحكومة بتوصياتها. الا انني سأضع بعض الملاحظات متحاشياً ما أمكن التكرار.

أولاً : فاني لست قانعاً من الدراسات حول نسبة الفقر ونسبة البطالة المعلنة، فهناك فقر منتشر في اكثر من ٢٥٪ في محافظات الفرق، والكرك ومعان والطغيلة والبوادي وضواحي المدن والاغوار والمخيمات، يتعففون حتى ولو كانت بهم خصاصة.

ثم البطالة والمنتشرة في كل المحافظات دون تمييز. انبه هنا أننا امام امور تتنامى طردياً مع كثرة الحريجين وارتفاع الاسعار وتعاظم تكاليف المعيشة للمواطن العادي حتى في تأمين حدها الأدنى الكريم وعلى الحكومة ان تأخذ جيداً بحسبانها هذه الظواهر بالاضافة لنمو عدد السكان هذه الظواهر والتي تدق جرس الانذار. وان تتجاوز باعداد الموازنات المعادلة الرياضية بتطابق الشقات مع الواردات والخلط بطريقتي الاكتوارية والتنبؤية. كما وان

العجز وارد بهذه الموازنة. وهنا أؤكد باننا سنكون مراقبين وشركاء في ترتيب جميع أمور الدولة لا من قبيل الاشتباك المسلح بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وانتزاع صلاحيات السلطة التنفيذية ولكن من قبيل حرصنا الاكيد الحاصل من موقع مسؤوليتنا على سلامة مسيرة اجهزة الدولة وكفاءتها وشمولية نظرتها السابقة للواقع والمتوقع وقدرتها على اجترار انجح الحلول لمشاكلنا عامة وإلا فقدنا الجميع مبرر وجود أشخاص في السلطين سيما والأوضاع الدولية والاقليمية والمحلية المتذبذبة تنذر بما تنذر به، مما يوجب حصة قيادية فائقة وتعاون جدي ومصارحات وان اسلوب الاغراءات من أي منا معها ارتفع موقعه او دني قد ولي إلى غير رجعة.

ومن هذا المنظور فاني ارى ضرورة اعادة النظر بقوانين الضرائب والجمارك وتحقيف العبء الضريبي والذي في المأل ينعكس على المستهلك دون التميز بين شرائح المجتمع.

كما وأريد اعادة فرض التسعيرة على المواد الضرورية غير المدعومة لانها باهميتها تماماً. فبالإضافة للقمح والسكر والأرز والحليب والمواد العلفية هنالك الدواء والخضار واللحم والمعلبات واللباس والسكن وغيرها

والتي أصبحت مرهقة للشرجة الكبرى من المواطنين.

ثانياً : زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية والتشغيل لتمكين من التصدي مرحلياً لجزء مما يعاني المواطن مع التركيز على ان تكون المنح والقروض مجزية ومعقولة. وإنجاز مشاريع اسرية وتقديم الارشاد والتوجيه حول انواع انتاجها الممكن تسويقها.

ثالثاً : توزيع المشاريع الائتمانية جغرافياً والمدروسة بالاشتراك مع القطاع الخاص وقد افاض الزملاء يبحث هذه المواضيع وأنا سأختصرها، بنقاط معدة.

رابعاً : تطوير قوانين الاستثمار والاعفاءات كحوافز مشجعة للمستثمرين .

خامساً : اعداد البنية التحتية الضرورية في مواقع متناقة في المحافظات مع استغلال املاك الدولة واعدادها هكذا مشاريع انائية صغيرة ومتوسطة وكبيرة تشجيعاً للمستثمرين واعفائهم من اثمانها.

سادساً : التخفيف من حجم الاختصاصات غير الضرورية في سوق العمل داخل الوطن المدرس داخل الجامعات وكلية المجتمع، وهذا يوجب اعتماد سياسة تربوية وتعليمية جديدة مدروسة والتركيز على الاختصاصات التطبيقية كما فعلت دول اخرى انهار اقتصادها بعيد الحرب العالمية الثانية كالمانيا وغيرها.

سابعاً : ضغط الثقافات الجارية والمنع الصارم للتسيب والاهدار في تنفيذ معظم المشاريع الرأسمالية باجهزة ادارية قادرة ونزوية واتباع اسلوب العقاب والثواب لتكون العبرة ماثلة لكل عايت أو مهمل.

ثامناً : عدالة توزيع الوظائف العامة العليا والدنيا بين كل المحافظات وحسب الأولوية والحاجة والكفاءة.

قاسماً : مساعدة المزارعين بالاعفاء من فوائد القروض وإطالة آجالها وان امكن اعفاء نصفها.

عاشراً : اعتماد اسلوب الضريبة التصاعدي على الدخول ان كنا نريد مساعدة الفقراء وذوي الدخول المتدنية بدلاً من ضرائب المبيعات والاستهلاك وغيرها من مباشرة وغير مباشرة والمطلقة العذار تحقيقاً للمبدأ الشرعي الغرم بالغرم.

حادي عشر : محاولة اعادة التضامن العربي ولو على المستوى الاقتصادي لحاجة كل دول المنطقة الماسة لسوق متوازنة تحفظ حقوق الجميع دون اعتداء على أي حق منها.

لثاني عشر : زيادة مخصصات وزارة السياحة والاثار لتنشيط هذا المرفق المدر للعمليات الاجنبية الصعبة للمساهمة في زيادة الدخل الوطني.

ثالث عشر : دراسة التأمين الصحي الشامل وتكاليفه المعقولة وتطبيقه بأسرع ما يمكن، وهذا يقتضي توسيع المستشفيات المدنية والعسكرية والمراكز الصحية وتحديث امكاناتها الفنية والمعدنية لنحول دون المعالجات الخارجية.

رابع عشر : التركيز على قواتنا المسلحة وكافة اجهزتنا العسكرية والامنية رتباً وعدة سواء العامل منها او المتقاعد.

خامس عشر : اتصاف العمال القدامى في الوزارات والمؤسسات الرسمية بالمياومة والمقطوع، وطمأنتهم على مستقبلهم بالمقطوع والتصنيف حسب ما تسمح به القوانين والانظمة والحاجة.

سادس عشر : احداث صندوق طوارئ بيضعة عشرة مليون دينار تكون عمدة تمويله من الخزينة ومن الشركات والمؤسسات والافراد الاثرياء. ليكون دارئاً لكل مفاجأة قد تحصل لا سمح الله.

اما مطالب عافطة المرفق، فاني اکتفي بذكر جزء منها تاركاً لزملائي نواب المحافظة التصدي للمطالب الاخرى :

وهنا اقسمها إلى قسمين، قسم يقرأ وقسم مقدم مباشرة .

هكذا من العمل

اولاً : توسيع مستشفى الفرق الحكومي وزيادة الاختصاصات فيه وتزويد اقسامه بالادوات الصحية المتطورة. وتزويد مركز صحي الدجينة باطباء اختصاص وعمل الاخص طبيب اسنان زافر.

ثانياً : احداث مستشفى عسكري في محافظة الفرق للتخفيف عن مستشفى الفرق الحكومي المدني.

ثالثاً : احداث مديرية قضاء في بلدة رحاب لخدمة القرى الغربية والتي تتجاوز العشرين قرية.

رابعاً : احداث مؤسسة استهلاكية عسكرية في بلدة رحاب لخدمة القرى التي ذكرنا آنفاً.

خامساً : اجراء كشف من قبل شركة الكهرباء لتوسعة الشبكة داخل بلدية رحاب وضمن التنظيم والشكوى قائمة.

سادساً : اعادة مركز توزيع الاعلاف إلى بلدة رحاب كما كان سابقاً وهو خمسة عشرة يوماً في الشهر والمستودعات موجودة بكثرة وذلك للتخفيف عن مواطني خمسة وعشرين بلدة وقرية في استلام حصص مواشيهم وهذه القرى هي :

رحاب، الدجينة، الدقمة، الصها، دحل، المدور، المنشية، ام النعام الغربية، ديوروق، حمامة المموش، حمامة العليات، بويضة المشاقبة،

بويضة العليات، منيفة (خيزير) سابقاف نادرة، عين، المعمرية، الزعفرانة، حيان المشرف، هويشان، خطلا، الكرم وحيد، ام بطيحه، صعد، ام رمانة.

سابعاً : الطرق القروية : على سبيل المثال كانت حصة قرى رحاب الدجينة، عين، المعمرية، الزعفرانة، حيان المشرف، منيفة، ابو السوس، ٧٠٠م فقط من موازنة الاشغال لعام ١٩٩٣ (٨) قرى الطرق القروية الزراعية الفرعية فهي تعدادها اكثر من (١٧) الف نسمة لـ (٧٠٠)م وهي قرى عامرة وذات مشاريع زراعية شجرية وعمل الاخص الزيتون والحلويات فائقة الانتاج، رغم وجود طرق قروية وزراعية تزيد اطولها على عشرين كم.

هذا بالاضافة إلى حرمان قرى، المدور ودخل وصعد، وام رمانة، وام النعام وام اللولو واما المموش، والدقمة وام ابطيمة وغيرها كثير في غرب وشمال وجنوب بلدة رحاب.

ثامناً : اعطاء الأولوية لابناء محافظة الفرق عامة في وظائف جامعة آل البيت في المحافظة كالكاتب والناسخين، والحراس، والسواقين، ورعاة الحدائق والخدمة لكل منشآت هذه الجامعة بالاضافة لتوظيف

بعض المؤهلات العليا في هذه الجامعة حسب حاجتها من ابناء المنطقة.

تاسعاً : اما فيما يتعلق بكشف الطرق الزراعية والفرعية واطولها فسأقدم هذا الكشف مباشرة لمعالي وزير الاشغال العامة عليها تجدد انتاجاً في موازنة هذا العام وبعضها بل اكثر من ثلثها منسب ومفتوح ومرشوس وقسم معيد اوله منذ اكثر من خمس سنوات.

داعياً الله التوفيق للجميع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً بآرك الله فيك السيد حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

بداية كل الشكر وفائق التقدير للحكومة الرشيدة ممثلة بمعالي وزير المالية وفريقه على خطاب الموازنة الشامل وتحضير قانون الموازنة العامة بالشكل الذي قدمت به وهو جهد يستحق الشكر والثناء حقاً. والشكر وعظيم التقدير للجنة المالية رئيساً ومقرراً واعضاءً على جهدهم المكثف الموصول لمراجعة وتحليل بنود الموازنة والدراسة المعمقة التي كانت نتيجتها وثيقة متكاملة لقت الاضواء على جميع الجوانب التي كانت محل تساؤلنا واستقصاءنا، وأعفتنا من الكثير من الدراسة

والمراجعة.

دولة الرئيس، زملائي النواب :

حيث انتني عضو في التجمع الديمقراطي النيابي فاني اتفق تمام الاتفاق مع البيان الشامل الذي القاه معالي الاخ صالح ارشيدات وهذا البيان يعبر عن مجمل القضايا الرئيسية في قانون الموازنة العامة كما انتني التزم بقرار اغلبيه الاخوة اعضاء التجمع الديمقراطي النيابي بشأن موضوع الموافقة او عدم الموافقة على هذا القانون، الا ان لي ملاحظات ومطالعات خاصة ارجو بيانها كما يلي :

لا ادعي انني خبير في الموازنات والسياسات المالية والتقديرية ولكن من نظرة تحليلية بعيدة عن النظرية والخطابة فيبين ما يلي :

أ - ان الموازنة موازنة تقليدية لا تخدم متخذ القرار ولا تستطيع من خلالها تقييم اداء الحكومة ان كنا نريد الاصلاح الاداري والمالي وان نتشغل بالادارة المالية من موازنة البنود إلى موازنة البرنامج والاداء لنربط بين الشقة والمنفعة، علماً بان مجالس النواب السابقة كانت قد طلبت من الحكومة القيام بذلك ولكنها لم تلتزم حتى هذه الموازنة مع الاسف الشديد.

ب - لم تنطرق الموازنة إلى زيادة الاستهلاك وزيادة العجز في الميزان السلعي والحساب الجاري لميزان المدفوعات والذي فاق كل

هكذا من الأشهر

التوقعات ومثال على ذلك الجدول رقم ٥ من برنامج التصحيح الاقتصادي لعام ١٩٩٢ والذي يوضح ان الهدف كان هو استيراد بحدود ١٦٥٤,٧ مليون دينار ولكن الفعلي كان ٢٢٩١ مليون دينار، واذا ما استمر الاستيراد على هذه الوتيرة فلن يكون ذلك في صالح الاقتصاد الوطني ويجب معالجته.

ج- لم تتطرق الموازنة لزيادة رواتب الموظفين من عسكريين ومدنيين عاملين ومتقاعدين بنسب معقولة تؤمن لهم حياة كريمة تتناسب وارتفاع الاسعار ولذلك فادعو بقوة لمعالجة هذا الموضوع.

د- ركزت الموازنة على شراء المواد الاستهلاكية وسميت نفقات رأسمالية ولكنها ليست برأسمالية لشراء الآلات والمعدات المكتبية والناسخة وبقيت مفردات المادة ٥٥٥ تحت عنوان اجهزة والآلات ومعدات ومركبات بقيمة اجمالي هي ٢٩,١٩٦,٠٠٠ دينار فمعظم هذه المواد استهلاكية تحتاج للاستمرار والصيانة فيجب ان تعطى عنواناً غير هذا العنوان، واذا ما نظرنا إلى بعض من هذه النفقات الرأسمالية والتي لا نجد ان معظمها ضرورياً في هذه المرحلة الصعبة لوجدنا ما يلي كاملة فقط وليس على سبيل الحصر :

١ - فصل ٢/٣١ شراء واستبدال سيارات بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ دينار لوزارة الخارجية.

٢ - فصل ٢/٤٥ شراء واستبدال سيارات بقيمة ١١٥,٠٠٠ دينار للمساحة والأراضي لان حالتها غير جيدة.

٣ - فصل ٢/٥٥ شراء اجهزة مختبر فحص المواد لوزارة التنمية الاجتماعية بالتصور بقيمة ٥٠,٠٠٠ دينار على انه توجد مختبرات بالجمعية العلمية الملكية ووزارة الاشغال وامانة عمان فلماذا هذه الاجهزة والادراجية اللهم إلا اذا كانت خاصة جداً.

٤ - الفصل ٢/٨٥ وزارة الشباب :

أ - شراء سيارة بك اب للمحافظات ٦٠,٠٠٠ دينار.

ب - شراء باص ٢٤ راكب بقيمة ٢٤,٠٠٠ دينار.

(ارجو ملاحظة الاختلال في الاسعار والتقديرات والتصنيفات).

٥ - الفصل ٢/٩٣ شراء سيارة بقيمة ٤٠,٠٠٠ دينار بدلاً من سيارة غير جيدة للارصاد الجوية .

(ارجو ملاحظة انها غير جيدة).

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

لقد ذكرت الامثلة السابقة لاصل إلى نتيجة وهي انه ومع تخصيص مبلغ ٤,٨٠٤,٤٠٠ دينار لصيانة الاجهزة والآلات والآلات والآليات والسيارات ولوازمها فانه يمكننا الاستغناء عن شراء الكثير من هذا المطلوب شرائه في هذا البند.

وثقتنا لكبيرة في الحكومة الرشيدة، ووزير مالتينا القادر على تجاوز الصعوبات الضخمة، والامل كبير بزيادة الرقابة المشددة على المال العام وفي هذا المجال فنرجو ان يتم دعم دور ديوان الرقابة والتفتيش باعطائه المزيد من الصلاحيات والامكانيات التي تجعله قادراً على مهمته الوطنية الجليلة.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

هـ - لنتناول موضوع البطالة والفقر ولنقول ان مكافحة الفقر والبطالة في الاردن لا يمكن مواجهتها بالمخصصات المتدنية الواردة في صندوق المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل خصوصاً وان غصصات النفقات الرأسمالية لن تساهم في تخفيف هذه المشكلة اذ ان معظم مشاريعها هي مشاريع قديمة قيد التنفيذ والنسبة الاصغر هي مشاريع جديدة. وهنا فلاني أتساءل : أين هي استراتيجية الدولة وإن كانت موجودة فما هي هذه الاستراتيجية؟؟

ان التخفيف من مشكلة البطالة - وليس حلها جلدرياً بنظري هو العمل بجهد بعيداً عن الروتين والبيروقراطية واقتراح لذلك حلولاً عاجلة منها :

١ - تخصيص جزء من المساعدات الدولية لدعم هذه الصناديق لتقوم بواجبها على الوجه الافضل.

الذي خصص له ٢٩,٩١٥,٠٠٠ ان توفرت الادارة السليمة والايدي العاملة المؤهلة الكفوة والالتزام الحقيقي وخاصة في هذه الظروف الصعبة وإلى ان يفرجها الباري عز وجل فلماذا تم باستراتيجية التدريب المهني؟؟ وماهي خرجات كليات المجتمع المهنية؟؟ اللهم الا طواير الخريجين الذين يبحثون عن عمل مكاتب.

دولة الرئيس ، زملائي النواب ،

مع شعورنا بوجود عجز في الموازنة يصل إلى ٤٦١ مليون دينار، وما العيب بالاعتراف بهذا العجز، وهل نحن الدولة الوحيدة في العالم التي تعاني من مديونيتها، ان معظم دول العالم وعلى رأسها دولاً صناعية كبرى لديها مشاكل فقر وبطالة تفوق كثيراً ما نعاي منه ولكنها تعترف بعجزها ليعرف الناس اين هم.

يجب ان نوضح موقفنا مع اشاعة روح التفاؤل المبني على نجاحات براجمنا وانتعاش قطاعات واسعة من عناصر اقتصادنا الوطني، لنشجع شعبنا الطيب على العمل لمواجهة مشاكلنا بشقة، هذه الثقة المبنية على ايجاد مشاريع انتاجية ناجحة، ولنقرن روح التفاؤل مع العمل المنتج الجاد.

ليس انتقادنا هو لمجرد الانتقاد انما هدفنا من ذلك هو محاولة المساهمة بالقضاء اضواء عيا نفكر فيه ويلاحظه الناس لمزيد من التقدم لوطننا المزدهر بقيادته الهاشمية الملهمة.

هكذا من الله على

٢ - تخصيص نسبة اقلها ١٠٪ من
مخصصات شراء الاثاث والاجهزة
والمعدات والسيارات.
ويواقع ٤ ملايين دينار واصفاتها إلى مبلغ
ال ١,١٠٠,٠٠٠ دينار التي اقترحت اللجنة
المالية تخفيضها من الموازنة ليصبح المبلغ حوالي
١٠ ملايين دينار واصفاته إلى صناديق التنمية
والتشغيل والمؤونة الوطنية.
ان هذه التخفيضات يجب ان لا تمس
مخصصات قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية
والتي يجب دعمها بكل ما يمكنها من المحافظة
على مستواها المميز والارتقاء بهذا المستوى
ليتناسب ومتطلبات العصر وتطوراته
المتسارعة.
كما يجب ان لا تمس الموارد التنموية الرئيسية
والتي يجب ايصالها لمستحقيها فقط.
دولة الرئيس ، زملائي النواب ،
ان حل مشكلة الفقر والبطالة او التخفيف
منها هو موضوع لا يمتثل التأجيل بآية صورة
من الصور لانها اصبحت مشكلة متفاقمة وان
حلها او التخفيف منها لا يتأتى من الحلول
التقليدية بل يحتاج إلى حل جذري وفوري
ولان هناك عائلات جائعة، هناك - ايها السادة
- عائلات بعشرات الالاف دخلها الشهري
لا يزيد عن ٦٠ دينار وعدد افرادها اكثر من ٨
افراد بالمعدل فهل تتصور كيف يعيشون؟
والبطون الجائعة - ايها السادة - لاتعرف المعالي
الكريمة، ولذلك ناقترح تبني الحلول الفورية
التالية :

- ١ - اقامة مصنع لرب البندورة اخر في الاغوار
ولا حاجة لتوضيح فوائده.
- ٢ - اقامة مصنع لمصير الحمضيات، واخر
للخضروات المجمدة او المعلبة.
- ٣ - اقامة مشاريع زراعية كبرى لزراعة
الزيتون في المناطق الشرقية وبقية المحافظات
بعد توفير ابار وخزانات المياه وابار الجمع
وعمل اراض الدولة المهملة وعمل غرار
مشروع منتزه الحسين الوطني الذي (اقامته
امانة عمان) واقيم خلال ثلاثة شهور على
ارض مساحتها ١٢٨٠ دونماً في وادي
القطار شرق عمان لتسقي من خزانات ماء
اسمنتية تم انشاؤها في اقل من شهر
وبراسطة التفتيط وهو مثل يحتذى به
لاستغلال الاراضي الزراعية بكفاءة ومن
ثم يصار إلى توزيعها على العاملين
الحقيقيين في هذه الاراضي وحسب معايير
يتم وضعها لهذه الغاية.
- ٤ - حفر وتجهيز ابار جمع بطريقة حديثة في
المناطق التي يكثر فيها المطر وتركيب
مضخات صغيرة عليها في جميع انحاء
المملكة وعلى ارض الدولة وبالقرب من
التجمعات السكانية ولتتصور تأثير حفر
وتجهيز ١٠٠٠ بئر ماء في مختلف مناطق
المملكة على حياة الناس؟؟
- ٥ - شراء كميات من النخيل وتوزيعها على
مزارعي الاغوار بدون مقابل وزرعها في
مزارعهم وبقية المناطق التي تنمو فيها مثل

- هذه الشجرة.
- ٦ - تنمية دخول العائلات الفقيرة من خلال
شراء اعداد مناسبة من الابقار الحلوب
والماعز الشامي وتوزيعها كقرض حسن
ويدون فائدة وبمعايير محددة منها اثبات
استغلالها انتاجياً لتكون هذه العائلات
منتجة وليست متلقية للمعونات فقط.
 - ٧ - اقامة مشاريع عمالة ذات مردود انتاجي
للوطن وبصورة سريعة، وان اقامة مثل
هذه المشاريع لا يبغي ضرورة ان تتجه
الحكومة الرشيدة لاقامة الصناعات ذات
المردود الانتاجي الذي يلبي الحاجات
المحلية والتصديرية خاصة الصناعات
الخفيفة التي تعتمد على المواد الأولية
الوطنية مما ينمي القدرات الاقتصادية.
 - دولة الرئيس ، زملائي النواب ،
هذه حلول عاجلة اقترحها لعلها تجدد
الاذان الصاغية بعيداً عن دراسات الجدوى
الاقتصادية والروتين والبيروقراطية، وتقارير
الخبراء الدوليين وبعض ذوي اصحاب القبات
البيضاء الذين يعيشون بابرار عاجية، وارجو
ان لانغمض اعيننا او نصبح كالنعام؟ ان توفير
المخصصات كما ذكرت انفاً وتوجيه كل عناية
الدولة لهذه المشكلة وبكل طاقاتها لهذا العام،
ولنعنبره عام نقشف نسبي لتشغيل عدة الاف
من العاطلين عن العمل والنهوض بمستوى
العائلات الفقيرة المعيشي بمشاريع انتاجية
سهلة التنفيذ سريعة المردود الانتاجي.

وسيتوضح مدى نجاح مثل هذه التجربة
إن احسننا ادارتها... فهل فعلنا ذلك وتوكلنا
على الله؟
دولة الرئيس ، زملائي النواب ،
بقية الطلبات هي طلبات محلية اريد ان
اعذر المجلس الكريم حفظاً للوقت وسأضعها
لدى الامانة العامة لاتخاذ الاجراءات عليها.
دولة الرئيس ، زملائي النواب ،
وختاماً فارجو ان ارفع اصدق ايات الشكر
والعرفان للعائلة الهاشمية الكريمة وعلى رأسها
جلالة الحسين القائد وسمو ولي عهده الامين
لما قدموه ويقدموه للوطن الغالي حتى اصبحت
وطناً نموذجاً نعتز بانتائنا له . وطن الحرية
والديمقراطية وحقوق الانسان، وطن التقدم
والازدهار.
ان هذه مطالعاتي وسلاخطاتي على مشروع
قانون الموازنة العامة، املاً ان تؤخذ بعين
الاعتبار واعطائها ما تستحقه من عناية املاً ان
تجد طريقها للتنفيذ العملي «وقل اعملوا
فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق
الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
اما مطالعاتي حول مطالب دائرتي الانتخابية
فلقد وضحتها في كلمتي في جلسة الثقة
وارجو ان اوجزها كما يلي :
١ - رفع المستوى الصحي في مناطق ماركا
وطارق ويسان (الهاشمي الشمالي،

الهاشمي الجنوبي، المحطة، جبل القصور، الحسين، النزعة، وادي الحدادة) وذلك بتجهيز مراكزها الطبية لتوفير العناية اللائقة والفعالة.

ب - إعادة فتح مستشفى عمان العسكري ليخدم كامل المنطقة الشرقية، والذي كان لآغلاقه مردوداً سيئاً وسلبى لدرجة كبيرة على سكان تلك المنطقة.

ج - توصيل الخدمات من ماء وكهرباء وهاتف إلى المناطق المحرومة منها والتي تتوفر معلومات كافية عنها لدى السلطات المختصة في مناطق الدائرة الانتخابية الأولى.

د - إنهاء تفويض الأراضي لسكان ابو عليا الشرقي وتأمين الخدمات الحياتية الضرورية من طرق وكهرباء وهاتف.

هـ - إعادة تسعير اراضي الحي المجاور لمبرة ام الحسين (حي الامير حسن) المجاور للميثم الاردني في ماركا اذ ان تسعير هذه الأراضي كان فوق طاقة المواطنين وكذلك اسكان ماركا علماً بأنه توجد مضايقات واحتجاجات عليها من المواطنين وسنقوم بتقديم المزيد عنها للحكومة الرشيدة للتخفيف عن هؤلاء المواطنين.

و - تسوية واجهة عشائر الدعجة في المنطقة الشرقية وارضيتهم التي انتهت منها شركة الغوسفات في منطقة الرصيفة اسوة ببقية الواجهات العشائرية.

ز - فتح وتعبيد الطرق القروية والريفية في مناطق البيضاء والمناخر والماضونة ورميدان اسرة ببقية الطرق القروية والريفية بانحاء المملكة. وتوصيل التيار الكهربائي لها وبقية الخدمات الضرورية.

ح - توسعة شارع الحزام الدائري باربعة مسارب وقد ادرج مبلغ لهذا الطريق في الباب الثاني / موازنة التمويل املاً ان يوضع على سلم الاولويات الملحة، إذ ان هذا التخصيص يعني التأجيل إن لم يتوفر التمويل!!

ط - تأمين خدمات بريدية وهاتفية للمناطق الشعبية المكتظة بالسكان وخاصة منطقة ابو عليا الشرقي واسكان ماركا.

ك - دعم الحركة الشبابية والنزادي في الدائرة وخاصة نادي اسكان ماركا الشمالية.

ل - ان معايير تعيين الموظفين في محافظة العاصمة يجب تغييرها لتناسب ومناطق امانة عمان او الدوائر الانتخابية حيث انه يخصص حالياً ٥ كوتا لجميع مناطق المحافظة ولن يكون ذلك عادلاً.

م - تسريع توصيل التيار الكهربائي من مشروع كهربية الريف للمناطق المحرومة وخاصة مناطق وادي القطار والمغيرات وابو عليا الشرقي وبقية المناطق الشرقية.

ذ - تسريع تسوية الأراضي التي اقيمت عليها ابنية كما وعدت الحكومة الرشيدة. وخاصة

حي القادسية المحاذي لجبل فيصل قرب شنلر.

دولة الرئيس، زملائي النواب،

هذه قائمة ببعض مطالب الدائرة الانتخابية الأولى وليس جميعها وسنقوم بالتنسيق مع دولتكم والجهات المختصة للعمل على معالجتها حسب الطرق الرسمية وبطريقة فعالة.

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكراً للأخ حماد ابو جاموس، الكلمة الآن للسيد طه الهباهبه، والمتحدث الذي يليه السيد توفيق كريشان.

السيد طه الهباهبه:

بسم الله الرحمن الرحيم

واسعد الله مساء جميعاً

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء النواب الكرام،

اسمحوا لي أولاً أن أحيي دولة الدكتور عبدالسلام المجالي على صبره وجلده، وقدرته على المتابعة والاستماع بروح وطنية متسامحة، وإن دل ذلك فاننا يدل على صدق ولائه وانتائه لهذا الوطن ارضاً وشعباً وقيادة، ويشير بمستقبل أفضل.

دولة الرئيس،

ونحن نناقش الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤م، ليحدونا الأمل ذاته الذي سيطر على فكر اللجنة المالية وعقلها ووجدانها،

حيث قامت هذه الموازنة على دعائم من الامنيات بان تخفيض المديونية او تشطب من خلال الاستفادة من دور الاردن المتميز في المنطقة واهميته السياسية في المرحلة المقبلة فكيف يمكن ان تستفيد الحكومة من هذا الدور المتميز!! وهل هي دعوة من اللجنة بان يلتزم الاردن جانب التأييد المستمر للعملية السلمية؟ وهل يأتي الشطب نتيجة للسلوك الذي يرضي الاطراف المهيمنة على ارادة الشعوب!! والارادة السياسية.

كما نجد ان اللجنة المالية تحذر بشدة من مغية المخالفة أو المعارضة (ص ١٧) لانه في حالة عدم استلام مثل هذه المنح الخارجية او الحصول على تلك القروض فانه سوف ينعكس في حقيقة الأمر على وثيقة الموازنة ليظهر بذلك عجزاً حقيقياً بقيمة المبالغ التي لم يتم استلامها.. إذن هذه هي حقيقة الموازنة الأردنية، إنها رهينة بسلوكها وتصرفها تجاه القضايا المطروحة على البساط.

دولة الرئيس، في ظل تلك النظرية المالية نجد ان الانتاج الاجمالي لعام ١٩٩٣ سيحقق نمواً حقيقياً.. باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يحقق تراجعاً حوالي ٢,٧٪ والسبب في اعتقادي لا يعود للتطورات المالية والاقليمية وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصاد الاردني وإنما يعود اساساً إلى سوء الادارة التي لا بد من معالجتها علاجاً جذرياً من خلال

هكذا من الأعمال

تطوير كوادريون الرقابة والتفتيش، وتوسيع رقعة صلاحيته واعطائه مع ديوان المحاسبة قدراً أكبر من الحركة والصلاحية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

إننا إذا لم نلتفت إلى الداخل... إلى الأردن ومعطياته الحضارية والتراثية، وما حياه الله من وفرة في المواد الخام الطبيعية، إضافة إلى موقعه الجغرافي المتميز فإننا سنواجه مشاكل خطيرة منها حاولت الجهات الخارجية دعمنا وتميز صمودنا... وإذا لم نجعل من الأردن مناطق جذب سكاني وسياسي واقتصادي فإن الأمور ستضطرب وستحول هذه المناطق من مناطق هجرة منها إلى المدن الكبيرة.

إن محافظات الجنوب بشكل عام ومحافظة معان بشكل خاص تمثل أكثر من نصف مساحة الأردن، وهي أرض شاسعة غير مستغلة الاستغلال الأمثل، كما أن الدولة تملك جزءاً كبيراً من هذه الأراضي دون أن تستفيد منها، أو تسمح لأحد أن يقترب منها لا بالشراء ولا بالإيجار فإلى متى يظل هذا الحال؟! إن الجنوب يمتاز بكل متطلبات الانتاج من أهمها:

* كثرة الموارد الطبيعية والثروات (فوسفات، أسمدة، اسمنت، مقالع حجرية، نحاس، حديد، زجاج) وعشرات المعادن التي تنتظر البحث عنها واستغلالها.

* تميزها بالعقبة شريان الأردن البحري على العالم.

* وفرة الأماكن السياحية والأثرية والدينية ومقامات الصحابة ومواطن المارك العربية والإسلامية على مختلف الأزمان.

* جمال المناخ صيفاً في الشوبك ووادي موسى وشتاءً في العقبة والأغوار الجنوبية ومعان وتحديداً منطقة الميمنة بشبابها وإشجارها البرية التي تصلح أن تكون متنزهاً قروياً أو غنياً كشافاً لكل طلبة الأردن.

فهل يُعقل أن تهمل هذه المناطق التي كادت أن تصبح مناطق شبه مهجورة، فيتدفق إليها نحر العاصمة وضواحيها بحثاً عن لقمة العيش، والمستقبل الأفضل؟

إن على الدولة واجب إنشاء مشاريع انتاجية في تلك المناطق وأن ترفدها بمشاريع اسكانية ثابتة على غرار مدينة الحسا التي تشهد ازدهاراً عمرانياً وسكانياً بسبب الخدمات التحتية، ويسبب الخواطر التي تعطى للعاملين في شركة مناجم الفوسفات. وإن تلذل كل الصعوبات أمام أبناء تلك المناطق وتحفزهم على البقاء.

دولة الرئيس، إن قضاء الشوبك جزء لا يتجزأ من عاقلة معان، وهذه هي المرة الاولى التي يُعتمَل فيها هذا القضاء في مجلس النواب ولذلك اسمحوا لي أن أعرض بعض مومهم:

يقول ابن الفرات في تاريخه ج ١٩ ص ٨٥ : «وتشير الوثائق الأوروبية الى وجود سكر الشوبك والكرك في اسواق فلورنسا بين السلع

الشرقية المعروفة سنة ١٣١٠م، وهذا يعني ان اراضي الشوبك والكرك ما بينهما صالحة لزراعة قصب السكر والشمندر فلماذا لا تقوم وزارة الزراعة والتخطيط والتموين بدراسة جدية مع بعض المؤسسات الأردنية، ونحن نعلم حاجتنا لهذه المادة الهامة، وكما ندفع على شرائها ودعمها من موازنتنا وعملائنا الصعبة؟

اما القلقشندي فيقول ج ٤ ص ١٥٧ : «لقد قام الملك المعظم عيسى بن العادل بنقل غرائب الاشجار للشوبك حتى تركها تضاهي دمشق في بساطتها... وتدفق أنهارها، وقد كان مشمش الشوبك ينقل إلى الديار المصرية إضافة إلى العنب والكمثرى والرمان والزيتون والزيت والزبيب... الخ».

إن في الشوبك حوالي ثلاثة الاف دونم كلها مزروعة بالاشجار المثمرة تكاد تموت يوماً بعد يوم نتيجة لجفاف بعض عيون المياه المشهورة نتيجة للاستخدام الجائر للمياه في بعض المزارع الخاصة التي لا يستفيد منها أبناء الشوبك ولا المحافظة شيئاً سوى انها تحمل اسم «تفاح الشوبك» في الاسواق العربية.

ولهذا فإن وزارة الزراعة التي يفترض ان تكون أهم وزارة أردنية باعتبار ان الأردن بلد زراعي في تصنيفه الشخصي، انها مطالبة بسرعة بصيانة مصادر المياه في القضاء، ورفع الانتعاش عن كثير من العيون المائية التي غارت نتيجة لعوامل بيئية كثيرة واقامة بعض

السدود لجمع المياه التي تذهب هدراً في هذه المنطقة الزراعية الهامة.

وإذا نظرنا لموازنة محافظة معان بهذا الخصوص لاثجد سوى ٦٠٠٠ دينار فقط لتطوير الأراضي المرتفعة ونحن نعلم ان كل مناطق المحافظة ينطبق عليها هذا الوصف الجيولوجي، كما نجد «١٥٠٠» دينار فقط لتحسين الاغنام والماعز الشامي فهل يكفي هذا المبلغ لشراء «شلية واحدة»؟ وهنا نقول ما الجدوى من محطة الفيضيج الزراعية التي استمكت لها الدولة ما يقارب (١٢) ألف دونم من احسن اراضي الشوبك عام ١٩٦١م ولا يعمل بهذه المحطة سوى اربعة عشر شخصاً. وقد كانت الحكومة تخطط إلى إنشاء مشروع ضخخ لانتاج الشروة الحيوانية وزراعة النباتات الرعوية، وكان من المفروض ان تقام مصانع صغيرة للانتاج الزراعي والغذائي لرفد حاجة السوق الأردني من اللحوم والالبان ومشتقاتها. إن هذا المشروع المنتشر بحاجة إلى إعادة تقويم من اجل دفع الدماء الجديدة فيه بكل صراحة ووضوح.

وفي المجال الزراعي، فلا بد ان تعيد الدولة النظر بسياساتها التعليمية المهنية في التخصص الزراعي، وان تقيم كليات زراعية في المناطق ذات البعد الزراعي، والشوبك في مقدمتها، علماً بان كلية الشوبك الزراعية من اقدم مدارس المملكة في هذا المجال، والامل في الحكومة الحالية بتحويل كلية مجتمع

هكذا من المأهول

الشوبك، إلى كلية زراعية تابعة لجامعة مؤتة خصوصاً وأن المباني، والخدمات متوفرة ولا تحتاج إلا لقرار رسمي.

دولة الرئيس، الزميلة، الزملاء،

إن الاستقرار في منطقة ما... يعتمد أساساً على الخدمات. والبناء هو الأساس الأول للاستقرار والبقاء. فإن مشكلة إفراز الأراضي وضيق ذات اليد مشكلة من أكبر أسباب الهجرات المتتالية أو عدم استغلال تلك الأراضي استغلالاً إيجابياً، وكنا نتمنى على الحكومة المؤقتة منذ عدة سنوات بمساعدة الأهالي في حل هذه المشكلة التي لا يمكن أن تحتلها جيوب وظروف أبناء الشوبك المعاشية إن إيفاد فرق مساحة لفرز أراضي القرى المستنثة من التسوية في القضاء، وفرز الأراضي الأخرى للمواطنين سيحل مشاكل كثيرة. كما أطلب بالعمل السريع على إنشاء وحدات الإسكان الوظيفي في الشوبك، علماً بأن الدولة قد استولت أجود الأراضي لمثل هذه الغاية منذ سنوات.

«وهنا تم الانصات لسباح اذان المغرب»

السيد طه الهياهبة :

دولة الرئيس،

إذا كانت السياحة ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الأردني فإن الاهتمام بالمواقع السياحية يعني استمرار تدفق العملات الصعبة. ويعني انتماشاً لأبناء المنطقة. ولما كانت قلعة الشوبك

ذات أهمية تاريخية وسياحية فإن ترميمها واجب وطني وذلك بتحسين الطرق المؤدية إليها وتوسيعها ووضعها ضمن الحارطة السياحية وبرامج زيارات الجامعات السياحية التي تمر من هناك مرور الكرام، ونتمنى من وزارة السياحة إنشاء استراحة صغيرة ومكتباً للمعلومات، أو مكتباً للمديرية الآثار من أجل تنشيط عمليات التقيب والبحث عن الآثار الدارسة التي نقرأ عنها في بطون الكتب التاريخية القديمة مثل قرية منصور التي يقال إنها الوطن السري الأول للدعوة العباسية.

كما أطلب بصيانة بعض المقامات الدينية والتاريخية وعمل أسوار ومرافق صحية لها والمساهمة في إكمال مسجد «الجهير» الذي يمكن اعتباره صرحاً علمياً إسلامياً في القضاء.

أما الثقافة والشباب - دولة الرئيس - فهي الأقل حظاً في موازنة الدولة، وقد خلت موازنة محافظة معان من المخصصات الثقافية، فهل يعقل أن نحرّم من المكتبات العامة والمراكز الثقافية، وابن مديرية ثقافة معان أسوة بكل محافظات المملكة، أنه حظ المثقفين العائر الذين لا يحفظون بالاهتمام اللازم حتى في العاصمة. وبالتالي كيف نحضهم ضد الغزو الثقافي مادامت هذه نظرتنا للثقافة والمثقفين؟! ومع ذلك يحدوني الأمل بإنشاء مكتبة وطنية في بلدية الشوبك، أما الشباب عدة المستقبل فلا بد من تهيئة كل الظروف

لجعلهم ثمرة مباركة من ثمرات هذا الوطن، ولهذا أطلب وزارة الشباب ببناء استاد رياضي في كلية مجتمع الشوبك لخدمة نادي الشوبك، ومركز الشباب والمدارس الثانوية في القضاء، وبخاصة أن الرياضيين يعانون في محافظة معان مشكلة في هذا المجال، كما أتمنى أن تقوم الوزارة ببناء مركز للشباب في الشوبك بدلاً من المستأجر حالياً والذي لا يفي بغايات ونشاطات الشباب.

إن العقل السليم لا يكون إلا في الجسد السليم لذلك فإن الناحية الصحية من الأساسيات المهمة التي لا بد من توفر الحد الأدنى منها في كل مكان، لذلك ادعو إلى زيادة عدد الأطباء في مركز صحي الشوبك ورفعته بالكوادر الفنية وكذلك إنشاء مستشفى في منطقة جغرافية متوسطة بين وادي موسى والشوبك وإبل وبسطة ومعان ولعل منطقة الهيشة هي أفضل مكان لذلك.

دولة الرئيس، إن قواتنا المسلحة درع الوطن، وهم نشامى الأردن علينا واجب دعمهم والدفاع عن حقوقهم كما يدافعون عن حدودنا ويقاتلون، لذلك أطلب بدراسة أحوال متقاعدتين وعاملين، ودراسة أحوال ابتائهم بزيادة مخصصات المكرمة الملكية على ضوء ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي الختام، أتوجه إلى دولة رئيس الوزراء شاكرًا جهده، ومواقفه الوطنية، ولكل طاقم وازرته التقدير والاحترام متمنياً للجميع

الشرفيق والرشاد وإن يديم الله جلالة الملك المعظم وسمو ولي عهده المحبوب ذخراً وسنداً للأردن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكرًا للسيد طه الهياهبة، الكلمة الآن للسيد توفيق كريسشان، والمتحدث الذي يليه السيد سالم الزوايدة.

السيد توفيق كريسشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الأمين

دولة الرئيس، الأخوة الزملاء،

أرجو أن تسمحوا لي أن أبدأ حديثي بتقديم الشكر والتقدير للطاقم الحكومي والعطاء المخلص الصادق والذي امتد لعدة أسابيع خلعت ونجّلت من خلاله علاقة التكامل والتعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية من خلال حوار هادئ عميق يصب في خاتمة المصلحة الوطنية.

دولة الرئيس، الأخوة الأكارم،

درج وزراء المال إلى وصف مشاريع الموازنة العامة عند طرحها إلى مجلس الأمة في خطب الموازنة للأعوام المدرجة بأنها وثائق وطنية تعكس واقع الشأن الاقتصادي وتدخلاته الاجتماعية والسياسية فتكون كل موازنة بمثابة المنارة المادية لما هو قائم سلباً كان أم إيجاباً مع توفير السبل التي من شأنها تهيئة العيش

الكريم الذي يتأى بكل فرد من مجتمعنا الواحد المتأخي من مواطن الزلل والعمور والفاته .

ان تعليق النائب على خطاب الموازنة لن يطل منها اوتي من علم وخبرة كافية التفصيلات ليفندها بالحجة والدليل ويميز بين الابيض والاسود وصولاً إلى قواسم مشتركة مع السلطة التنفيذية وهذا يستلزم في نظري ان يكون لمجلسنا الموقر مستشارين اقتصاديين اردنيين ثقة ليكونوا عوناً لنا في التوصل إلى الرأي الفصيل لما فيه خير البلاد والعباد في هذه الظروف بالغة التعقيد .

دولة الرئيس ، الاخوة الاكارم ،

ان كل الاراء الخيرة التي يطرحها نواب الامة في نقاشات مشروع الموازنة تصب في مجملها لهدف سام نبيل قوامه واد العجز في الميزان التجاري وضبط صرف الدينار والمحافظة على عافيته وقوته ومجابهة غول الغلاء والتضخم من خلال تشجير الطاقة الكامنة في جسم المجتمع لاطلاق دفعات التخفيض القادرة على تحويله من مجتمع استهلاكي هدمي إلى انتاجي خلاق ومن هنا فاني اسجل الملاحظات التالية على مشروع قانون الموازنة .

اولاً : منذ نعوذ اظفارنا ونحن نردد المقولة بأن الاردن بلد زراعي وما فتئت الحكومات المتعاقبة على التأكيد على خطط طموحة من اجل اردن اخضر حيناً ولتطوير وتحسين مدخلات العملية

الزراعية حيناً آخر وقد خصصت للنفقات الرأسالية لوزارة الزراعة أربعة ملايين ونصف المليون دينار . لتغطية مجمل مشاريع الوزارة لهذا العام فهل يعقل بان هذا المبلغ سيحقق فلسفة واهداف وسياسات وزارة الزراعة على المدى المنظور والمستقبلي ثم اين توجهات الحكومة في دعم وتفعيل المركز الوطني للبحوث الزراعية .

ثانياً : البطالة وجيوب الفقر

تؤكد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية على وجود بطالة هيكلية وموسمية وسلوكية اضافة إلى بطالة المتقاعدين من مدنيين وعسكريين ولازال شبح الفقر يجيم على شريحة كبيرة في مجتمعنا فقد كانت نسبة الفقر عام ١٩٩١ ٣٠,٢٪ انخفضت عام ١٩٩٢ إلى ١٦,٢٪ ولكنها تظل تؤرق الحكومة واهل البر والاحسان وقد اصبحت اوضاع قطاع كبير من المواطنين العاملين وغالبيتهم من المتقاعدين عسكريين ومدنيين حرجة وصعبة ولهذا فاني اشد على ضرورة الاسراع في تنفيذ حزمة من الإجراءات التي قد تحد من هذه المخاطر واقترح ما يلي :

١ - زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين زيادة كريمة ومناسبة .

٢ - ضرورة العمل على اقرار قانون

التأمين الصحي الشامل .

٣ - تفويض اراضي الدولة للعاطلين عن العمل ومساعدتهم لاقامة مشاريع انتاجية تعود عليهم وعلى الوطن بالنفع الكثير .

٤ - دعم تخصصات وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية . وصندوق التنمية والتشغيل وتفعيل الدور الذي تقوم به وتوجيهه نحو مشاريع الانتاج التي تستوعب العاطلين عن العمل .

ثالثاً : ان الاقتصاد هو سمة عصرنا الحاضر والقرن القادم وقد مرت على الاردن ظروف كان خلالها مرشحاً للعب دور اقليمي بارز على الصعيد الاقتصادي ولكن جرد القوانين المتعلقة بالمجالات الاقتصادية حال دون ذلك في اواسط السبعينات وبداية الثمانينات عندما ابتل قطر عربي شقيق متحضر بحرب اهلية لذلك فاني اشد على ضرورة الاسراع في اجراء مراجعة تشريعية تشمل جميع القوانين ذات التأثير المباشر على كافة الجوانب الاقتصادية والاستثمارية كضريبة الدخل والجمارك وقوانين تأسيس الشركات وغيرها .

رابعاً : ان دعم القوات المسلحة وجميع الاجهزة الامنية يعتبر في هذه الظروف ضرورة قصوى فبان الاردن مقبل على

مرحلة يعتبر فيها الامن والاستقرار امراً لا مساومة فيه وعنصراً مسانداً لاجتذاب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية .

خامساً : انني أرى ضرورة تشكيل فريق من ذوي الخبرة والاختصاص من السلطين التنفيذية والتشريعية لدراسة اوضاع الشركات المتعثرة ووضع السبل الكفيلة باخراجها من أزمتها ومراقبة توجهاتها فلا يعقل ان تقوم شركة شبه حكومية بالتفنن . في الوان واشكال الاتفاق الحكومي مثل الاعلان والدعاية في وسائل الاعلام المرئية والمقروءة المحلية والاجنبية وان تتوجه هذه الشركات إلى تشغيل الايدي العاملة الاجنبية عوضاً عن الكفاءات الاردنية كما لا يعقل ان يكون اداء هذه الشركات متعثرة وان تتفق السلطين التشريعية والتنفيذية على ضرورة ضبط وترشيد الاتفاق .

سادساً : ان احداث الثقة النوعية في المجتمع لن يتأتى الا : من خلال المؤسسة التربوية والقائمين عليها وهو جموع المعلمين فيجهودهم وعملهم الخير المميز الموصول نستطيع ان نحقق طموحات المجتمع ونغرس قيم الحق والخير والاثناء في الاجيال القادمة والذين هم اداة التنمية وهدفها وبناء عليه لابد من الامور التالية :

هكذا من الأهل

أ - مراجعة سياسات التعليم العالي وتوجيه ذلك بما يتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

ب - التسوسع في مجال التدريب المهني ورفعته بما يلزم من تقنيات متطورة.

ج - السرعة على تحسين ظروف المعلمين الوظيفية ودعم المشاريع الاسكانية لهم.

وهذا ينسحب من حيث الشكل والمضمون على الاخوة العاملين في وسائل الاتصال الجماهيرية المقروءة منها والمسموعة والرئية لما لهم من دور متميز في جسم الوطن.

سابعاً : انني اثني على توجه الحكومة الجاد والصادق في التطوير الاداري وتطوير الانظمة والتشريعات وهذا يستلزم تفعيل وتأكيد الدور الوطني والمميز الذي تضطلع به دائرة الرقابة والتفتيش ويتوجب على الحكومة ان تبتأ له كافة السبل ووسائل الدعم غير المحدود وسن قانون له لاصول الرقابة والتفتيش حتى يجد من القرارات الادارية المخالفة وليقوم بدوره في كشف الثغرات في الجهاز الاداري على أكمل وجه.

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب ، ان معان الصنادقة الصابرة، معقل ثورة العرب الاحرار والتي منحت ثقتها لهذه

الحكومة دون منازعة او مزايده والتي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس لتأمل من هذه الحكومة ايلاء مطالبها الجدية والاهتمام لنقل المعاناة فيزيد الانتاج والعطاء لاردن الحسين العظيم.

اولاً : ان تأسيس جامعة اردنية في محافظة معان يعتبر ضرورة ملحة حيث لازال ابناء المحافظة وعبر سنين طويلة خلت يضطرون للانتقال إلى المحافظات الاخرى لاستكمال تحصيلهم الجامعي مما يجعلهم اعباء اقتصادية واجتماعية ونفسية كثيرة لاطاقة لهم عليها.

اضافة إلى الآثار الايجابية الكثيرة لقيام الجامعة التي تتوزع كلياتها في انحاء المحافظة على المجتمع المحلي ومن مختلف الجوانب.

ثانياً : ان البطالة والفقر في محافظة معان اصبحا من المشاكل التي تحتاج إلى جهد حكومي وشعبي كبير وسريع للحد من الآثار السلبية لها، وانني ومن هذا المنبر اطالب الحكومة بفرض رسم رمزي على جميع المؤسسات والشركات العاملة في محافظة معان وخاصة المشاريع الزراعية الكبيرة والمقامة على اراضي المحافظة والتي تستهلك كميات كبيرة من الثروة المافية على ان توظف هذه الاموال ومن خلال هيئة رسمية لاقامة المشاريع الانتاجية داخل المحافظة.

التي اقيمت قد اثبتت نجاحها إلى ان هذا القطاع لا يزال مهماً لذلك فاني اطالب الحكومة بوضع الخطط المناسبة والمستقبلية لتنشيط هذا القطاع واقتراح تفعيل دور وزارة الزراعة وتوزيع الاراضي واقامة السدود الترابية وزيادة وتفعيل دور صندوق الاقراض الزراعي في المحافظة.

سادساً : ان تنظيم وتوزيع الواجهات العشائرية في محافظة معان يستحق ان توليه الحكومة مزيداً من العناية والاهتمام كما وانني اطالب واشدد على ضرورة تسوخي العدالة في توزيع الاراضي في مدينة العقبة.

سابعاً : قطاع النقل

ان الطريق الذي يربط حيان بمعان يعتبر من الطرق الدولية ذات المواصفات العالية، ولكن بقية الطريق من النقب إلى العقبة مسرب واحد تكثر فيه الحفر والمطبات لذلك اطالب بضرورة الاسراع برصد المخصصات اللازمة لاكماله.

كما واشير إلى الطريق الجديدة التي تربط منطقة اليتيم بميناء الحاويات والتي يبلغ طولها حوالي ستة عشر كيلو متر ومخصصة للشاحنات حيث تم افتتاح هذا الطريق في بداية تشرين اول عام ١٩٩٣ وخلال تلك الفترة كثرت

ثالثاً : ان محافظة معان تعتبر من المناطق الغنية في مواقعها السياحية والاثرية، فالبتراء وشواطئ العقبة تعتبر من مناطق الجذب السياحي العالمي ولكنها بحاجة لخطوة طموحة لتتمكن من المناقشة لذلك فاني اطالب بالاسراع لتطوير وتنظيم شواطئ العقبة ومدينة البتراء والشوك.

رابعاً : الخدمات الصحية

ان المحافظات بحاجة ماسة إلى التوسع الكمي والنوعي في الخدمة الصحية، وتفتقر مناطق المحافظة إلى التخصصات الضرورية المختلفة وضرورة رفد مستشفى معان بالاختصاصيين وتزويده باحدث الالات والمعدات الطبية المتطورة لذلك فاني اطالب بالاسراع بتوفير التخصصات الضرورية في المحافظة ووضع خطة مستقبلية قريبة لانشاء مستشفى عسكري في مدينة معان.

كما وانني اثني على مطلب زميلي سعادة النائب بدر الرياطي لانشاء مستشفى حكومي في مدينة العقبة.

خامساً : يعتبر القطاع الزراعي في محافظة معان ومقارنة ببقية المحافظات مهماً، فعلى الرغم من ان المحافظة تشكل ما يزيد عن ٤٠% من مساحة المملكة وعلى الرغم من أن المشاريع الزراعية المحدودة

الحوادث المؤسفة التي أدت إلى وفاة عدد كبير من الاخوة السابقين.

وعلى الرغم من تقارير وزارة الاشغال والتي تشير إلى سلامة الطريق إلا ان الناحية العملية أثبتت عكس ذلك عدا عن الاضرار الفنية التي تتعرض لها الشاحنات وتكثر على هذا الطريق العبارات التحذيرية التالية : منحدر خطر، لسلامتك استعمل الغيارات العكسية أكثر من الكوابح، اتجه نحو المهابر عند فقدانك السيطرة على المركبة، ان هذه العبارات التحذيرية تدل على خطورة الطريق لذا فإني أرى ضرورة إيجاد حل جذري وسريع من قبل لجنة حكومية لتصويب الامر وبيان المسؤولية في تخطيط وفتح طريق للشاحنات بهذه المواصفات.

ثامناً : ان التوجه لاقامة المناطق الحرة في المحافظة يعتبر ترجيحاً إيجابياً يحمل الكثير من الفوائد والإيجابيات من خلال الاجتذاب الضخم للاستثمارات الخارجية واقامة المشاريع التي تساهم مساهمة نشطة فاعلة في حل مشكلة البطالة ولكنني أشدد المطالبة بضرورة ان تتوزع هذه المناطق في أنحاء المحافظة لتعم الفائدة منها ويسهل ضبطها والتقليل من سلبياتها.

كما وإني اطالب الحكومة بوضع خطط

مستقبلية لتنفيذ انشاء مدينة صناعية في مدينة معان.

تاسعاً : ان ابناء مدينة العقبة يعانون من جملة المشاكل الزمنية والتي استعصى حلها عبر سنين خلت اوجزها بما يلي :

أ - مشاكل صيادي الاسماك.

ب - اراضي الشاطئ والذي مضى على منع اصحابها من استغلالها مدة تزيد على ربع قرن.

ج - اسعار الكهرباء بحاجة إلى دراسة جادة وذلك بسبب طبيعة المدينة المناخية.

د - الاسراع بتطوير البنية القديمة بطريقة عادلة تحفظ حقوق المالكين فيها.

عاشراً : اطالب الحكومة الرشيدة العمل وسرعة لتغيير شبكة المياه في مدينة معان والتي أصبحت مهترئة بفعل الزمن.

حادي عشر : ان دعم مصنع الزجاج والعمل لاجراجه من ازمته يعتبر امراً حيوياً بالنسبة لمدينة معان ويجب العمل على تشكيل فريق متخصص لمراجعة ودراسة اسباب تعثر وضع السبل والوسائل الكفيلة بدعجه ليعاود مزاولته نشاطه بالطريقة التي تحقق الفائدة المرجوة من انشائه لاسيما ان هذا المصنع يعمل فيه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

دولة الرئيس، الزملاء النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في بداية كلمتي هذه اتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المفدى راعي مسيرة هذا البلد الطيب المعطاء وولي عهده الامين.

كما واتوجه بجزيل الشكر إلى دولة رئيس الوزراء وحكومته الرشيدة واطعن بالذكر معالي وزير المالية وكل من ساهم في اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في وقتها المحدد، وكما اشكر الاخوة الزملاء رئيس واعضاء اللجنة المالية في مجلسكم الكريم على ما يملوه من جهد صادق ومتواصل في دراسة ومناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤ في اعداد تقريرها الذي استمعنا اليه في بداية مناقشة الموازنة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام، عند دراستنا إلى موازنة الدولة لهذا العام، لابد ان يتم النظر إلى كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والدولية التي تمر بها منطقتنا بشكل عام وبلدنا بشكل محاسن، حيث ان الاردن ومنذ حرب الخليج الثانية تعاقبت عليه ظروف كلنا نعلمها سواء أكانت سياسية او اقتصادية دخلنا بعدها في مرحلة مسيرة السلام الجارية الان. ومرحلة الانتظار

حوالي ٣٥٠ من ابناء معان يعملون ابناءهم من دخولهم من العمل في المصنع.

واخيراً، فإني اكرر الشكر والتقدير إلى هذه الحكومة والحكومات السابقة على الجهد الصادق لاجراج هذا البلد الصابر المرابط من ازمته الاقتصادية التي مر بها ومحاولة تخفيف عبء المديونية الخارجية والداخلية وضبط الاسعار والمحافظة على سعر صرف الدينار والمحافظة على احتياطات جيدة للخزينة من العملة الصعبة.

وقبل هذا وذلك لابد ان نتوجه جميعاً بالشكر والثناء والعرفان لا غلى ما نملك في هذا الوطن الحسين المعظم الذي هو عنوان الاستقرار والامن والرخاء وبفضله وحكمته وحسنه تجاوز الاردن حدود مساحته الجغرافية فاصبح ملء الدنيا عزاً ومجداً وسودداً اسبغ الله على جلالته نعمة العافية وأمد في عمره ليقى المظلة الحانية التي يتفأ تحت ظلها كل احرار الوطن والامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد توفيق كبريشان، الكلية الان للسيد سالم الزوايدة، والمتحدث الذي يليه السيد صالح شعواطة.

السيد سالم الزوايدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا من الأشهر

والترقب التي نعيش حتى تتبلور هذه المسيرة باذن الله تعالى.

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام ،

اختصاراً للوقت لن اكرر ما تفضل به معظم الزملاء الكرام ، لكن لابد من التأكيد على المطالب العامة التالية :

اولاً : ان قواتنا المسلحة الباسلة والاجهزة الامنية تستحق منا كل الدعم والتقدير وذلك من خلال زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين ، وإخص بالذكر المتقاعدين القدامى الذين أفنوا زهرة شبابه في خدمة الاردن الحبيب ، وكذلك إعادة النظر في قانون التقاعد العسكري ، ودعم صندوق اسكان الضباط والافراد وكذلك إعادة النظر في علاوة غلاء المعيشة العائلية بحيث تشمل كافة افراد العائلة وليس كما هو الحال .

ثانياً : تفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وإعطاءه صلاحيات اوسع ليتمكن من القيام بواجباته على أكمل وجه .

ثالثاً : تحسين اوضاع موظفي الدولة العاملين منهم والمتقاعدين والعمل على تثبيت العاملين باجور المياومة الذين مضى على خدمتهم اكثر من عشرة سنوات في مؤسسات الدولة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء

الكرام ، اما فيما يخص منطقتي الانتخابية والتي اتشرف بتمثيلها فكما تعلمون ان مناطق بدو الجنوب هي من اكثر مناطق المملكة اتساعاً وينقصها الكثير من الخدمات الاساسية والضرورية وهي كما يلي :

اولاً : التعليم ، اطالب الحكومة بالاسراع باتشاء جامعة حكومية في محافظة معان لتخدم أبناء المحافظة وإبناء بدو الجنوب كونهم يعانون من صعوبة عدم تمكن ابناءهم من الالتحاق بالجامعات الاردنية لعدم قدرة معظمهم مادياً ، اما بالنسبة للمدارس فاني اطالب الحكومة بالعمل على توسيع الابنية المدرسية في مدارس البادية حيث أن بعض المدارس تجمع بين الذكور والاناث وكذلك وجود صفوف مجمعة مما يؤثر ذلك على تحصيلهم العلمي . والعمل على رفد المدارس بالمعلمين المؤهلين لكافة الاختصاصات منذ بداية العام الدراسي . راجياً ان لا تكون هذه المدارس عطة تجارب للمعلمين الجدد في بداية كل عام دراسي .

ثانياً : الشباب ، يعاني شباب بدو الجنوب من قلة الاندية الرياضية والثقافية اذ لا يوجد سوى ناديين في كل من القوية والجفر ، ارجو من الحكومة الرشيدة ايلاء موضوع شباب بدو الجنوب اهتمام خاص واتشاء نوادي في كل من المريغة والريشة والديسة والحسا وقرى

النعيات .

ثالثاً : الصحة ، العمل على انشاء مستشفى عسكري في ناحية آيل وذلك لتوسطها لكافة مناطق وقرى محافظة معان الغربية وللتخفيف على مستشفى معان الحكومي ، كما وأطالب بتفعيل دور المراكز الصحية ورفعها بجميع التخصصات الطبية اللازمة وسيارات الاسعاف وذلك لبعدها عن المستشفيات .

رابعاً : الكهرباء ، لاتزال هناك بعض القرى والتجمعات السكانية فلم يصلها التيار الكهربائي لغاية الان . . مثل قرية رم وقرى وادي عربة (قطر ، الريشة ، بير مذكور ، القريقرة) المزمر المدورة وقرية تتن . وكذلك اطالب بانمام شبكة الكهرباء في بعض الاحياء في كل من المريغة ، الراشدية والطويسة وذلك على حساب فلس الريف .

خامساً : الاتصالات كلنا يعلم باهمية الاتصال في وقتنا الحاضر حيث اصبحت من الضروريات الملحة في حياتنا اليومية إلا انه لغاية الان لم تصل هذه الخدمة إلى معظم قرى بدو الجنوب خاصة قرى وادي عربة ، قرى الديسة ، رم ، تتن وبعض قرى الشراه وأنني اطالب الحكومة الموقرة بايلاء موضوع الاتصال في مناطق بدو الجنوب الامة

من اجل ايصال هذه الخدمة إلى هذه المناطق .

سادساً : الطرق اطالب الحكومة بما يلي :

١ - فتح طريق الديسة ، المدورة ، حيث تبلغ المسافة حوالي اربعون كيلو متر وتعتبر الطريق البديل لطريق راس النقب في فصل الشتاء .

٢ - اكمال طريق الحسينية - الجفر .

٣ - فتح طريق تتن - وادي اليتيم ، حيث تبلغ المسافة (١٠) كم .

٤ - تعبيد طريق الحميعة الغربية وربطها بالخط العام ومسافتها (١١) كم .

٥ - اكمال طريق مسعووه - وادي عربة .

٦ - اكمال طريق نملة - وادي عربة .

٧ - اكمال طريق راس النقب - الفرش .

٨ - توسيع طريق رم السياحي .

٩ - تعبيد طريق قريقره - وايصالها إلى فينان .

١٠ - تعبيد طريق القطرانة - النخيلة .

١١ - تعبيد شوارع قرى وادي عربة .

سابعاً : الاراضي ، ان ما يقلق ابناء بدو الجنوب هو عدم تطويع أراضيهم في تلك المناطق لغاية الان ، لذا اطالب الحكومة بارسال فرق مساحة للعمل على تطويع هذه الاراضي ليتمكن اصحابها من استغلالها وتوفير العيش

هكذا من الأشغال

الكريم لهم وللحد من البطالة في هذه المناطق.

ثامناً : السياحة، اطالب الحكومة الاهتمام بالاماكن الاثرية في المنطقة مثل الحميمة، وادي رم، قلعة المدورة، وآثار منطقة البضاء، وتفعيل دور المكاتب السياحية في هذه المناطق.

تاسعاً : البطالة، كلنا يعلم بان نسبة البطالة وجيوب الفقر في منطقة بدو الجنوب من اهل النسب في المملكة، لذا اطالب الحكومة بالعمل على توفير فرص العمل واعطاء الاولوية لتشغيل أبناء بدو الجنوب في كل من شركة الفوسفات بفروعها وشركة اسمنت الجنوب ومؤسسة الموانئ وسكة حديد العقبة وكذلك الشركات الزراعية المتواجدة في منطقة المدورة وحوض الديسة وسهل الصوان.

عاشراً : المياه، اطالب الحكومة بما يلي :

١ - ايصال مياه الشرب إلى كل من قرية الصالحية والشاكرية وقرية قطر.

٢ - العمل على تحديد شبكة مياه القطرانة والحميمة.

٣ - زيادة عدد صهاريج المياه التي تنقل المياه إلى المناطق التي لم تصلها شبكة المياه.

٤ - فتح الآبار الارتوازية المغلفة

المتواجدة في منطقة الحماد شرقي الجفر لاهميتها لسكان المنطقة.

٥ - السماح بحفر الآبار الارتوازية في مناطق بدو الجنوب وذلك لاستغلال الأراضي الزراعية.

حادي عشر : المراكز الادارية اطالب بما يلي :

١ - استحداث مديرية ناحية في المريفة لكثافتها السكانية ووجود عدة قرى حولها مثل (رأس النقيب، ابو السن، قرين، القاسمية، طاسان، سويمة وهيدة).

٢ - استحداث مديرية ناحية في الديسة لوجود كثافة سكانية وتواجد عدة قرى حولها مثل (رم، الطويسة، فنيشير، القال الصالحية، والشاكرية).

٣ - استحداث مديرية ناحية في الجفر.

٤ - استحداث مديرية ناحية في القطرانة.

ثاني عشر : الاسكان، والعمل على انشاء مشاريع اسكان لتجمعات العشائر ضمن مناطقهم وتحسين اسكان عشائر البدول في قرية أم صبحون حيث وعدوا باضافة غرفة لكل وحدة سكنية وكما اطالب بزيادة حدود هذه القرية.

ثالث عشر : المرأة والاهتمام ببحرjemat الجامعات والمعاهد من بنات بدو

الجنوب باعطائهم اولوية التعيين في مناطقهم.

وفي الختام وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير لخدمة هذا البلد الطيب في ظل الراية الهاشمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد سالم الزوايدة، الكلمة الان للسيد صالح شعواطة، والمتحدث الذي يليه السيد سالم السعد.

السيد صالح شعواطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، النواب الافاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

مقدمة : مع اخذنا بالاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها المملكة بدءاً من الازمة المالية (أزمة المديونية عام ١٩٨٨) وما تلا ذلك من استمرار توقف المساعدات العربية المقررة في مؤتمرات القمة، وايضاً ما استتبع من ازمات مالية إثر ازمة وحرب الخليج، ومع تنويعنا بالجهد الجبر الذي قام به الفريق الاقتصادي الحكومي الاردني في مجال التصويب والتصحيح المالي ومعالجة الازمة، فإنه لايسمى إلا أن أبين واركز على ما ورد في خطاب الموازنة العامة المقدم من قبل معالي وزير المالية والذي تبين منه نقطة في غاية الاهمية اعتبرها مدخلاً لكلمتي :

فقد ورد في خطاب الموازنة انه قدتحقق فائض من موارد الخزينة لعام ١٩٩٣ مبلغ يزيد عن ١١٤ مليون دينار ويتدقيق مصادر هذا الفائض تبين ان معظمها قد ورد من مصادر داخلية وكلها من الضرائب المتنوعة المتعددة الاشكال التي تفرضهاالدولة بجميع الاتجاهات.

ان الحكومة ومنذ سنوات وهي تعاني وتبالغ جداً في فرض الضرائب وهي تسعى جاهدة لايتكار ضرائب جديدة، حتى أثقلت كاهل كل مواطن قادر أو غير قادر واصبح مواطننا ينوء باعباء وأثقال هذه الضرائب. . وان الحكومة وبالذات وزارة المالية قد اعطت من نفسها الدليل على ذلك عندما اعترفت انها حققت فائضاً قدره (١١٤) مليون وهي بالاضافة لذلك يشرت كل الشعب الاردني انها تتوقع زيادة التحصيل الضريبي المحلي لعام ١٩٩٤ بنسبة وسطية تتراوح بين ١٠ - ١٥٪ من معدلات تحصيل السنوات الماضية الأربع.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء،

كان المواطن الاردني على اثر الازمات التي مرت بها المملكة في السنوات الست الاخيرة قد أبدى كل الاستعداد لتحمل الاعباء الضريبية وقد تحملها راضياً لقناعته انه امام تحدي وطني كبير. . وكان مواطننا يأمل ان يتلاءم مع هذه التضحيات برنامج تقشفي حكومي يبدأ من الوزارة وينتهي في اصغر دائرة حكومية.

هكذا من أهمل

- فنحن لا نرى مبرراً في الاستملاكات وخاصة لفتح الشوارع ودفع ملايين الدنانير كتعويض عن الاستملاك.

- ونرى ان التعيين العشوائي في الوظائف لغايات امتصاص البطالة يشكل عبئاً حقيقياً على البلد وعلى واقع الضريبة.

. وهناك الكثير الكثير مما يمكن عمله لسياسة نقدية لتعارض ولانتفاض مع تطلبات البلد نحو التنمية ومع ما يمكن ان تقرره لجنة متخصصة.

دولة الرئيس ، النواب الافاضل ،

ان هذا الامر يدخلنا مدخلاً اجبارياً للحديث عن تدخلات البنك الدولي وفرض شروطه علينا وتدخله في مسار ما يسمى برنامج اصلاح المالي . . . ولا اعتقد ان معظم نوابنا يعرفون ما يدور بين الحكومة ووزارة المالية والبنك المركزي من جهة وبين صندوق النقد الدولي وآخرين . لكن الذي اعرفه ان هذه الجهات الدولية لها حساباتها السياسية وهدفها النهائي وهو زرع عناصر تفجير في كل دول ومجتمعات العالم الثالث . وهدفها النهائي ربط هذه الكيانات الاقتصادية الصغيرة بألة اقتصادية جهنمية كبرى تقودها التروستات العالمية بايادي صهيونية خفية تخدم المخطط التدميري الذي يراود لبلدنا ولامتنا العربية كلها.

والذي اراه ان الحكومة رغم انها تفاوض البنك وقادي باريس ولندن وحصلت على

خصومات وتسهيلات لسداد الديون الاردنية لدى مجموعات الدائنين الغربيين الا انني اشتم رائحة التساهل من قبل حكومتنا ورائحة الرضوخ احياناً لتعليمات هذه الجهات التي لائمتها مصلحة بلدنا بالتأكد.

دولة الرئيس ، الاخوة الافاضل ،

الحكومة قالت انها ستعيد النظر في مجموعة من قوانين الضرائب مثل قانون ضريبة الدخل والمبيعات وغيرها لتكون اكثر عدالة وترفع عن كاهل المواطن المشغل بالاعباء . . رغم انها تناقض نفسها في توقعها وتقديراتها التحصيلية لسنة ١٩٩٤ والتي كما اشرت تزيد عن السنوات الماضية . . اننا نطلب من الحكومة موقفاً صريحاً ليس فيه بانها ستعمل على تعديل قوانين جباية الضرائب بانواعها وان تخفف العبء عن الطبقة الوسطى والاقل حظاً.

لقد بدأنا نخشى ان تنهار الطبقة الوسطى في بلدنا ويصبح شعبنا بمعظمه في سجل الفقراء ماعدا النخبة الثرية التي لا تتجاوز بعددها ٢٪ من شعبنا . . اننا نحذر من على هذا المنبر بان أي مساس بالطبقة الوسطى يمكن ان يخل بمعادلة التوازن للامن الاجتماعي في البلد وعلى اولى الامر . ان يتداركوا ذلك وأول الاجراءات في الطريق هذا يصبح تخفيف العبء الضريبي عنهم.

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الافاضل ،
ارغب في الحديث عن أمر في غاية الاهمية وهو ما هو حق المخيمات في مشروع قانون الموازنة

العامة المركزي او موازنات المحافظات . .

بداية أرجو التأكيد على ما أصبح مستقراً في لغتنا السياسية في هذه المرحلة بأن كافة المواطنين هم مواطنون بنفس الدرجة وينفس الواجبات وينفس الحقوق وبناء على ذلك لا يجوز ان تكون المخيمات احزمة فقر تحيط بالمدن وارغب هنا في التأكيد على ما يلي :

أولاً : ان الساكن في المخيم هو مواطن فقط حقه الدستور وكل القوانين السارية.

ثانياً : ان الساكنين في المخيم معظمهم عمال مهرة هذا حداد وهذا نجار . . وكلهم دافعوا ضرائب بل ان بعضهم يدفع ضرائب أحياناً أكثر من بعض الساكنين في المدن.

ثالثاً : كانت الحكومات السابقة تحتمي بمقولة ان المخيمات هي مسؤولية وكالة الغوث الدولية وان الحكومة غير مسؤولة عن تقديم اية خدمات اجتماعية او صحية او مرفقية او تعليمية وغيرها . وكانوا يقولون لنا لا تريد ان تشمل المخيمات بالخدمات التي تقوم في المناطق الاخرى حتى لا تعتقد وكالة الغوث ان الحكومة قامت بالواجب تجاه المخيمات وكفى . . ونقطة ثانية حتى لاتصبح المخيمات حالة دائمة وانها بالاصل هي حالة مؤقتة تنتهي بتحرير فلسطين.

ونحن والحمد لله على ابواب النعيم، نرى

من الضرورة بمكان ان تكون موازنة الدولة موضوعة لكافة المواطنين بالتساوي ولا يجوز ان نستثني من أبواب الاتفاق في الموازنة بأبوابها المختلفة هذا القطاع الكبير من شعبنا في المخيمات . . هؤلاء المواطنون بحاجة لخدمات صحية وبحاجة لخدمات اجتماعية وخدمات تعليمية وكافة انواع الخدمات اضافة لما تقدمه وكالة الغوث . . فهل لنا ان نسمع من الحكومة انها على استعداد لتخصيص بعض أبواب الاتفاق لهذه القطاعات الكبيرة من شعبنا؟؟

اني ومن موقع المسؤولية هذا احذر بان المخيمات والاحياء الشعبية في منطقتنا بحاجة ماسة لهذه الخدمات وبحاجة الى رعاية زائدة ومضاعفة لتتمكن الحكومة من مسح آثار خمسة واربعين سنة من الازمة وبالدلت الازمة اللاحق بجيل الشباب . . احذر بان مستوى الناس في هذه التجمعات هو أدنى بكثير من خط الفقر الذي يتحدثون عنه واحذر من يؤر الجريمة التي تظهر بوضوح وجلاء في هذه الاوساط بحاجة إلى وقفة وطنية جادة . . لان الوكالة غير معنية بالمستوى الاخلاقي والوطني لهؤلاء الناس فلنكن جميعاً وأولنا الحكومة معنيين بالمستوى الاخلاقي والوطني لهؤلاء الناس وان عالم الجريمة الذي يتكون في البيئات الشعبية ناشيء عن الشعور بالظلم والازمة عن جميع المستويات.

هكذا من الأشهر

دولة الرئيس ، الاخوة النواب
الافاضل ، هذه النقاط التي رغبنا في القاء
مزيد من الضوء عليها.

واخيراً انني كلمتي بالشكر للاخوة اعضاء
الجنة المالية على الجهد المبذور في تقديم
تقريرهم لمناقشة مشروع قانون الموازنة وانني
اذا ابدي تأييدي لما ورد من توصيات، إلا
انني كنت أتمنى لو تضمن التقرير توصية تتفق
مع ما اسلفت من عدم تخصيص اي مبلغ
لرفع المعاناة وتحسين أوضاع شريحة اسمها في
القاموس الاردني المخيمات الفلسطينية والتي
لايفل ولائها ولا انتباؤها لهذا البلد عن أي
مواطن آخر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد صالح شعواطة، الكلمة الآن
للشيخ سليمان السعد، يليه الدكتور عبدالرزاق
طبيشات.

السيد سليمان سلامة السعد :

اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله واصحابه ومن تبعهم
باحسانه إلى يوم الدين.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد.

في بداية حديثي اتوجه بالشكر الجزيل
للاخوة اعضاء اللجنة المالية في مجلس النواب
ولكافة العاملين في وزارة المالية وادارة الموازنة
العامة على ما بذلوه من جهد كبير نحو هذا
المشروع الهام.

وان من منطلق الامانة التي حملنا اياها
الشعب ونسأل أمام الله عز وجل يوم القيامة
عن هذه الامانة كان لابد من قول كلمة الحق
فينا نحن مقبلون عليه من مناقشة مشروع
قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤م دون
مواربة او مجاملة لاحد على حساب الامة
والوطن. وهذا ما سيزيد بالضرورة من اعبائنا
ومتاعبنا في تحقيق مطالب شعبنا الاني، ورحم
الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما قال
(ما ترك لنا الحق من صديق)،

فالناظر في مشروع هذا القانون المعروض
امامكم معشر الاخوة النواب فانه سيلاحظ
الظواهر التالية في مشروع هذه الموازنة :

١- ان هذا المشروع جاء مبتوراً عن الخلفية
الدينية لعقيدة الامة ومناقضاً للمادة الثانية
من الدستور والتي تنص على ان دين
الدولة الرسمي الاسلام. فهل الاسلام يا
تري يرضى ان يكون الاقتصاد في بلدنا
مرهوناً بالنظام الرأسمالي الربوي الذي
لايناسبنا دينياً ولا ميثاقياً ولا اجتماعياً ولا
اقتصادياً، وإلى متى يبقى النظام
الاقتصادي الاسلامي موضوعاً على الرف،
وإلى متى يبقى الربا سيفاً مسلطاً على رقاب

المواطنين، وإلى متى تبقى حكومتنا جاهلة
بميزة النظام الاقتصادي الاسلامي، والذي
يجرر الدولة والشعب معاً من هذا السيف
المسموم، قال تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله وفروا ما بقي من الربا ان كنتم
مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من
الله ورسوله فإن تبتم فلكنم رؤوس اموالكم
لا تظلمون ولا تظلمون ﴾ صدق الله
العظيم.

الم بأن للدولة ان تعلم ان من حق كل
مواطن في هذا البلد الاثمة ان يبني بيتاً أو
يزرع حقلاً، او يعمل مزرعة، او يقيم
مصنعاً دون ان يغمس في اثم الربا.

الم بأن للدولة ان تعلم انها مالم تطبق النظام
الاقتصادي الاسلامي او على الاقل ان
تفكر فيه جدياً وذلك بايجاد الارضية العامة
له والتهيئة النفسية لتطبيقه.

اقول مالم تطبق الدولة هذا النظام
الاقتصادي الاسلامي فإنها ستبقى لا محالة
تحت ضغط تلك الحرب المعلنة من الله على
من يأكل الربا والذي نرى بعض مظاهره
متمشلاً بالغلاء وارتفاع الاسعار والظلم
الاجتماعي مما يؤدي إلى تعميق الهوة
وفقدان ثقة الشعب بكل حكومة حكمت
او ستحكم هذا الشعب.

٢- كما ان الناظر في مشروع هذه الموازنة وبعد
ملاحظة ما جاء في تقرير اللجنة المالية

المقدم لمجلسكم الكريم ان الحكومة قد
وصلت إلى حد النهم في توسيع الجبائية
الضريبية لزيادة إيرادات الخزينة دون ربط
الاجور بالاسعار وتلاحظون هذا الامر
جيداً عندما وضعت الموازنة في حساباتها
فرض ضريبة المبيعات ولم تضع في حساباتها
زيادة الاجور والرواتب المتأكلة لكافة
قطاعات العاملين في اجهزة الدولة والتي
ان اقترت هذه الضريبة فانها ستكون عبئاً
آخر على كاهل المواطن الاردني الذي اصبح
يتحمل اكثر نسبة ضرائب في العالم كما جاء
على لسان اللجنة المالية لمجلسكم الكريم.
اضافة إلى ما يؤديه استخدام هذه الضريبة
الى رفع تكاليف الانتاج المحلي ورفع نسبة
تكاليف المعيشة بالنسبة للمستهلك
وسيؤدي هذا بالتالي إلى ايجاد مناخ عام
لارتفاع الاسعار بشكل مذهل وبالتالي
ستزيد نسبة الفقر المدقع الذي ستعاني منه
شريحة كبيرة من مجتمعنا وعندئذ سنندم
حين لا ينفع الندم.

كما ان فرض مثل هذه الضريبة سيؤدي إلى
تقليص الطلب على الانتاج المحلي مما يؤدي
بالضرورة إلى ايجاد جو عام من الكساد في
السوق المحلي وسيعمرز المواطنون يومئذ
عن ايجاد مشاريع انتاجية مما سيؤدي إلى
زيادة البطالة القاتلة لطاقت شبابنا
ومواطنينا.

٣- لم تأت الموازنة لهذا العام بشيء جديد

كلنا من الشعب

للحد من البطالة والفقر لانها لم تضيف وسيلة جديدة من وسائل مكافحتها، وانني ارى ان توصية زملائي اعضاء اللجنة المالية في تعقيبيهم على هذه النقطة لم تأت بجديد ايضاً فانها أكدت على ما وعدت به الحكومة من تفعيل صندوق المعونة الوطنية والتي رصدت له اربعة عشر مليون دينار وإيجاد فرص عمل جديدة ضمن امكانيات الدولة.

فأقول : يوسفني ان أمراً هاماً قد نسيته او تناسيته الحكومة وهو تطبيق الزامية الزكاة، ولاسيما وان هذا سيلقى ارتياحاً عاماً من الشعب وأنا أراهن على ذلك ان تم استفتاء المواطنين حوله وكما فعل السودان الشقيق.

والاصل ايها السادة ان تكون اتجازات كل حكومة لبنة تضاف إلى بناء الهيكل العام للدولة لا ان تنقض لبنة يتسها حكومة سابقة. أقول هذا وأنا اذكر الحكومة بان هناك مشروع قانون الزامية الزكاة قد انجز عام ١٩٩١م وقد رفع إلى ديوان التشريع ليلى ابن وصل هذا المشروع، ومن المسؤول عن واده قبل ان يرى النور، كما اذكر الحكومة بان الايرادات العامة لمؤسسة الزكاة التي يتضمنها مشروع ذلك القانون ستبلغ مائة مليون دينار على اقل تقدير اذا علمنا ان موجودات البنوك الاردنية لا تقل عن اربعة مليارات دينار ناهيك عن قيمة عروض التجارة والتي تقدر زكاتها بالملايين كذلك.

فهل بعد ذلك يبقى فقر بعد ان تكون الزكاة اجبارية، ثم أليس في ذلك توفير على موازنة الدولة بحيث انها ستوفر (١٤) مليون دينار اضافة إلى ما توفره كذلك على موازنة القوات المسلحة التي سيصلها من الزكاة ومن بند (في سبيل الله) فقط مبلغ لا يقل عن ثمانية ملايين ونصف دينار على الاقل وهل ستبقى بطاقة كهذه البطالة إذا اخذت الدولة بمبدأ الزامية الزكاة؟ أقول لا والله، وأضرب لكم مثلاً حياً ربما سمعتموه مني في جلسة الثقة، لقد رأيت بنفسي في السودان الشقيق عندما أخذ بمبدأ الزامية الزكاة أنه قد قام بتوظيف خمسة الاف موظف وموظفة في ديوان الزكاة ولم يرصد لهم فلساً واحداً في الموازنة العامة وانما جاءت رواتبهم من بند (العاملين عليها) وهو ثمن ما يتحصل من الزكاة، وقد بقي فائض كبير من المال تحت هذا البند مما دفع الحكومة إلى منح العاملين في ديوان الزكاة علاوة مقدارها ٢٥٪ من الراتب الاساسي.

ونحن في الاردن بلد الحشد والرباط هذا البلد المتميز في اهتماماته الخاصة بالفقراء في العالم العربي والاسلامي والدولي فأنشأ الهيئة الخيرية الهاشمية لهذه الغاية، تصورووا معي دور هذه المؤسسة الكبير لو كانت الزكاة الزامية في بلدنا.

وكم من مشاكل الفقر سيتم حلها هنا في بلادنا وخصوصاً معاناة غير الاردنيين القاطنين في بلدنا والذين لا تشملهم الرعاية الصحية

والاجتماعية، وأضرب لكم مثلاً حياً وهو سكان غيم غرة الكائن في لواء جرش هؤلاء الذين يشاركوننا حلو العيش ومره، وهم اخوتنا في العقيدة والهوية والمصير، هؤلاء عرومون بحكم القانون من وصول مساعدة صندوق المعونة الوطنية لهم، فلر كانت الزكاة الالزامية مطبقة لكنتلهم العيش الكريم في هذا البلد المعطاء، وبذلك نحفظ خصوصية هذا البلد في تكريم من يعيش على أرضه.

ومن هنا فإنني أطلب الحكومة ان تخرج مشروع ذلك القانون وبالسعة الممكنة إلى حيز الوجود وان تحيله إلى مجلس النواب لدراسته وإقراره او تعديله إن رأى مجلسكم الكريم ذلك مناسباً.

٤ - ولما كان العدل اساس الملك كان لابد من ابداء كبير العناية بجهازي القضاء الشرعي والمدني وتحسين أدائها والنظر إليها بنفس المستوى دون تفرقة او تمييز ومن هنا ولما كان القضاء المدني قد نص على إحداث محاكم استئناف في كل من عيان وإربد والقُدس فإنني أطلب بإصدار قانون إحداث محكمة استئناف شرعية في اربد اسوة بالقضاء المدني.

٥ - وقطعاً لدابر الظلم والتعسف في استعمال الحق ومنعاً للتجاوزات الكبيرة والخطيرة التي تمارسها بعض الوزارات والمؤسسات بحق العمل والموظفين العاملين في سلك الدولة كان لزاماً على الحكومة أن تزيد من

٦ - لقد لفت انتباهي وبإعجاب ما ورد في تقرير اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم من ضرورة وضع خطة شاملة في برنامج للتصحيح الاداري على غرار برنامج التصحيح الاقتصادي وذلك على مستوى الهيكل والوظيفة والتشريعات وعلى مستوى القوى العاملة في الجهاز الاداري الحكومي لمعالجة حدة الروتين والتراكم . الخ.

فهل تأخذ الحكومة ياترى بهذا المبدأ وبذلك توفر على الوطن كثيراً من المال الذي يذهب هدراً ولايقدم للوطن والمواطن خدمة مقابلة، وهل سيعاد النظر في الهيكل الوظيفي للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات المستقلة بشكل خاص.

إنني وأثق يا سادة انكم ستجدون في الهياكل الوظيفية لهذه المؤسسة مديريات واقسام لا حاجة لها، بل إنها وضعت فقط لتعيين الاصحاب والاقارب لايجاد وظائف لهم يادى ذي بدء، ثم اصبحت بعد ان انتقل هؤلاء منها إلى مناصب أرقى أصبحت وسيلة من وسائل العقوبات الوظيفية لغير المرغوب

فيهم لدى المسؤولين في هذه المؤسسات، فينقل هؤلاء إلى هذه الادارات والاقسام ويجمعون ويصبح هذا الموظف المسكين وكأنه غير موجود في هذه المؤسسة، وإذا أردتم ان أسمى لكم ايها السادة بعض هذه المؤسسات فلأنني اسمي لكم وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية والتي عانيت انا شخصياً من ظلمها الكثير الكثير بما دفعني إلى الاستقالة من ملاكها قبل بلوغ سن التقاعد بسنة واحدة، فما معنى ان يكون هناك وفي زمن إحدى الحكومات السابقة القريبة سبعة مساعدين للأمين العام في وزارة الاوقاف، وما معنى ان يكون هناك مساعدان اثنان لمدير مسجد الشهيد الملك عبدالله بن الحسين، احدهما يعمل والاخر تسند اليه وظيفة مساعد مدير عام ولمدة ثلاث سنوات لم يقدم للوزارة ولا للحكومة خدمة بفلس واحد، وما ذنبه؟ انه من ابناء الحركة الاسلامية، وما ذنبه ايضاً؟ لان الحركة الاسلامية التي هو أحد اعضائها لم تعط الحكومة السابقة الثقة بما سبب ذلك غضب وزيه عليه.

انني أطالب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول هذا الموضوع في كافة الوزارات والمؤسسات وان لا تستحدث وظيفة في أجهزة الدولة إلا بعد ان يوضح لها وصف مهام خاص بها ويتأكد انها جاءت بناء على الحاجة الملحة لتحسين مستوى الاداء الوظيفي.

٧- ولما كانت الحكومة قد بينت في خطاب

الموازنة العامة لعام ١٩٩٤م ان موازنتها جاءت دون عجز فاني اقول للحكومة الرشيدة اذا كانت موازنتنا قد جاءت كذلك ونحن نحمد الله على ذلك فإن فرض ضرائب جديدة كضريبة المبيعات خطأ كبير وظلم ترتكبه الحكومة بحق المواطنين، وتأخير الاعلان عن زيادة الموظفين العاملين في سلك الحكومة تقصير، وتأخير الاعلان عن زيادة العسكريين تقصير وعدم زيادة المتقاعدين العسكريين والمدنيين تقصير. وعدم الاعلان عن رفع رواتب المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي إلى الحد الأدنى الذي يمكن العاملين فيه من العيش الكريم تقصير، وعدم رعاية قدامى العسكريين الذين امضوا زهرة شبابهم في خدمة هذا البلد وحرمانهم من الاسكان العسكري تقصير. وعدم تحسين اوضاع القضاة المدنيين والشرعيين تقصير. وإنقاص الدعم عن المواد التموينية بمقدار ستة ملايين دينار تقصير وعدم شمول كافة المواطنين تحت مظلة التأمين الصحي الشامل تقصير كذلك. علماً بأن التقصير في حق المنتفعين من التأمين الصحي الحالي واضح، فما معنى ان تبقى بعض المستشفيات خالية من بعض الادوية اللازمة للسعال على سبيل المثال اكثر من تسعة اشهر مما يجبر المنتفعين من التأمين الصحي على شراء هذا العلاج

وغيره على نفقتهم الخاصة، من صيدليات القطاع الخاص.

وانا استدل على ذلك في مستشفى جرش.

وما معنى ان يدفع المنتفع على كل دواء مبلغ ٢٥٠ فلساً وما معنى ان يدفع المنتفع اذا حصل على تخفيض الحرارة بوصفة لاتتعدى (١٥) حبة دواء مبلغ ٢٠٠ فلس في الوقت الذي يستطيع ان يحصل من الاسواق على عبوة كاملة فيها ثلاثون حبة بمبلغ ٣٢٠ فلساً.

ولماذا لا يستوى المنتفع المدني مع المنتفع العسكري الذي لا يدفع اكثر من ١١٠ فلسات بغض النظر عن عدد العلاجات الموجودة في الوصفة الطبية.

فهل نرى من الحكومة موقفاً ايجابياً يشفي غليل مواطنينا نرجو ذلك.

٨- وما لفت انتباهي في هذه الموازنة الجديدة انها لم تنظر إلى بناء المساجد بنفس المناظر الذي نظرت به إلى المدارس والمراكز الصحية، والملاعب والنوادي الرياضية مما حدا بالحكومة إلى غض بصرها عن دعم المساجد وعدم رصد المساعدات اللازمة لبنائها وتركها قائمة على احسان ذوي الاحسان.

فيا حكومتنا الحالية ويا حكوماتنا في المستقبل: انا لا اطلبكم بان تنظروا إلى المسجد بانه المدرسة الروحية والحاضرة

الاصلية لفكرنا وعروتنا وأصالتنا فهذا بحاجة إلى إعادة ترتيب الفكر وتصفية الروح ولكنني اطلبكم بان تنظروا إلى المساجد بنفس النظرة إلى الملعب والنادي وترميم الآثار من حيث ان المساجد بنية راسخية ومطلب شعبي لابناء الوطن ولذا فانها بحاجة ماسة إلى رصد المخصصات اللازمة في الموازنات المتلاحقة، فألى متى تبقى المساجد على وضعها الحالي وإلى متى يبقى المسجد خمس او عشر سنوات دون اكمال بناء بل تبني عشرة مدارس ولا يبني مسجد واحد.

٩- واختصاراً للوقت فاني اکتفي بعرض لبعض المطالب الملحة لابناء لواء جرش والتي تتمثل فيما يلي:

١- ترفيع لواء جرش إلى محافظة علماً بان كل الشروط لترقيته إلى محافظة متوفرة، واذا وعد دولة الرئيس اخي النائب نائب مادبا الاخ عبدالحافظ فاني اطلب كذلك من دولة الرئيس وعداً اخر ان يرفع لواء جرش إلى محافظة.

٢- بناء مستشفى جديد لمجمع الخدمات في القرى الغربية للواء جرش وهي ساكب، والكنه، وريمون، ونحلة، والحداة، والحسينيات، ونجده، مما سيخفف الضغط على مستشفى جرش الحكومي.

٣- ترفيع مجالس قرى دير الليات ونحلة

هكذا من الأعمال

ومرصع إلى بلديات لان الشروط المطلوب توفرها لرفع هذه المجالس القروية إلى بلديات متوفرة.

٤ - توسيع مستشفى جرش ورفده بكافة المخصصات اللازمة له ولاسيما وإنه المستشفى الوحيد في اللواء وأخص بالذكر ضرورة إيجاد وحدة الكل والعزل ووحدة القلب. ولا أرى مبرراً لتأخير اتخاذ هذا القرار.

٥ - توسيع شبكة مجاري الصرف الصحي لتشمل كل أحياء مدينة جرش وسوف والقرى والمخيمات المجاورة لها وأطالب مع سرعة التنفيذ تنقية مصادر المياه الملوثة في ساكب والتي تتج عنها إصابة (١٥٧) مواطناً بوباء مرض الكبد.

٦ - الاهتمام الخاص بتحسين اوضاع تخيم سوف وغزة من حيث فتح الشوارع وتعبيدها وأطلب من الحكومة تشكيل وفد لزيارة هذين المخيمين مرة في الشتاء ليروا بأعينهم حالة غرق شوارع هذين المخيمين بالارواح ومرة في الصيف ليروا حالة المارين في الشوارع وهم يشتمون الرائحة الكريهة التي تنبعث من القنوات المكشوفة في هذين المخيمين.

٧ - توسيع شبكة الاتصالات الهاتفية وتوصيل الخدمة الآلية إلى قرى اللواء وخصوصاً ساكب والكنته وريمنون

ونحلة ومقبلة والمجدل والجزارة ودين وربما وخشبية وقرى بني حسن ولبلا وكفر خل وقد بنيت محطة الميكرويف اللازمة لهذه الخدمة في القرى الغربية، منذ خمس سنوات ولم تصل الخدمة الآلية إلى الآن وأتساءل هنا ما معنى ان تكون قرية مقبلة بدون خدمة هاتفية وهي لاتبعد عن تخيم سوف الذي يتمتع بالخدمة الهاتفية الآلية اكثر من كيلو متر واحد وما معنى ان تكون قرية الحدادة بدون خدمة هاتفية الآلية وهي لايفصلها عن تخيم غزة الذي يتمتع بالخدمة الهاتفية الآلية ايضاً سوى الشارع فقط علماً بان هذه القرية الصغيرة حي تابع لقرية الكنته التي لاتبعد عنها اكثر من نصف كيلو متر تقريباً.

٨ - اعفاء البلديات من الديون الربوية على الاقل ان لم يكن اعفاء هذه البلديات من الديون المترتبة عليها لبنك تنمية المدن والقرى، فلقد وصلت خدمات البلديات في لواء جرش إلى نقطة الصفر من كثرة الديون المترتبة عليها.

٩ - الاهتمام بشبكة الطرق الزراعية في قرى لواء جرش بشكل عام حيث ان الحاجة ماسة لذلك وأخص بالذكر قرى سوف وربما وهما وعليهمون وساكب والكنته وكفر خل.

١٠ - ترفيع مكتب اشغال جرش إلى مديرية اشغال وتزويدها بالمعدات اللازمة من الجرافات وغيرها لفتح الطرق الزراعية والقروية.

١١ - اقامة مصانع انتاجية صغيرة في لواء جرش لاستيعاب العاطلين عن العمل وهم كثيرون جداً وربما يزدون عن بقية المناطق في المملكة.

١٢ - اعادة مبلغ (٢٥) الف دينار إلى مدارس لواء جرش وهو المبلغ الذي صادرة وزارة التربية والتعليم من مخصصات التبرعات المدرسية لهذه المدارس لشراء سيارات للوزارة واعلمكم بان بعض المدارس قد قامت بتصوير اوراق الامتحانات لهذه الفصل على حساب المعلمين لان الوزارة لم تبق لها اكثر من ستة دناتير فقط.

١٣ - توسيع عمل لجان الزكاة في هذا اللواء بما سيؤدي إلى تضميد جراح الفقراء الكثير في هذا اللواء ولو بشكل مؤقت.

والله نسال ان يحفظ هذا البلد من كل سوء وان يعملنا جميعاً قيادة وشعباً وجنداً اوفياء لرسالة امتنا الخالدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد سلامة السعد، الدكتور

عبدالرزاق طيشات، السيد انور الحديد يليه.
الدكتور عبدالرزاق طيشات :
بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
لقد استمعنا معاً إلى كثير من كلمات الزملاء النواب ولقد قيل كل ما يمكن ان يقال عن كل أمر من أمور الموازنة بل تكرر القول مرات ومرات حتى اوصل إلى درجة الاشباع او يزيد... ولا أريد أن أضيف إلى متاعبكم هماً جديداً وسأكتفي بالحديث عن موضوع يتيم لم يشر له خطاب الموازنة بكلمة واحدة ولولا فقررة بسيطة وردت على استحياء في كلمة اللجنة المالية لمجلسكم الكريم لما وجدنا أي ذكر لهذا الموضوع.

نعم هذا الموضوع يتيم هو موضوع البلديات الذي كان لي الشرف ان أعمل فيه قرابة اربعة عشر عاماً منها اثني عشر عاماً كرئيس لبلدية اريد وستين كوزير للشؤون البلدية والقروية والبيئة ومن خلالها إطلعت بل وتعايشت مع المعاناة الحقيقية للزملاء رؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية.

دولة الرئيس، زملائي النواب الاكابر، إن البلدية هي الخلية الأولى للتنمية في المجتمع، ولايمكن ان تكون هناك تنمية شاملة متكاملة مع إغفال دور البلديات أو

هكذا من الأشهر

تتميش دورها... فإذا أعدت حكومتنا الموقرة لهذه البلديات وما هو الدعم الذي قدمته لها...

الحقيقة تقول ان هذه الحكومة نسيت او تناست وجود (٧٤) بلدية وأربعمائة مجلس قروي وخمسين مجلس خدمات مشترك فلم تضع فلساً واحداً لدعم هذه المجالس بل على العكس فان الحكومة تأخذ ١٠٪ من رسوم المستشفيات التي تجبها لصالح البلديات في الوقت الذي تقوم به البلديات بجمع كثير من الاموال للدوائر الحكومية مثل رسوم الجامعات وغيرها بدون ان تأخذ فلساً واحداً.

واما موضوع رسوم المحروقات التي تساق كثير من الزملاء النواب لزيادة حصة بلدياتهم منها فانها تستحق ان نقف عندها ونقف تأمل وتعجب!!

تصوروا أيها السادة انه تقرر منذ عام ١٩٥٥ وبموجب قانون البلديات تخصيص ٢,٢ فلس عن كل لتر بترين لصالح البلديات وتعلمون كم كان ثمن لتر البترين في ذلك الوقت وكم أصبح ثمنه في هذه الأيام وأما حصة البلديات فبقيت كما كانت رغم كل المحاولات والمطالبات بتغيير هذا الرقم السحري.

أيها الاخوة ان من بين ٥٢٥ مجلساً محلياً على الساحة الأردنية لا نجد أكثر من عشر مجالس تستطيع ان تسميها بلديات وأما الباقي

فهو كما أرادت لها الحكومات المتعاقبة عبارة عن مجالس مشيخة يحاول القاثمون عليها ان يعملوا شيئاً ولكن إمكانياتهم المحدودة لا تتيح لهم عمل اي شيء...

تصوروا ان معظم هذه البلديات وجميع المجالس القروية لا يزالون ينقلون النفايات الصلبة بواسطة القلابات... وتصوروا كيف تكون البلدية بدون وجود مهندس او مساح او إداري مؤهل او مالي متخصص او جرافة او فريدر نعم انها ليست بلديات بل مشيخات...

فأنا أدعوكم جميعاً إلى العمل على إيجاد بلديات قادرة على تقديم الخدمة الحقيقية للمواطنين وذلك بإيجاد الميزانية الكافية لهذه المجالس ولكي لا يقول أحدكم وماذا عملت عندما كنت وزيراً للبلديات فأقول لكم لقد بدأنا الخطوة الأولى على الطريق الصحيح فدعوت إلى مؤتمر عام لجميع رؤساء البلديات إنشئت عنه المشروع المعدل لقانون البلديات المعروض على مجلسكم الكريم.

وأنصفت الحكومة التي تشرفت بعصويتها برفع رواتب رؤساء البلديات ودعمت هذه الحكومة البلديات بحوالي تسع ملايين دينار منها ست ملايين دينار وزعت كعربات للبلديات وثلاثة ملايين خصصت لاستملاكات الطرق النافذة داخل البلديات.

وهنا انتهت الجميع لسامع أذان العشاء»

الدكتور عبدالرزاق طيبيشات :

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء النواب ، انني ادعوكم إلى الاسراع باقرار قانون البلديات المعروض امام مجلسكم الكريم. وهنا لا بد من توجيه كل الشكر للجنة القانونية التي درست هذا المشروع وأقرته باستثناء مادتين طلبت من الحكومة إنشاء الرأي حولها وقد علمت من معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة انه قدم لمجلس الوزراء تنسيباً بهذا الخصوص فادعو الحكومة الموقرة إلى الاسراع باقرار هذا التنسيب وإعادةه لمجلس النواب تمهيداً لإقراره.

كما ادعو الحكومة إلى تخصيص مبلغ خمسة ملايين دينار على الاقل كدعم عاجل للبلديات في مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الكريم... واعتقد ان هذا الاقتراح لن يكون صعباً في ظل ارقام الموازنة فمن الممكن اقتطاعه من بعض البنود كبند النفقات العامة او نقله من اي بند آخر ولا اريد ان أدخل في التفاصيل.

وأما موضوع طلبات دائري الانتخابية عاظمة أريد التي أشرف بتمثيلها في مجلسكم الكريم فقد أجهلناها في الكلمة التي ألقاها الزميل الدكتور عارف البطاينة...

وأما موضوع مناقشة الموازنة بشكل عام فأنني أؤيد ما جاء بكلمة الكتلة النيابية المستقلة التي ألقاها معالي الدكتور عوض

خليفات الناطق الرسمي باسم هذه الكتلة التي أشرف بالانتساب اليها...

وفي الختام ادعو الله العلي القدير ان يحفظ الاردن بقيادته الهاشمية المظفرة وشعبه الاردني الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، ترفع الجلسة للصلاة عشر دقائق فقط.

«وهنا تم رفع الجلسة لمدة عشر دقائق»

«ومن ثم يعاد استئناف الجلسة».

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلن استئناف الجلسة

السيد انور الحديد، السيد ابراهيم شحدة المتحدث الذي يليه، عدد الموجودين اظن (٤٢) فأرجو المحافظة على النصاب. السيد انور الحديد تفضل.

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء النواب، لا بد لي بداية من تسجيل التقدير للحكومة التي تعمل بتوجيهات من راعي نهضة الاردن الحديثة جلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده الامين كذلك فاني اقدم الشكر الجزيل لمعالي وزير المالية وكادره وإلى مدير الموازنة وكادره وإلى اللجنة المالية في مجلس النواب رئيساً

هكذا من الأشهر

ومقرراً واعضاء على كل هذه الجهود الوطنية،
وبمع تسجيلنا للتقدير على تلك الانتجازات
وعلى السياسات والاجراءات المتوقعة في السنة
الحالية، فاني ارجو من معالي وزير المالية ان
يجيبني على بعض الاستيضاحات المتعلقة
بالموازنة وان يقدم لنا تعليقاته حول بعض
النقاط وهذه الاستيضاحات والنقاط التي اود
ابرازها هي التالية :

اولاً : ان من اهم النقاط التي سمعناها تتعلق
بتعديل قانون ضريبة الدخل، اتنا في
حقيقة الامر نسمع شكاوي كثيرة من
القطاعات الاقتصادية المختلفة وبقراها
احياناً مسؤولين في دائرة ضريبة
الداخل، ومفادها الى العدل الضريبي
لايطبق في امور كثيرة بسبب بنود
القانون الحالي الذي يخلق اشكالات
كثيرة تصل في بعض الاحيان الى ان
يكون جهد القطاع الخاص في كثير من
المرافق مكرساً في معظمه لخلق الدخل
من اجل الحكومة على حساب
المستثمرين، لاسيما منهم الملتزم بتطبيق
القانون. ومن بعض الاشكالات
الازدواج الضريبي على الدخل
للمستثمر الواحد وعلى نفس الاستثمار،
والتمييز الضريبي بين المكلفين،
وضعف الجباية لشريحة كبيرة من
المكلفين. ان مثل هذا الوضع مناقض
لحوافز الاستثمار ويمكن ان يؤدي على

المدى الاطول الى جباية اقل للضريبة
بسبب الغاء كثير من الاستثمارات
الضرورية للنمو الاقتصادي. اتنا نأمل
ان يأخذ قانون الضريبة الجديد بالاعتبار
حوافز الاستثمار مما يؤدي الى توسيع
قاعدة المكلفين وحجم الجباية المنشودة.
ثانياً : اتني اسمح لنفسي بان اخالف معالي
السيد وزير المالية حول رايه بان حالة
الترقب والانتظار هي التي ادت الى
هبوط اسعار الاسهم واحجام التداول
في سوق عمان المالي لاسباب متعلقة
بالمناخ السياسي الجديد في المنطقة. ان
هذا الترقب والانتظار لم يمنع من زيادة
الاكتتاب برؤوس اموال الشركات
المساهمة العامة الجديدة من قبل
المستثمرين الى ٢٢٥ مليون دينار اردني
خلال سنة ١٩٩٣، مقابل ٤٩ مليون
دينار في سنة ١٩٩٢. ان هذا يعني الان
الاقبال على الاستثمار هو اقبال كبير
ولايعكس حالة الترقب السياسية.

ثالثاً : لقد اسمعنا ان نسمع بان نسبة الفقر
قد انخفضت من ٢١,٣٪ في عام
١٩٩١، الى حوالي ١٦,٢٪ من عام
١٩٩٢، وانخفاضها عن ذلك في سنة
١٩٩٣، واتني بهذا الشأن ارجو وعطفاً
على ما ذكره تقرير اللجنة المالية، ان
يوضح لنا معالي السيد الوزير مقياس
الفقر المعمول به في الاردن وهل اعتمد

تضخمية تضعف من اثر الزيادات من
خلال اضعاف القوة الشرائية لدخل
الموظف.

رابعاً : لقد سمعنا مؤخراً عن امكانية انضمام
الاردن الى الاتفاقية الدولية العامة
للتعرفة والتجارة ونخشى ان يؤدي هذا
الانضمام الى اضعاف الحماية لمنتجاتنا
المحلية الصناعية والزراعية وغيرها،
ويحتاج ذلك منا الى وقفة دراسية
صادقة لهذه الاتفاقية، هذا واننا نرى ان
تهدف الاصلاحات الضريبية وقانون
ضريبة المبيعات الجديد الى عدم ايداء
منتجاتنا المحلية التي نرى انها ستكون
قادرة على تحسين جودتها من خلال
التنافس المحلي في المدى القصير وصولاً
الى منافسة الانتاج الخارجي في المدى
الابعد، ان من المهم لنا ان نبني صناعة
وطنية حتى لو كان ذلك يعني التضحية
في المدى القصير بالجودة العالية ذلك ان
الوطن والمواطن وتخفيف البطالة لهم
الاولوية على الجودة العالية للمنتجات
الاجنبية، اضافة الى ان نأخذنا المحلي هو
الذي يقدم الكمية المضافة لاقتصادنا
وبحسن بالتالي من مستوى معيشة
المواطن فضلاً عن التأثير الايجابي لهذا
الامر على ميزان مدفوعاتنا.

خامساً : اتنا نرجو من معالي الوزير ان
يوضح لنا توقعاته او معلوماته الثابتة

على دراسات مقارنة دولية. اتنا نرجو
بهذه المناسبة وفي الوقت الذي لانتعقد
فيه ان ارقام معالي الوزير المتفائلة
صحيحة، ان تترجى سياسة الحكومة في
السنوات القادمة نحو توسيع الطبقة
الوسطى في هذا البلد وتضييق الفجوة
في المداخليل لأكبر شريحة ممكنة في
المجتمع استمراً لاستقرار وامن هذا
البلد العزيز الغالي وتحقيقاً للعدالة
الاجتماعية. كما انه من الواضح انه ليس
هناك من سياسة تشغيل وتأهيل وتوفير
مخصصات هذه الغاية مازالت تحتل
حيزاً كلامياً وكتائياً لا حيزاً تنفيذياً
وعملياً.

اتني وبمعكس ما جاء في تقرير اللجنة
المالية اري ان موازنة سنة ١٩٩٤،
توحي بتحقيق زيادات في مداخليل
الموظفين كما يدل اجمالي ارقام النفقات
الجارية المتعلقة بالوزارات والدوائر
الحكومية المختلفة والزيادات المحسوسة
في علاوات غلاء المعيشة الشخصي
الواردة في مشروع الموازنة التفصيلي،
وارجو ان تكون قراءتي للموازنة من
هذه الزاوية الصحيحة، واذا صبح هذا
الامر الذي ارجو ان يوضحه معالي
السيد وزير المالية فسيكون خطوة في
الاتجاه الصحيح على شرط ان تكون
تغطية هذه النفقات بأساليب غير

هكذا من الأهل

عن مدى امكانية مساعدة الاردن بجزء من ديونه الخارجية كما حصل في بعض الدول الشقيقة والاجنبية. ويتطلب ذلك معرفة دقيقة لحجم الدين ومدى ما يمكن المساعدة به أو شراؤه لاسيا وأنه يشير لذلك في خطاب التوايا.

سادساً : أننا نرجو من معالي الوزير ان يوضح لنا إلى أين وصلت الجهود لتخفيف الحصار على ميناء العقبة، وهو الامر الحيوي في تدفق حركة المرور التجارية من وإلى الاردن.

سابعاً : ذكر معالي السيد وزير المالية بان من اهداف موازنة ١٩٩٤، استرداد القيمة الحقيقية للخدمات. نرجو ان يتم اعطاء بعض التفاصيل لتلك الخدمات وشرح الالية التي ستستخدم لتنفيذ ذلك. أننا نرجو ان لا يكون ذلك على حساب مستوى المعيشة للمواطن الذي يعاني كفاية من ارتفاع اكلاف المعيشة دون ارتفاع مواز في دخله.

ثامناً : فيما يتعلق بخطط استبدال ضريبة الاستهلاك بضريبة المبيعات فإننا نرجو من معالي السيد الوزير ان يقدم لنا الايضاح اللازم حول حجم المبالغ المتوقعة تحصيلها من ضريبة المبيعات وهل هو اكبر من مجمل ضريبة الاستهلاك وإذا كان الامر كذلك فكيف سيؤثر ذلك على الارتفاع الوسطي

لاكلاف المعيشة لدى المواطن؟

تاسعاً : ان البيانات للرفقة بالموازنة تبين بان ميزان المدفوعات الاجمالي كان سيحقق عجزاً مع نهاية سنة ١٩٩٣ بمبلغ ٦٩٤ مليون دولار امريكي، ونسأل كيف تمت تغطية هذا العجز اذا كانت احتياطات المملكة من العملات الاجنبية حسب خطاب الموازنة بقيت مستقرة بانخفاض نسبي بسيط، علماً بان ذلك الرقم يأخذ بالاعتبار المساعدات الخارجية والاقتراض وكل حسابات رأس المال؟؟

عاشرأ : أننا نعرف بان السياسات الحكومية الراهنة تبني سياسات تحول الملكية العامة إلى القطاع الخاص، وفي واقع الحال ليس هنالك في خطاب الموازنة او الموازنة نفسها ما يبين ان هناك تدفقات نقدية لصالح الحكومة مقابل التخلي عن بعض المشاريع المملوكة منها لصالح القطاع الخاص.

هل لمعالي السيد الوزير ان يبين لنا ما هو الموقف الحالي من مشاريع الخصخصة وهل هنا مداحيل متوقعة منها لم تبينها الموازنة؟ أننا ايضاً حريصون على التأكد من ان الخصخصة لن تقتصر على المشاريع الناجحة فقط او التي تشكل احتكاراً للعمل يؤدي بالضرورة لنجاحها المالي وإنما لجميع المشاريع ويحيث يستطيع القطاع الخاص ان يحولها جميعها إلى

مشاريع متجة وناجحة.

دولة الرئيس، السيدة والسادة الزملاء، لقد اتضح بشكل جلي ونحن نتابع صندوق المعونة الوطنية عبر سنواته السابقة ان المخصصات المرصودة له قد تم استخدامها في اغراض انتخابية وسياسية، وقد شهدت السنوات الاربعة السابقة هجمة من وزراء التنمية الاجتماعية المتعاقبين لتجيير اموال الصندوق إلى مناطقهم الانتخابية ومخافاتهم، ولدى المجلس ولدينا ولدى القاضي والداني ما يثبت سوء استغلال هذا الصندوق لغايات ارضاء المحاسيب (والشغل). ولعلنا اذا ما نقصينا خروج مدراء الصندوق واحالتهم للتقاعد، نترك جيداً الصراع ما بين وزراء التنمية الذين استهدفوا استخدام الصندوق لغايات خاصة، وما بين المدراء العامين الذين حاولوا ان يعملوا ضمن الانظمة والقوانين لتحقيق اهداف الصندوق.

والسؤال المطروح لماذا يستمر الوضع على هذه الشاكلة ولمصلحة من؟ ولهذا فأنني اطالب بدعم وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري والطلب إلى الحكومة الكريمة تزويد مجلس النواب بنسخة عن التقارير الدورية لاعمال الديوان.

دولة الرئيس، السادة الزميلة والزملاء، لقد مرت الحركة التعاونية الاردنية بعدة مراحل خلال مسيرتها الطويلة، وقد

ساهمت بشكل ملموس في مسيرة البناء والتنمية في الاردن وفي مختلف القطاعات.

وقد كانت الحركة التعاونية الاردنية من افضل النماذج التعاونية في المنطقة إلى ان تم تأسيس المنظمة التعاونية الاردنية عام ١٩٦٨، ومرت المنظمة التعاونية بصعوبات عديدة من أهمها :

أ- وقف اعمال الاقتراض في البنك التعاوني منذ عام ١٩٨٨، بدل تصحيح اسس وأساليب الاقتراض وحيث يشكل البنك التعاوني مصدر الدخل الرئيسي للحركة التعاونية.

ب- تضخم الجهاز الوظيفي فيها وخاصة بعد نقل مشروع الاعلاف إلى وزارة التمرين.

ج- قيام المنظمة التعاونية باعمال ومشاريع خدمية ليست من صلب عملها كمؤسسة اهلية، وكان اغلب هذه المشاريع والانشطة يواجه خسارة متنامية.

ان الوضع المالي والاداري للمنظمة التعاونية الان يقتضي اتخاذ اجراءات حاسمة من قبل الحكومة لتصحيح مسار الحركة التعاونية الاردنية ولتعود كما كانت سابقاً حركة بناءة قادرة على خدمة الاعضاء والمجتمع، ومن الاقتراحات الرئيسية :

١- تعديل قانون المنظمة التعاونية لتصبح مؤسسة رسمية عامة، لتشرف وتراقب

الحركة التعاونية وتوجيهها في الاتجاه السليم، ويمكن تسميتها (مؤسسة التنمية التعاونية).

٢ - قيام الجمعيات التعاونية الالوية بتأسيس الاتحادات نوعية أو اقليمية، واتحاد تعاوني مركزي للقيام باعمال الخدمات التعاونية المختلفة.

ان شأن المنطقة التعاونية الاردنية شأن بعض مؤسساتنا التي تسكت الحكومات عنها ومن اجل مصالح فردية حتى تصل الامور بهذه المؤسسات بشكل يصعب تصحيحها وتسيء الى سمعة الاردن الاقتصادية والاجتماعية، علماً بانني وكعامل متطوع في الحقل الاجتماعي واعايش هذا الحقل كل عمري فأنني لم اجد ما يبرر مثل هذا الصمت، لا بل وان الحاجة والمصلحة الوطنية العليا تستدعي دائماً من المسؤولين متابعة مستمرة لمل هذه القضايا والا ما هو مبرر الرقابة والرقابة المالية والتقارير السنوية الى اخر ذلك من كل وسائل المتابعة الموجودة لدينا.

واقع الخدمات الصحية

في محافظة العاصمة

دولسة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب ، لاشك ان لوزارة الصحة مراكز صحية في مختلف انحاء العاصمة وضواحيها، الا ان محافظة العاصمة تفتقر الى المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ولكي تكفي اسرتها سكان محافظة العاصمة والتي يزيد عددهم عن مليون وربع مواطن يوجد مستشفى واحد في عمان يتبع وزارة الصحة وهو مستشفى البشير الذي بني على عدة مراحل منذ اكثر من اربعين عاماً وحيث ان طبيعة البناء وتباعد الاقسام عن بعضها البعض يمثل اعاقا دائمة للخدمات المثل لهذا المستشفى فان عدد الاسرة فيه اقل بكثير من الحاجة الطبيعية لعدد سكان محافظة العاصمة كما ان تباعد واتساع مناطق محافظة العاصمة وتناميها المطرد يوجب بناء مستشفى او اكثر في مناطق العاصمة الاخرى بالاضافة لبناء مستشفيات توليد في عدد من المناطق وذلك للتخفيف عن كاهل المواطن بخصوص التكلفة العلاجية الباهظة والتي تزداد بشكل كبير وقد حدا هذا الامر بالقطاع الخاص الى اقامة مستشفيات خاصة زاد عددها عن العشرة مستشفيات بالاضافة الى ما يتم اقامته حالياً وذلك بهدف تحقيق ارباح خيالية من حساب صحة المواطن، وان عدم قيام الحكومة بالتوجيه لاقامة المستشفيات العامة يوحى وكان هناك سياسة غير معلنة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

الا انه تبقى لدينا فئة المواطن غير المتقدر على الاستفادة من خدمات المستشفيات الخاصة نظراً لارتفاع اسعارها ومحتاج منا ذلك الى ان نضع خططاً واضحة في هذا المجال يغطي هذه الثغرة.

٢ - ترشيد النمو الحضري والتركيز على الريف من اجل تحقيق توزيع جغرافي متوازن للسكان.

٣ - تشجيع المنظمات الاهلية والقطاع الخاص للمساهمة في التنمية البشرية ولدعم عملية التنمية الشاملة.

٤ - دعم الهيئات الاجتماعية التطوعية وخاصة تلك التي تعنى بشؤون المرأة للقيام بدورها في مجال توعية النساء بغية تأهيلهن للاسهام والمشاركة في مسيرة التنمية بنسبة اعل عما هي عليه الان.

واني امل ان خطط التنمية المستقبلية والموازنات المرتبطة بها ستراعي هذه الامور مستقبلاً.

مطالب واحتياجات الدائرة الرابعة في جنوب عمان

دولسة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب ،

لقد شرفني اهالي هذه الدائرة بان اكون ممثلهم في مجلس الامة اثر الانتخابات النيابية الاخيرة وعلى ذلك فان اولي المهام التي احمليها هي معرفة المشاكل والاحتياجات التي يعاني منها اهل هذه المنطقة، ويسعدني بان ابين فيما يلي احتياجات وتطلعات ومطالب هذه المناطق وهي بمجملها احتياجات مشتركة :

١ - انشاء مدينة رياضية في جنوب عمان علماً بان الارض مستملكة في القويسمة وبانه

واني اطالب بضرورة اقامة مستشفى اخر يتساوى بالحجم مع مستشفى البشير ليعدم سكان العاصمة وخاصة المناطق الفقيرة في شرقها وجنوبها.

دولسة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب ، ان المتبع للتغيرات الديمغرافية التي شهدها الاردن خلال النصف الثاني من هذا القرن يلاحظ تضاعف عدد سكان الاردن من نصف مليون عام ١٩٥٢، الى اربعة ملايين نسمة عام ١٩٩٢، وهذا النمو السريع الذي حصل في الاربعة عقود الماضية، لم يكن فقط نتيجة للهجرات القسرية لسكان الضفة الغربية عام ١٩٤٨، وعام ١٩٦٧، بل كان ايضاً نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان والذي تجاوزت معدلات الخصوبة الكلية في الاردن خلال التسعينات ٧,٢ لكل امرأة ومعدلات النمو السكاني ٣,٦٪ وإذا ما استمر هذا النمو السكاني فان عدد السكان المتوقع مع نهاية هذا القرن سيتجاوز ٥,٥ مليون مواطن.

وتصوروا كم يؤثر ذلك على قدرة الدولة في تأمين الخدمات الاساسية لجميع المناطق وبمستوى المستوى، وكما سيتطلب ذلك من زيادة على الموازنة لتأمين هذه الخدمات.

الا انني اود التذكير بامور على جانب كبير من الاهمية من وجهة نظري ونحن بحاجة الى مراعاتها مستقبلاً وهي :

١ - بلوغ معدلات نمو سكانية مناسبة ومعطيات التنمية المستدامة في الاردن.

- تم الاتفاق ما بين امانة عمان ووزارة الشباب لتنفيذ هذا المشروع واخذ مجلس الامانة قراراً بذلك واجل العطاء وخصصة وزارة الشباب مشكورة هذا العام ٦٥٠ الف دينار في الباب الثاني الفصل الثاني من الموازنة لعام ١٩٩٤ هذه الغاية، إلا ان المشروع جمد بدون ذكر الاسباب.
- ٢ - الخدمات والبنى التحتية والخدمات المصاحبة المرتبطة بهذه المناطق وتمثل هذه المطالب من الخدمات في :
- تغيير شبكات المياه المهترئة.
 - ضعف ضخ المياه.
 - حل مشكلة الواجبات العشوائية لعشائر الحديد.
 - العمل على ترسيخ الشارع الدائري الذي يربط جمرق القويسمة على شارع مادبا - بشاير الزرقاء - عمان، والذي وعدت الحكومات السابقة بتنفيذه بمسرين الا انه لا زال على حاله يهرس الضحايا يومياً لضيقه وكثرة السيارات التي تؤمه.
 - افتقار بعض هذه المناطق للتيار الكهربائي وكذلك إلى الطرق المسفلنة.
 - الحاجة إلى انارة الشوارع في معظم المناطق المذكورة.
 - يحتاج نادي البعثان في الطيبة إلى
- تخصيص قطعة ارض لاقامة مقره عليها.
- الحاجة إلى مراكز صحية متكاملة.
 - حل مشكلة المجاري الصحية وخاصة في مخيم الطالبية.
 - توسيع وتطوير خدمات مركز صحي الجيزة.
 - العمل على اقامة قاعة عامة للمناسبات الاجتماعية في ام قصير والمقابلين وكذلك في الطيبة والجريدة وخريبة السوق وجاوا.
 - السماح للاهالي في الطالبية ببناء الدور الثاني لاستيعاب الزيادة في اعداد الاسر.
 - انارة الشارع الذي يربط اسكان التطوير الحضري / ام نوار شرق القويسمة بشاير اليرموك.
 - حل مشكلة المواصلات حيث ان بعض المناطق لا تتوفر لديها اية حافلات خاصة في العلكومية وضاحية الامير علي والتطوير الحضري في ام نوار.
 - توسيع وتصلح الشارع الرئيسي الواصل بين سحاب وخشافية الدبابية.
 - ترقيع مجلس قروي خشافية الدبابية الى بلدية والذي مضى عليه عشرين عاماً وعدد السكان يساعد على ذلك.
 - انشاء نادي رياضي للشباب في منطقة

- خشافية الدبابية والشوابكة والعبدلية علماً بأن الأرض اللازمة لذلك متوفرة.
- توسيع التنظيم ليشمل المنازل المتواجدة في الأراضي الزراعية لخشافية الدبابية.
 - انشاء مدرسة حرفية في خشافية الدبابية لتخدم ابناء الدبابية والشوابكة والعبدلية.
 - تعبيد الشارع المؤدي من خشافية الشوابكة حتى قعفرور مروراً بأراضي العليا.
 - حاجة قضاء سحاب إلى مستشفى بسعة ١٠٠ سرير علماً بأن البلدية قد قدمت الأرض لوزارة الصحة.
 - تحويل المركز الطبي في المدينة الصناعية في سحاب إلى مستشفى للتوليد.
 - رفع قضاء سحاب إلى متصرفية.
 - تخصيص قطعة ارض لاقامة مقر وملاعب لنادي سحاب الرياضي، هذا وإذا ما كانت هناك من كلمة أخيرة في هذه المعجالة، فان طبيعة القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الأردن بحاجة إلى تكثيف الجهود الشعبية والحكومية والتوجه إلى بناء مجتمع العدالة والتكامل لتكتمل صورة الأردن الديمقراطي وليستفيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة قطاعات المواطنين بدون استثناء
- ولنستطيع ان نتغلب على الاحساس الذي تعيشه قطاعات المجتمع المختلفة بان الغني يزداد غنى، والفقر يزداد فقراً.
- وعلىنا ان لا ننسى التحدي الكبير الذي يعيشه الاردن وتعيشه المنطقة في خضم هي التنازلات لتحقيق خرافة السلام والتي تهدف إلى تركيعنا اقتصادياً وتدمير كل منجزات هذا الوطن والأرض المحتلة والتي تعيش في وضع مأساوي كبير، ويتطلب منا دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في الأرض المحتلة بكل الامكانيات والوسائل فنحن جميعاً في قارب واحد علينا ان نعمل سوياً للوصول إلى أرض السلامة.
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
- دولة رئيس المجلس : عليكم السلام، السيد ابراهيم شحدة
- السيد ابراهيم شحدة :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- دولة الرئيس ، الاخوة الافاضل ،
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،
- لم اكتشف حتى هذه اللحظة المهمة الجلية او الاجل التي مازلنا نخترع الوقت لتوظيفه من اجلها اذا كان كل ما مر علي في هذه الفترة القصيرة يشكل موضوعات لا يشكل التوقف او النقاش او البحث مع ما يتطلبه من وقت

ويقلل من الدافعية إلى الحديث هذا الذي يسمى نقاشاً، ولم استطع بعد ان استوتق من كونه كذلك وكل يقول ما لديه ويمضي وتقضي معه مطالباته واقتراحاته ويؤلم أكثر ان يتحدث المرء وسط الوقت فمروق دماثة يجلبه وأحب شيء لسامعه ان ينهي حديثه وفي ضوء هذه الاعتبارات فأنني سأعرض فقط إلى الجزء الاول من كلمتي والذي اعتبره الأهم والذي تناولت فيه مواد قانون مشروع الموازنة من حيث كونها مواد قانون، وما يتفرع لها من مواصفات القاعدة القانونية وما يلزم منها وما يلزم حذفه أو انتصاره وما تلزم اضافته إليها لتستكمل شرائطها من حيث كونها كذلك وأهم هذه الشرائط.

ان ترتبط القاعدة القانونية بجزء حال اللي وقعوا عند مخالفتها.

واستعرضت بعد ذلك تقرير ديوان المحاسبة وقانون ديوان المحاسبة وتعرفت على الصعوبات التي تواجه امكانية تطبيقه بعد تحقيق النفقات وتخصيصها للغايات المختلفة ووجدت ان تعديل قانون المحاسبة امر صعب كما تعرفون فأننا نلاحظ ان قانون الموازنة مرن وقصير الامد ويحتل ان تضمنه ما يجب ان يضمن وخاصة في ما يتعلق بالجراءاتات وضمانات التطبيق لمن كان يمه شيئاً من ذلك فأنني سأودع الكلمة للإمانة الكريمة ولا أدري ان كانت ستجد طريقها إلى ذهن أو إلى

غيمية. وتعرضت بعد ذلك إلى الموازنة كمفهوم وكعملية تدار من قبل الحكومة، سواء ما تعلق بالمعجز أو الوفرة أو التوازن، واستعرضت بعد ذلك ما أراه من ثوابت وانتقلت بعدها إلى التعرض إلى موضوع المحافظات أو بها اسمي باللامركزية وقلت ما رأيت قوله في كل ذلك.

اما عن المطالب والخدمات، فأنني لا أستطيع وجدانياً ان انطلق من كون الحكومة لاتعرف أو لاتريد وكل الذي أستطيع ان أخيله انها لاتستطيع ويظل المعجز بتلبية الحاجات باختلافها في كل مرة قائماً وأبدياً وأزلياً بالنسبة للحكومات باختلافها، وبغض النظر عن النظم الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية، وتظل سياسات الحكومات والمجتمع الذي يتولى الجمع من خلالها تدارك النقص المؤكد في كل مرة هي ما يمكن ان يتطرق إليه ويعرض إليه وان يشجع الجميع عليه.

ولذلك فقد وجدنتي مضطراً إلى قراءة شيء مما يمكن ان يندرج تحت باب المطالب فأنها أردت من ذلك ان اجعله جزءاً مما اعتقد وأرجوا الا اكون واحداً ان بعض ما يمكن او يجب عمله لتلافي هذه الصعوبات مستأذن الجميع بان اقرأ لنفسي وبغض النظر عن الاذان تصني أو لا تصني.

دولة الرئيس ،، حضرات النواب المحترمين ،،

عجزاً عن الوفاء بهذه الاحتياجات برغم ان تخصيصها في ذلك الوقت كانت تزيد على ستة ملايين ديناراً، ولا أدري ما الذي سيتم عمله الان بعد ما طرأ من زيادة في الحاجات الاساس وانخفاض في المخصصات على النحو المذكور وفي الوقت الذي تدنت فيه خدمات وكالة الغوث إلى حد الانعدام في كثير من المجالات، فضلاً عن ان المخيمات المذكورة لاتفيد من كثير من القوانين والانظمة والمؤسسات ومجالات الرعاية، فمجالات العمل والتوظيف محدودة وما يترتب عليها من انتفاع بالتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والمكرمة الملكية والمنح التعليمية والمؤسسات العسكرية والمدنية وصناديق المعونة والتشغيل اما معدومة او محدودة للغاية. ومع تقديرنا للاعتبارات السياسية وظروف القضية، الا ان ذلك يجب ان لايعني ان يدفع ابناء المخيمات ضريبة المواطنة وثمن تمسكهم بحقوقهم في العودة واصرارهم على ان يظل وضعهم الشاهد على جريمة شارك في ارتكابها دول وأمم، لا قول انه قد آن الاوان لان يرتسم هؤلاء على خريطة الوطن بما لهم كما رسموها بكفاءة واقتدار بما عليهم مع تقديرنا واعتزازي بما حققته الحكومات المتعاقبة لهم حتى الان الا انه وتحقيقاً لقدرة اكبر على الخدمة والتخطيط فانه يكون قد آن آوان اصدار نظام يراعي خصوصية اوضاع المخيمات ويضمن في الوقت ذاته انتفاعهم من القوانين

لايخفى على أحد أن السياسات المالية والاقتصادية العامة للدولة وليست الموازنة فقط هي التي ترسم الصورة النهائية لمحصلة الاداء العام، ومع ذلك فان موازنة الدولة انما تعتبر اهم مؤشر على التوجه العام، وبدراسة جداول مشروع قانون الموازنة فانه يمكن القول ان شرائح من المواطنين ما زالت غير موضع اهتمام ولم تجد حتى اللحظة مكانها للأسول من الرعاية وأعني ابناء البادية والارياف والمناطق الشعبية وأخص هنا مخيمات الطوارئ في انحاء المملكة والتي ما زال ابناءها يدفعون ضريبة المواطنة عطاء ووفاء ويتحملون في الوقت ذاته اعباء وضع ساهمت البشرية كلها تقريباً في أن يجدوا انفسهم فيه، يكدون ويعرقون ويكافحون ويسهمون في كل مجالات العطاء وتقديهم صفة المكان وتقف حائلاً بينهم وبين أبسط مستلزمات العيش والكرامة الانسانية، ويكفي في هذا المجال ان اشير وأنا أدقق بنود الموازنة إلى أن ما تم رصد لدائرة الشؤون الفلسطينية والتي تشرف على مخيمات البقعة والوحدات والحسين والزرقاء وسوف وغزة وحطين والشهيد المفتي وأريد والطالبية. وغيرها هو مبلغ مليوني دينار فقط، ولعلم حضراتكم فان هذا المبلغ يشمل اغاثة النازحين وإثان الكتب المدرسية التي تدفع لوكالة الغوث واجور الاراضي ومشروعات المخيمات في الوقت الذي كانت وثالة شؤون الارض المحتلة في حينه تعاني

والانظمة والعوائد الثابتة ومنها عوائد البلديات وفق احكام المادة (٥٢/٣ ج) من قانون البلديات وتكييف اوضاعهم وفق الانظمة والقوانين بما يحقق الحد الأدنى من ظروف العيش المنظم الكريم. ولما كانت المناطق المذكورة تشكل اقل الشرائح الاجتماعية حظاً فانه لا اكثر تدليلاً على جدية التصدي لهذه القضايا من أن تبدأ مؤسسات الخدمة والرعاية بها وتعمل فيها وأخص منها مؤسسات الصحة والتعليم ومكاتب العمل والضمان وصناديق المعونة والتشغيل حتى لا تكون هذه المناطق اخر من يسمع بها او يعرف عنها شيئاً، ومثل ذلك ما يتعلق بالمشروعات الاقتصادية والتي لم ينتج منها الا ما أقيم إلى جوار المخيمات والمناطق الشعبية باختلافها والغريب هنا ان حوض البقعة مثلاً مازال محظوراً على المشروعات الصناعية حتى بعد تمديد شبكة الصرف الصحي.

وتأكيداً لنهجية الموازنة وتضييق الفجوة بين الطبقات وتحقيقاً لقدر اكبر من الانخراط والتكيف فانه قد آن الان لان تكون سكنى المخيمات والمناطق الاقل حظاً في المدن والارياف ميرة لغايات التعليم والضمان باشكاله والتشغيل والتوظيف، وكلي ثقة بأن الحكومة ستأخذ ذلك بالاعتبار مقترحاً أن يتم ذلك على شكل علامات أو نقاط تضاف إلى معايير المنح والانتقاء حتى لا تظل المشكلات

تولد المشكلات وحتى لا تكون سكنى المخيمات والمناطق الاقل حظاً مأساة مستمرة. وإذا كان هذا هو حال ابناء المخيمات والارياف بشكل عام فان الوضع اشد ايلاماً بالنسبة لابناء قطاع غزة سواء داخل المخيمات أو خارجه برغم أن معظمهم قد ولد على هذه الارض ويكتسب صفة المواطنة بنص القانون، ولا أرى أنه يتعارض مع ذلك أو يكفي لتعطيله قرار سياسي، فالقانون هو الذي يجب ان يطبق على الفلسطيني بصفته انساناً ومواطناً إلى أن يصبح بالامكان تطبيق القرار السياسي عملياً، وبهذه المناسبة فانه لا اساس للخشية من أن ينسى هؤلاء الناس هويتهم أو أن لا تجد فلسطين من يسعى إلى استعادتها أو أن لا تجد الدولة الفلسطينية المواطنين ليقيموا على أرض فلسطين بعد تحريرها بأذن الله ليجرد ان الاردن قد استضافهم وشاركهم لقمة العيش ومنحهم حقوقهم التي نص عليها دستور وقوانين بلد الانصار هذا، كما أنه لا محل للخشية من ان يكون ذلك على حساب احد سواهم ونحن بفضل الله تعالى في هذا البلد الطيب مازلنا نستوعب جيوشاً من العاملين والوافدين باختلاف جنسياتهم واديانهم، بل ان انخراط هؤلاء في الحياة العامة بما لهم وما عليهم انها هو دليل صحة وعنوان تقدم وعنصر من عناصر تمجيد الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية والازدهار.

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

ومرة اخرى وبالتدقيق جداول الموازنة فان الملاحظ ان شيئاً من الامال او الوعود بل وحتى القرارات التي صدرت عن مجلس الوزراء الموقر بخصوص البلقاء وحوض البقعة لم تجد مكانها بين بنود الموازنة واذكر من ذلك نقل محطة التنقية في حوض البقعة، واستكمال تجهيزات مستشفى السلط، وانشاء مستشفى في حوض البقعة ومعالجة الانهيارات في مدينة السلط ومرافق المدينة الرياضية فيها وتنظيم الحرف والصناعات في الحوض ومعالجة البيئة في الفحيص وماحس وتنظيم الانتاج الزراعي وتسويقه ودعم المزارعين في الاغوار وغير ذلك كثير. كما لم أجد ولم استطع التعرف على المخصصات المرسودة لاحداث وظائف جديدة أو تحسين أوضاع الجهاز القضائي والموظفين أو المتقاعدين ومعالجة الفقر أو البطالة بشكل عام وعلى نحو محدد .

وإذا كان كثير مما ذكرته يحتاج إلى قرارات وسياسات اكثر مما يحتاج إلى مخصصات ونفقات، وثقة مني بان السياسة توفر المال وليس المال هو الذي يرسم السياسة ورغبة في انتعاش الامال بتحقيق كثير مما طالب به الاخوة النواب وبالمناسبة فانني اتبنى مطالبهم جميعاً أو تسعى الحكومة الموقرة الي تحقيقه وعلى امل ان أقدم بما أرى لزوم تقديمه من

دراسات وابحاث ومشروعات وقوانين وأنظمة في حينه، الا انني ارى وبالإضافة إلى ما دعوت اليه سابقاً أرى ان الحاجة تدعو إلى:

١ - تقسيم وتحديد المناطق الاقل حظاً واعلانها مناطق تنموية بما يعنيه ذلك من توفير ما يلزم من وحدات ادارية وأخص هنا ضرورة استحداث متصرفية في حوض البقعة مع ما تعنيه من دوائر ومؤسسات واستكمال خدمة الهاتف فيه، وتخصيص وتوجيه للمشروعات الاقتصادية التنموية وما يعنيه ذلك من اذونات واجهزة تتولى توفير ومتابعة اللازم من قرارات واجراءات، وترخيص واجارة اقامة المصانع والمعاهد والكلليات والجامعات وخاصة في حوض البقعة والاغوار الثلاثة والبادية وحتى يتم تأسيس الحكومي منها في هذه المناطق.

٢ - تحديد مفهوم الفقر وتحديد اسس منح المعونة وقروض التشغيل وتعميمها وتوحيد سلة الصناديق ذات العلاقة وفتح واجهاتها على المواطنين في مواقع الفقر وليس في مراكز الازدهار.

(بحاجة إلى اسبوع المواطن من الاغوار لما يندل على مكان ما)

٣ - تشجيع مؤسسات واطر التكافل الاجتماعي والمؤسسات التعاونية ومظلات

هكذا من الأهل

الضمان والتأمين لغايات الصحة والتعليم والبطالة بتأمين الأنظمة التي تبين أفضل أسس التعاون أقول هنا تشجيع وتنظيم الحكومة هنا نقد نظاماً فقد لهذه الغاية تمثل أفضل صور التكامل والتعاون ودعم كل مشروع ذاتي للضمان أو التأمين بمقدار ما يوفره المشتركون من مساهماتهم الذاتية ولدنيا أمثلة عملية تطبيقية على ذلك حتى في مجال الخدمة البلدية في نجيم البقعة بالذات موارد ذاتية ومشروعات تدعى من هذه الجهة وتلك كقرش واحد في كل يوم للأسرة الواحدة.

٤ - فرض ضريبة التكافل الاجتماعي للغايات الواردة بشكل مباشر ونسبة معقولة على عمليات تداول الأسهم والعقارات وإنشائها وقروض البنوك كمساهمة من الطبقات الأكثر يسراً لصالح انعاش الطبقات الأقل حظاً ولصالح الطرفين معاً، حيث إن المعروف أن ما يقع في يد الطبقات الأقل حظاً يتراكم بالنتيجة في صالح الموسرين ويزيد من ازدهار مشروعاتهم التي ستجد من سيتعامل معها بعد توفير حد من الحياة الكريمة وانتعاش اقتصادي لا يؤثر على أي فئة سلبياً.

٥ - وبمراعاة أن ما يقرب من ثلث السكان هم من طلبية العلم غير المتسجلين وإن قدراً كبيراً من خدمات الأمن والمرور والتنظيم والتحسين يشكل جزءاً من مناهج التعليم

والتربية فإنه يمكن بتخصيص جزء من الانفاق لغايات تأهيل الطلبة وإدخالهم الخدمة في هذه الميادين تحقيق وفرة في الانفاق ودخل للدارسين وتفرغ للدوي الطاقات للعمل في المشروعات الانتاجية وبشكل مباشر.

٦ - وفيما يتعلق بالحريج والتشجير والزراعة وبمراعاة مساحة الأراضي الجرداء والاكتظاظ السكاني في التجمعات وضيماً لزيادة الرقعة المستغلة والحفاظ على ما تتم زراعته وتوفير الماء والرعاية وتحقيق انتاج أفضل فإنه يمكن رعاية مشروعات مدعومة من الموازنة تضمن تشجيع المالكين بالنسبة للأراضي ذات الملكية الخاصة على مشاركة الأسر من غير المالكين في استثمارها، وتضمن الاستفادة من الأراضي الأميرية على نحو أفضل.

٧ - تحديد الأولويات وتسمية (سنة) لتحقيق كل منها ولا بأس من أن تجعل الحكومة من ذلك عنواناً لموازنتها في كل عام، حيث الملاحظ أن الانفاق العام من خلال بنود الموازنة المعروضة يتمثل في الرواتب والاجور والاجهزة والمركبات والمباني والخلطات الاسفلتية والذي يعني أنها تقع في حدود تحسين الاداء العام ولا أحد يجادل في أن أفضل ضمانات تحسين الاداء العام هو الحد من المعاناة وتحقيق الحاجات الأساس للمواطنين جميعاً وبموظف الادارة

الحكومي والسلف لهم ولشاريعهم وليس إلى مشروعات اقتصادية يشكل الواحد منها بعضاً من كثير مما يملكه اصحابها.

١٠ - تحقيق قدر من الموازنة وخطوة على طريق التكافل بتخصيص نسبة من عوائد المشروعات الخاصة وخاصة الصحية والتعليمية لصالح غير المقتدرين على توفير العلاج وفرص التعليم. (صور التكافل).

١١ - وفي كل الاحوال، ولعل هذا هو الأهم وإننا ابحت في الرضى، لأن الرضى هو غاية الاداب ولن يتحقق الرضى بكل الدفع والبذل بقدر ما يتحقق بوضوح المعايير واعلائها والتأكيد على مراعاتها وفي كل مرة يجوع الناس وهم يحسون بالانصاف ويرضون ويهللون وبعبس ذلك يظلون من الناقمين، وهذا ما أسأل الله أن لا يجعلنا منهم أو ممن يؤدي بهم إلى ذلك لا أقول وفي كل الاحوال: تحديد وإيضاح وتعميم معايير الانتقاء والانتفاع ونشر نتائجها وإيضاح ما توفر منها في كل من تم انتقاؤه أو منحه شيئاً أو ميزة وخاصة في مجالات التوظيف والتعليم والقروض والمساعدات. وموافاة كل الدوائر ذات العلاقة بتفاصيل ذلك.

وارجو ان اوافي كل صاحب علاقة بالتفاصيل التي اتصورها، شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هو مواطن أيضاً ويحبه أكثر من راتبه أن يجد علاجاً لابنه ومدرسة يعلمه فيها وسلعة يستطيع شراءها ومسكناً يقيم فيه وهي امور لا تتم إلا من خلال المشروعات التنموية وليس التفقات التحسينية.

٨ - اما عن الدراسات والأبحاث فإن الواضح أن المبالغ التي رصدت وترصد لهذه الغاية تتم وكان مؤسسة تعليمية واحدة لم تتم إقامتها بعد أو أن خبيراً واحداً في أي مجال لم يتمكن من اعداده، الأمر الذي يدعو إلى أن نستثمر جهود أصحاب الاختصاص في جامعاتنا ومؤسساتنا لاعداد ما نستطيع من دراسات ومتابعة ما نقوم به من مشروعات وهم المؤهلون والعاملون ولو كان بتخصيص مكافآت اضافية لهم اذا كانوا من العاملين أو بدلات لاتعابهم اذا كانوا من الدارسين.

٩ - تحقيق التكامل في الاطر الخاصة لدى من يجمعهم الوصف الواحد وخاصة بالنسبة لمن يتسبون إلى النقابات بان تضاف نسبة إلى اشتراك العاملين فعلاً لصالح من لم يباشروا العمل أو لتأمين البطالة ولو كان على شكل سلف تتم تغطيتها وبالمنااسبة فكل الحديث عن البطالة والفقر، الفرض هو التشغيل اما ما الذي يحدث لمن لا يعملون فلا أحد يهتم بأمرهم، من اطباء ومهندسين وعامين وعمالاً باختلاف حرفهم وتشجيع ذلك بتوجيه الدعم

هكذا من أهل

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد ابراهيم شحدة زملائي الكرام
تحدث لغاية الآن (٥٤) زميل وبقي ستة
عشر، وسوف ارفع الجلسة، الآن لكي
نستأنفها يوم السبت الساعة التاسعة والنصف
ويكون اول المتحدثين الدكتور محمد عويضة،
شكراً، ترفع الجلسة.

«رفعت الجلسة»

دولة رئيس المجلس

طاهر المصري

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

هكذا من الأهل